جامعـة أم درمـــان الإسلاميـــة
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربيـة
قسم الدراسات النحوية واللغوية

الأسماء العاملة عمل الفعل

دراسة نحوية وصفية تطبيقية

في (التجريد الصرح لأحاديث الجامع الصحيح)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية – تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:
طارق التوم قمر الدين الماحي

إشراف الدكتور:
أحمد ابراهيم عبد الله

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

المجادِلة من الآية (١١)

إهداء

إلى

روح والديَّ الفضلى

سائلا لهما المولى

الفردوس الأعلى

آمين

شكر، وعرفان

موفور شكري إلى كل من أعانني بشيء، وأخص من ذلك د. محمد عبد القادر الذي بدأ معي هذا المشوار، و د. أحمد إبراهيم عبد الله الذي أتمه معي. وإلى الأستاذين الفاضلين اللذين تفضلا بمناقشة هذا البحث، وأسأل الله أن يفيدني من توجيهاتهم جميعا.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق اللغات، وأهلها والصلاة، والسلام علي من نطق بالعربية، فزاد فضلها، وعلي آله وصحبه، ومن سار علي نهجه إلي يوم نلقاه.

أسباب اختيار الموضوع:

فمن خلال دراسة الباحث لعلم النحو، تعرَّف علي أنَّ النحو عبارة عن عامل، ومعمول، وأن عوامله هي أعمدته، ودعائمه التي يقوم عليها، فلها مكانتها، وخطرها في هذا العِلْمِ العظيم، ولا غنى لدارسيه، عن معرفة حقيقتها، وأنواعها، والآثار التي تحدثها في المعمول بعدَها، وعن معرفة درجتها من ناحية قوتها في هذا التأثير، إذ ليست العوامل الإعرابية علي درجة واحدة من حيث هذا الأثر.

فمنها القوي كالفعل، والضعيف كالحرف، والوسط كالاسم. وليست كل الأفعال علي درجة واحدة، فالمتصرف – مثلا – أقوى من الجامد، كما أنَّ الحروف كذلك. فمثلا لذلك: نجد أن (ما) تكف (لعل) عن عملها، ولكنها لا تكف (ليت)، فـــ(ليت) –هنا– أقوى من (لعل).

الشيء الذي حدا بالأئمة، والعلماء من المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين على الاهتمام بهذه القضيَّة المحورية، وإفرادها في تصانيف خاصة بها.

– فمن ذلك ما كتبه الإمام عبد القاهر الجرجاني، وهي: العوامل المئة، والجمل، والتتمة.

– وألَّف الإمام المطرزي كتابه المصباح في ذلك.

– وأفرد السيوطي الكتاب الرابع، من كتابه: همع الهوامع لذلك الغرض.

– و صنف الإمام البركوي كتابه: العوامل المئة – أيضا – في ذلك.

– وكتب أحمد إبراهيم سيد أحمد كتابه: أنواع العامل الإعرابي.

– وكتب فخر الدين قباوة كتابه: مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء.

– وكتب علي سلامة أبو شريف كتابه: العوامل النحوية .

وغيرهم كثير ممَّن اعتنى بهذه المسألة علي حدة.

فمن هذه الجوانب رأى الباحث أن يكون بحث هذه الدراسة في: (العوامل)، واختار من بينها (الأسماء)؛ لأن:

– الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل، وإنما العمل للأفعال، فلِمَ عملت هذه الأسماء؟

– عدم المساواة في درجة الإعمال – آنف الذكر– إنما يظهر جليًّا بين الأسماء، فاسم الفاعل – مثلا– أقوى من الصفة المشبهة به، وهذه الصفة هي – أيضا – درجات مختلفة في قوة العمل. واسم التفضيل يقصر عن الصفة المشبهة؛ لأنه يشبه أفعل المتعجب به، والمصدر المضاف أقوى من المنون، والمنون أقوى من المعرف بـــ(أل)، وهكذا.

– وليس هناك – ثمت – خلاف في عمل الفعل، وإنما يوجد بعض الخلاف في عمل بعض هذه الأسماء، فالكوفيون – مثلا– لا يُعْمِلون المصدر المعرف بـــ(أل)، ولا المنون، ولا صيغ المبالغة، والبصريون لا يُعْمِلُون اسم المصدر.

– وليس عملها دائما برفع الفاعل، ونصب المفعول، بل قد تضاف إلي فاعلها، أو إلى مفعولها، فلا يظهر العمل.

– وأما الحرف – وإن كان أضعف من هذه الأسماء في العمل – إلا أن عمله لا يتغير، ولا يختلف إلا كي، وحتى، وخلا، وعدا، وحاشا.

فهي – إذاً – أولى العوامل بالدراسة، والاهتمام – فيما يري الباحث– ؛ لتشعُّب مسائلها، وكثرة مسالكها.

أسباب التطبيق على الحديث:

- ربط الدراسات النحوية بالدراسات الدينية.
- أخذ الشواهد النحوية من منبع صافٍ، وهو السنة النبوية.
- دحض شبهة عدم الاحتجاج بالحديث في اللغة.

المنهج المتبع:

اتبع الباحث في ذلك المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع المعلومات، ثم بتحليلها، وتفسيرها؛ للوصول بها إلي أحكام عامة.

وكان جمع الأحاديث قائما على الاستقراء، والإحصاء التامين.

الدراسات السابقة:

ما من كتاب من كتب النحو إلا وتحدث عن الأسماء العاملة، وهناك دراسات جمَّة طبَّقت ما درسته على الحديث النبوي الشريف، ولكن بخصوص دراسة مفردة لـــ(لأسماء العاملة)،جاعلةً الحديث النبوي الشريف مناط تطبيقها، وبغيتها، فلم يعثر الباحث على دراسة بهذا المضمون، قبل وبعد الرجوع إلى عدة جامعات، والتردد على بعض المكتبات العامة، وسؤال بعض المهتمين بالدراسات النحوية.

هيكل البحث:

المقدمة: واشتملت على:

أسباب اختيار الأسماء العاملة.

أسباب اختيار التطبيق على الحديث.

المنهج المتبع.

الدراسات السابقة.

الفصل الأول: التعريف بالإمامين البخاري والزبيدي، وبكتابيهما الصحيح والتجريد.

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري، وبصحيحه.

المطلب الأول: نسبه ومولده ومنشؤه، وابتداء طلبه للحديث.

المطلب الثاني: الثناء عليه، ومشايخه والرواة عنه.

المطلب الثلث: تصانيفه، ووفاته.

المطلب الرابع: سبب تصنيفه الكتاب.

المطلب الخامس: فائدة تكراره للأحاديث، وشروحه ومختصراته.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الزبيدي، وبتجريده.

المطالب الأول: نسبه ومولده وعلمه.

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته.

المطلب الثالث: التعريف بالتجريد.

المطلب الرابع: شروحه وطبعاته.

الفصل الثاني: المصدر.

المبحث الأول: تعريفه وعمله:

المطلب الأول: التعريف به.

المطلب الثاني: عمل المصدر.

المطلب الثالث: شروط العمل.

المبحث الثاني: أنواع المصدر العامل:

المطلب الأول: المصدر المضاف.

المطلب الثاني: المصدر المنون.

المطلب الثالث: المصدر المعرف بـــ(أل).

المطلب الرابع: اسم المصدر.

الفصل الثالث: اسم الفاعل:

المبحث الأول: تعريفه وعمله.

المطلب الأول: تعريفه وصوغه.

المطلب الثاني: عمله وشروطه.

المبحث الثاني: مسائل متنوعة:

المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل.

المطلب الثاني: تابع المعمول المجرور.

المطلب الثالث: تقديم معمول اسم الفاعل عليه.

المطلب الرابع: دخول لام التقوية على المعمول.

المطلب الخامس: إجراء الوصف لغير من هو له.

الفصل الرابع: ما يأخذ حكم اسم الفاعل:

المبحث الأول: صيغ المبالغة:

المطلب الأول: أنواعها وصيغها.

المطلب الثاني: عملها.

المبحث الثاني: اسم المفعول:

المطلب الأول: تعريفه ووزنه.

المطلب الثاني: عمله.

الفصل الخامس: الصفة المشبهة:

المبحث الأول: التعريف بها، وبعملها.

المطلب الأول: تعريفها وحدُّها.

المطلب الثاني: صيغها وأوزانها.

المطلب الثالث: استخدامها.

المطلب الرابع: عملها.

المبحث الثاني: مسائل متعددة:

المطلب الأول: إضافتها.

المطلب الثاني: هل تعتبر صفة مشبهة إذا رفعت فقط؟

المطلب الثالث: الحديث عن بعض وجوهها.

المطلب الرابع: مجاراتها لوزن (فاعل).

المطلب الخامس: مجاراتها لوزن (مفعول).

الفصل السادس: اسم التفضيل:

المبحث الأول: التعريف به:

المطلب الأول: تعريفه.

المطلب الثاني: جانبه المعنوي.
المطلب: الثالث: صوغه وبناؤه.
المبحث الثاني: صوره البنيوية:
المطلب الأول: أن يكون معرفا بـــ(أل).
المطلب الثاني: أن يكون مجردا من (أل) والإضافة.
المطلب الثالث: أن يكون مضافا إلى نكرة.
المطلب الرابع: أن يكون مضافا إلى معرفة.
المطلب الخامس: الأثر الإعرابي لاسم التفضيل.
الفصل السابع: أسماء الأفعال:
مبحث: تعريفها وعملها.
المطلب الأول: التعريف بها.
المطلب الثاني: حدُّها.
المطلب الثالث: موضعها من الإعراب.
المطلب الرابع: الفرق بينها وبين الأسماء.
المطلب الخامس: الفرق بينها وبين الأفعال.
المطلب السادس: أثرها النحوي.
ملحق بالأحاديث.
الفهارس:
ـــ الآيات القرآنية.
ـــ الأحاديث النبوية.
ـــ الأبيات الشعرية.
ـــ الأعلام.
ـــ المصادر والمراجع.
ـــ المحتويات.

الفصل الأول

التَّعْرِيفُ بالإِمَامَيْنِ البُخَارِيِّ، وَالزَّبِيدِيِّ، وَبِكِتَابَيْهِمَا الصَّحِيحِ، وَالتَّجْرِيدِ

وتحته مبحثان:

الأول ـ التعريف بالإمام البخاري، وبصحيحه.

الثاني ـ التعريف بالإمام الزَّبِيدي، وبتجريده.

المبحث الأول

التعريف بالإمام البخاري، وبصحيحه

المطلب الأول ــ نسبه، ومولده، ومنشؤه، وابتداء طلبه الحديث:

هو أبو عبد الله محمد[١]، بن إسماعيل، بن إبراهيم، بن المغيرة، بن بَرَدِزْبَه[٢]، الجعفي.

فأمّا (بردزبه)، فكان فارسيّاً علي دين قومه.

وأمَّا (المغيرة)، فأسلم علي يد اليمان الجعفي، وأتي بخارى[٣]، فنسب إليه نسبة ولاء، عملا بمذهب من يرى، أنَّ من أسلم علي يده شخص، كان ولاؤه له؛ وإنما قيل له: (الجعفي) لذلك.

وأمّا إبراهيم، فقال عنه ابن حجر: "لم نقف علي شيء من أخباره"[٤].

وأمَّا إسماعيل، فيروي عن الإمام مالك، وغيره. وروى عنه العراقيون.

و قال –عند موته–: "لا أعلم من مالي درهما من حرام، أو درهما من شبهة".

وأما محمد (البخاري)، فولد يوم الجمعة، بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربعة، وتسعين، ومئة، ببخارى، ومات والده، وهو صغير، فنشأ في حِجْرِ[٥] أمِّه. وقد ذهبت عيناه، وهو صغير، فرأت أمُّه الخليل، إبراهيم –عليه السلام– في المنام، فقال لها: "يا هذه، قد ردَّ الله علي ابنك بصره؛ بكثرة دعائك"، فأصبح، وقد ردَّ الله عليه بصره، وأقام بمكة مجاورا يطلب العلم.

---

(١)– ينظر: هدي الساري لابن حجر العسقلاني (ص٦٤٠).

(٢) – بردزبه: بالفارسية، معناها الزراع. هدي الساري لابن حجر العسقلاني (ص٦٤٠).

(٣) – بُخارى بالضم، من أعظم مدن ما وراء النهر، يعبر إليها من آمل الشط، وبينها وبين جيجون يومان، من هذا الوجه. معجم البلدان. لياقوت الحموي (ج١– ص٣٥٣).

(٤) – هدي الساري لابن حجر العسقلاني (ص٦٤٠).

(٥) – الحِجْرُ: الحِضْنُ. القاموس المحيط– مادة: حجر (ص٣٧١).

أُلْهِمَ حفظ الحديث، وهو في الكُتَاب؛ وهو ابن عشر سنين، أو أقلَّ، ثم تخرَّج في الكتّاب، وجعل يختلف إلي الأئمة، من المُحَدِّثين، والحفّاظ، ولمّا طعن في ست عشر سنة، عرف كلام أصحاب الرأي (علم الكلام).

ورحل إلي الشام[١]، ومصر، والكوفة، وبغداد، والحجاز. وكان في سفره هذا لا يكتب الحديث، ولكنه يعتمد على حفظه، فيقرأ ما حُدِّثه عن ظهر قلب، لا يخطئ في ذلك. وقد كتب عن ألف، وثمانين نفسا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، ولم يكتب إلا عمَّن قال: الإيمان قول، وعمل[٢].

المطلب الثاني ــ الثناء عليه، ومشايخه، والرواة عنه:

لا يستطيع أحد حصر الثناء علي هذا الإمام العلم، فإن الناس صاروا يثنون عليه منذ نشأته، وإلى يومنا هذا، وأما ما كُتِبَ من ذلك فيحتاج إلي مجلدات، فمن ذلك:

ــ ما قاله الإمام سليمان بن حرب – ونظر إليه يوما ، وهو غلام–:"هذا يكون له صِيْتٌ[٣] ".

ــ وكان إذا دخل عليه يقول له: "بين لنا غلط شعبة".

ــ وكان البخاري إذا انتخب من كتاب إسماعيل بن أبي أويس أحاديث، نسخ إسماعيل تلك الأحاديث لنفسه، وقال: "هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي".

ــ وقال للبخاري – مرة–: "انظر في كتبي وجميع ما أملك لك، وأنا شاكر لك ما دمت حيّا".

وينحصر مشايخه في خمس طبقات.

الأولى ــ مَنْ حدَّثه عن التابعين، مثل: (محمد بن عبد الله الأنصاري).

---

(١)– الشَّام: حدّها من الفرات إلى مصر، ومن جبلي طيء إلى بحر الروم. معجم البلدان لياقوت الحموي (ج٣–ص٣١٢).

(٢)– ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص٣٧٣).

(٣)– الصِّيت: الذكر الجميل الذي ينتشر في الناس، دون القبيح.الصحاح– مادة: صوت (ج١– ص٢٤٨).

الثانية ــ من كان في عصر الطبقة الأولى، ولكنه لم يسمع من ثقات التابعين، مثل: (آدم بن أبي إياس).

الثالثة ــ وهي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تابعي التابعين، مثل: (سليمان بن حرب).

الرابعة ــ رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله بقليل، مثل: (محمد بن يحيى الذهلي).

الخامسة ــ قوم في عداد طلبته في السن، والإسناد. سمع منهم للفائدة، مثل: (عبد الله بن حماد الآملي).

وأما الذين رووا عنه الجامع الصحيح، فهم تسعون ألفا، منهم (إبراهيم بن معقل النسفي).

المطلب الثالث ــ تصانيفه، ووفاته:

ترك البخاري تصانيف عديدة، ومتنوعة المادة، منها المطوَّل جدا، ومنها المختصر، ومنها الخاص بعلم الحديث، ومنها العام في التاريخ، وغيره، فمن ذلك:

١- التاريخ الكبير، مطبوع في ثمانية أجزاء.

٢- الأدب المفرد، مطبوع في ثلاثمائة وست وستين صفحة.

٣- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله -صلي الله عليه، وسلم- وسننه، وأيامه). المشتهر بـــ(صحيح البخاري) مطبوع في أربعة أجزاء.

٤- التاريخ الصغير، مطبوع في مائتين وثمانية وأربعين صفحة.

٥- الضعفاء الصغير، مطبوع في اثنتين وثلاثين صفحة.

وأما عن وفاته فرجع البخاري إلي بخارى، ومكث بها فترة، ثم وقع بينه، وبين أميرها، فكان سببا في خروجه من بخارى، ومن ثَمَّ كان يزاوله المرض إلي أن جعله طريح الفراش، إلي أن توفاه الله في ليلة السبت، ليلة عيد الفطر، سنة ست، وخمسين، ومئتين، وكان عمره اثنين، وستين سنة، إلا ثلاثة عشر يوما.تغمده الله برحمته، آمين.

المطلب الرابع ــ سبب تصنيفه الكتاب:

آثار النبي – صلي الله عليه وسلم – لم تكن في عصر أصحابه، وكبار التابعين مدوَّنة في الجوامع، ولا مرتبة، لثلاثة أمور:

أحدها ــ أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك؛ خشية أن يختلط ذلك بالقرآن العظيم.

ثانيها ــ سعة حفظهم، وسيلان أذهانهم.

ثالثها ــ أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار؛ لِمَا انتشر العلماء في الأمصار، وظهر الابتداع في الدين.

ولمَّا وقف البخاري علي هذه التصانيف، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت الصحيح، والحسن، والضعيف، وهو أكثرها. فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين. وقوَّى عزمه علي ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث، والفقه، اسحق بن راهويه، حيث قال لهم: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ــ صلي الله عليه ، وسلم ــ".

قال: "فوقع ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع الجامع الصحيح".

وقال – أيضا–: "رأيت النبي – صلي الله عليه وسلم– وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة، أذبُّ بها عنه، فسألت بعض المُعْبِرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب"، فهو الذي حملني علي إخراج الجامع الصحيح.

ولمَّا ألَّفه عرضه علي أحمد بن حنبل، وغيره، فشهدوا له بالصِّحة، واستحسنوه.

تقرر أنه التزم فيه الصِّحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا. هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إيَّاه بـــ(الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صلي الله عليه وسلم – وسننه، وأيامه). ومما نُقِل عنه من رواية الأئمة عنه صريحا.

ثم رأى ألاَّ يُخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها.

واعتنى فيه بآيات الأحكام ، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلي تفسيرها السبل الوسيعة.

المطلب الخامس ــ فائدة تكراره للأحاديث، وشروحه ومختصراته:

كرر البخاري الحديث لفائدة تتعلق بالسند(١)، أو بالمتن(٢)، ومثل هذه الحالة لا تعتبر تكرارا عند المُحَدِّثين، وإنما تعتبر حديثا آخر.

فمن فوائد السَّند:

– يُخَرِّج الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر؛ ليُخْرِج الحديث عن حدِّ الغرابة(٣). وكذا يفعل في أهل الطبقة الثانية، والثالثة، وهكذا إلى مشايخه.

– أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الإسناد، ونقَّصه بعضهم، فيوردها علي الوجهين؛ حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدَّثه به عن آخر، ثم لقي الآخر، فحدَّثه به.

– يورد حديثا (عنعنه)(٤)راويه ، فيورده من طريق أخرى مُصَرَّحا فيها بالسماع(٥)، علي ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في الحديث (المعنعن).

– أحاديث تعارض فيها الوصل(٦)، والإرسال(٧)، ورجَّح الوصل فاعتمده،

---

(١)– (السند): هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره. ينظر: أصول الحديث لحمد عجاج الخطيب (ص٣٢).

(٢) – المتن: هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها معانيه. ينظر: أصول الحديث لحمد عجاج الخطيب (ص٣٢).

(٣)– الحديث الغريب: هو الذي تفرَّد به راوٍ واحد عن بقية الرواة. ينظر: كتاب معرفة علوم الحديث للنيسابوري (ص٩٤).

(٤)– الحديث المعنعن: هو الحديث الذي قال فيه أحد الرواة: عن فلان. ينظر: المنهاج الحديث لشرف القضاة. (ص٧٨).

(٥)–الحديث المصرح فيه بالسماع: هو ما قال رواته: حدثنا،أو أخبرنا، أو سمعت.المنهاج الحديث لشرف القضاة (ص٧٨).

(٦) – الحديث المتصل، ويقال فيه: الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع، والموقوف: وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه من فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢١).

(٧) – الحديث المرسل: هو حديث التابعي إذا قال: قال رسول الله – صلى الله عليه، وسلم ــ ينظر: التقييد، والإيضاح للعراقي (ص٧٠).

وأورد الإرسال، منبِّها علي أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

- أحاديث تعارض فيها الوقف[١]، والرفع[٢]. والحكم فيها كذلك.

ومن فوائد المتن:

- أحاديث يرويها رواتها مختصرة، ثم يرويها رواة آخرون تامة، ومطولة.

- اختلاف الألفاظ، والعبارات بين رواة الأحاديث، فربما كلمة فسرت معنى كلمة غامضة، أو قيَّدت مطلقا، أو خصصت عاما.....

تتمة: عدد الأحاديث في صحيح البخاري سبعة آلاف حديث، ومئتان، وخمسة، وسبعون، بالأحاديث المكررة، وبإسقاط المكرر أربعة آلاف حديث[٣].

من أهم شروحه:

١- فتح الباري، مطبوع في أربعة عشر جزءا.

٢- وإرشاد الساري، مطبوع في خمسة عشر جزءا.

٣- وشرح صحيح البخاري، مطبوع في عشرة أجزاء.

٤- وعمدة القاري، مطبوع في خمسة وعشرين جزءا، في اثني عشر مجلدا.

ومن أهم مختصراته:

١- منار القاري، مطبوع في خمسة أجزاء.

٢- التجريد الصريح ، مطبوع في جزء واحد.

---

(١) - الحديث الموقوف: ومطلقه يختص بالصحابي، ولا يستعمل فيمن دونه، إلا مقيدا، ويكون إسناده متصلا، وغير متصل، وهو الذي يسميه كثير من الفقهاء، والمحدثين (أثرا). ينظر: الباعث الحثيث لابن كثير (ص٢٤).

(٢)- الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلي النبي - صلى الله عليه، وسلم- قولا، أو فعلا عنه، سواء أكان متصلا، أم منقطعا، أم مرسلا. ينظر: الباعث الحثيث لابن كثير (ص٢٣).

(٣)- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ص٦٢١).

المبحث الثاني

التَّعْرِيفُ بِالإِمَامِ الزَّبِيدِي، وبتجريده

المطلب الأول ــ نسبه، ومولده، وعلمه:

هو الإمام محدث الديار اليمنية[١]، ومسندها الأصيل، زين الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر، الشَّرْجِي[٢]، الزبيدي[٣]، اليماني، الحنفي. من أعيان الحنفية في القرن التاسع الهجري. اشتهر هو، وأبوه، وجدُّه.

قال ابن حجر– في ترجمة والده شهاب الدين أحمد بن عبد اللطيف–: "الفاضل ابن الفاضل، شهاب الدين ابن سراج الدين. كان أبوه من أفاضل أهل اليمن، له يد طولى في العربية، انتفع به جماعة؛ ثم نشأ ولده هذا – أي شهاب الدين– علي طريقته ودرَّس بالصلاحية بزبيد. اجتمعتُ به بزبيد، وسمعت من فوائده، وسمع مني شيئا من الحديث"[٤].

أما ولادة الزبيدي، فكانت بزبيد سنة اثنتي عشرة، وثمانمئة، ليلة الجمعة. الثاني عشر من رمضان. ومات أبوه؛ وهو حَمْلٌ؛ فلذا سمي باسمه.

وأما عن علمه، فبرع في الحديث حتى لقِّب بالحافظ. هذا إلي جانب مشاركته في العلوم المختلفة، فقد كان أديبا شاعرا متفنِنا.

---

(١)–ينظر:الضوء اللامع للسخاوي(ج١ص٢١٤)،ومعجم المطبوعات العربية ليوسف إليان سركيس (ص١١١٤).

(٢) – نسبة إلى شَرْجَة، وهي من أوائل أرض اليمن. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (ج٣– ص٣٣٤).

(٣) – نسبة إلى زَبِيد، وهي مدينة مشهورة باليمن،أحدثت في أيام المأمون، ينسب إليها جمع كثير من العلماء. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (ج٣– ص١٣١).

(٤) – ذيل الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني(ص٢٠٣– ت٣٣٢).

المطلب الثاني ــ شيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته:

من شيوخه:

– النفيس العلوي، وهو أكثر شيوخه الذين منهم أفاد، وعنهم روى، ونقل، فقد بقي يحدث عنه نحو سبعين سنة، منذ أن روى عنه سنة ثلاث، وعشرين، وثمانمئة، حتى وفاته، رحمه الله.

– الحافظ ابن الجزري.

من تلامذته:

– ابن الديبع[١]، وهو يروى عن جميع مؤلفات الزبيدي.

من مؤلفاته:

ترك مؤلفات كثيرة، أغلبها في علم الحديث، والباقي منها في علوم التاريخ، والأدب، والطب، وما حُصِّل من خيره قليل جدا بجانب جموع مؤلفاته الكثيرة. ومنها:

١– طبقات الخواص، أهل الصدق، والإخلاص، مطبوع[٢].

وهو كتاب ألَّفه في مناقب الصوفية من أهل اليمن دون غيرهم. فاشتمل على تراجم عدد كبير من علماء اليمن، وصلحائهم، وقد سار في تبويبه علي الترتيب الأبجدي، ولم يحصره في تراجم أهل عصر دون عصر، إلا أنه أغفل ذكر معاصريه الذين لم يدرك وفياتهم، فجاء كتابا جامعا لتراجم مشيخة أهل اليمن.

٢– الفوائد في الصلات، والعوائد، مطبوع في تسع وتسعين صفحة[٣].

وهو مجموع من الأحاديث، والأدعية المأثورة، اشتمل علي مائة فائدة، ذكر فيه أنه جمع فيه الفوائد المتعلقة بالأدعية، والأسماء، والأوقاف، وأضاف إلى ذلك ما يناسبه من التفسير، والحديث.

٣– المختار من مطالع الأنوار[٤]. جمع فيه أربعين حديثا، وأورد عقب كل حديث حديثا في الطب، وفائدة من كتاب الله العزيز، وغيره، وحكاية لطيفة رويت عن النبي.

---

(١)–الديبع بلغة أهل السودان: الأبيض وهو لقب لجده الأعلى (علي بن يوسف).ينظر: (الأعلام) للزركلي (ج٣– ص٣١٨).

(٢)– لم يقف الباحث له على طبعة.

(٣)– لم يقف الباحث له على طبعة.

(٤) – لم يعثر الباحث له على طبعة، أو على من عرف له طبعة.

٤- مختصر صحيح البخاري[١].

٥- معجم لطيف لشيوخه بالسماع[٢].

٦- نزهة الأحباب[٣]. وهو كتاب في الأدب في مجلد كبير. يتضمن أشياء كثيرة من أشعار، ونوادر، ومُلَح، وحكايات، وفوائد، فقد اشتمل علي مائة فائدة، وغير ذلك.

وكانت وفاته في زبيد يوم السبت، عاشر، أو حادي عشر من ربيع الثاني، سنة ثلاث، وتسعين، وثمانمئة. وبوفاته نزل الناس في زبيد في الرواية درجة. رحمه الله.

المطلب الثالث ــ التعريف بالتجريد:

عُرِفَ مما تقدم أن البخاري كان يكرر الحديث الواحد عدة مرات في أبواب مختلفة، ومتفرقة، لفوائد تتعلق بالسند[٤] أحيانا، وأحيانا أخرى تتعلق بالمتن[٥].

وكان كثيرا ما يذكر الحديث في غيره بابه الذي يسبق إليه الفهم بأنه أولى به. فيصعب علي الطالب الحصول علي الحديث، فضلا عن جمع طرقه.

وتقرر أن جميع ما ذكره البخاري صحيح، فلما كان كذلك جَرَّدَ الزبيدي أحاديثه من غير تكرار، وحذف أسانيدها ليصل إليها الباحث بأقرب طريق.

وقال في ذلك: "..... فلما كان كذلك، أحببت أن أجرِّد أحاديثه، من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد؛ ليقرب انتوال الحديث من غير تعب، وإذا أتى الحديث المتكرر أثبته في أول مرة، وإن كان في الموضع الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها، وإلا فلا. وقد يأتي حديث مختصر، ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط، وفيه زيادة علي الأول، فأكتب الثاني، وأترك الأول، لزيادة الفائدة. ولا أذكر من الأحاديث

---

(١)- التعريف به في المطلب القادم.

(٢) – لم يعثر الباحث له على طبعة ، أو على من عرف له طبعة.

(٣) – لم يعثر الباحث له على طبعة ، أو على من عرف له طبعة.

(٤) – ينظر : تعريف السند (ص١٦) .

(٥) – ينظر : تعريف المتن (ص١٦) .

إلا ما كان مسندا متصلا، وأما ما كان مقطوعا[١]، أو معلقا[٢]، فلا أتعرض له، وكذلك ما كان من أخبار الصحابة، فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث، ولا فيه ذكر النبي ــ صلي الله عليه، وسلم- فلا أذكره"[٣].

وفرغ من تأليفه، وتجريده يوم الأربعاء الرابع، والعشرين، من شهر شعبان سنة تسع، وثمانين، وثمانمائة[٤].

المطلب الرابع ــ شروحه، وطباعته:

أما شروحه، فمنها:

١- فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي، مطبوع في ثلاثة أجزاء.

٢-عون الباري لحد أدلة صحيح البخاري، مطبوع في ثلاثة أجزاء.

وأما عن طباعته، فمنها:

١- تحقيق: هاني الحاج. د ط.المكتبة التوفيقية. د ت.

٢- شرح، ومراجعة: سعيد محمد اللّحام. بإشراف مكتب الدراسات، والبحوث العربية، والإسلامية. منشورات دار مكتبة الهلال. د ط. بيروت. لبنان – ٢٠٠٤م.

٣- اعتنى به أحمد علي سليمان. ط الأولى. دار الغد الجديد.١٤٣١هـــ٢٠١٠م.

٤- اختصر معانية من (فتح الباري) د. صلاح عدس. ط الأولي. دار المقطم. دار التقوى. ١٤٣٠هـــ – ٢٠٠٩م.

٥- تحقيق حسن خليل. د ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب – د ت.

٦- دار الفجر للتراث. ط الثانية. القاهرة –١٤٣١هـــ – ٢٠١٠م.

تتمة:عدد الأحاديث بـــ(التجريد الصريح)، أي (مختصر البخاري) ألفان، ومئتان، وثلاثون حديثا.

---

(١) – الحديث المقطوع : هو الذي فيه ــ قبل الوصول إلى التابعي ــ راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور ، لا معينا ، و لا مبهما . ومنه الإسناد الذي ذُكِر فيه بعض رواته بلفظ مبهم، نحو: (رجل)، أو (شيخ)، أو غيرهما. وقيل: هو كل ما لم يتصل إسناده. ينظر: التقييد ، و الإيضاح للحافظ العراقي (ص٧٦).

(٢)–الحديث المعلق:هو ما حذف من أول سنده راوٍ، أو أكثر على التوالي. ينظر: المنهاج الحديث. شرف القضاة (ص٨٦).

(٣)– التجريد الصريح للزبيدي (ج١ــ ص٧).

(٤) – التجريد الصريح للزبيدي (ج٢ــ ص٥٨٧).

الفصل الثاني

المَصْدَرُ

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمصدر، وبعمله.

المبحث الثاني: أنواع المصدر العامل.

المبحث الأول

التعريف بالمصدر، وبعمله

المطلب الأول ــ التعريف به:

ففي اللّغة:موضع الصّدور، وبه يعلم وجه تسميته، وكونه أصلا للأفعال، وغيرها من المشتقات[١]،كما هو الرّأي الأصحّ،المنسوب إلي البصريّين،خلافا للكوفيّين[٢].

وفي الاصطلاح: هناك تعريفان للمصدر، وهما بمعنى واحد.

الأوّل ــ هو اسم المعنى، الّذي يشتق منه الفعل[٣].

الثاني ــ هو اسم الحدث، الجاري على الفعل.

والحدث هو المعنى القائم بالغير، سواء صدر عن ذلك الغير، نحو: (الضرب، والمشي)، أو لا، كـــ(الطول، والقصر). ومعنى جريانه على الفعل: أن يكون له فعل، ويكون المصدر بيانا لمدلول ذلك الفعل، نحو: (ضربت، ضربا)[٤].

المصدر لا بدّ أن يشتمل على جميع حروف فعله الماضي، نحو: (ضرب، ضربا)، أو أكثر منها، نحو: (أسلم، إسلاما). والمراد اشتماله لفظا، أو تقديرا.

فاللفظي: أن تكون جميع الحروف موجودة، منطوقا بها، نحو: (أخذت، أخذا، وتعلّمت، تعلّما). والتقديري: أن يكون الحرف محذوفا، قد عُوِّضَ عنه آخر، كمجئ تاء التأنيث في آخر المصدر؛عوضا عن واو الفعل، في مثل: (وعد، عِدة)، وكالتاء – أيضا– حين تكون في أول المصدر –عوضا– مثل: (سلّم، تسليما، وعلّم، تعليما)، فإن إحدى اللامين حُذِفَتْ من المصدر، وجاءت في أوله التاء؛عوضا عنها. أو يكون الحرف محذوفا للتخفيف، وكثرة الاستعمال، مع ظهوره – أحيانا– في بعض اللهجات

---

(١)– ينظر: علل النحو للوراق (ص٤٩٣)، شرح الكافية ليعقوب حاجي عوض (٩٢٩).

(٢)– ينظر: الإنصاف لابن الأنباري. (ج١– ص٢٠٦–م٢٨)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك(ج٢– ص١١٨).

(٣)– ينظر: المصباح في علم النحو. للمطرزي. (ص٦٤). وينظر: عمدة الحافظ، لابن مالك (ج٢– ص١٠٩)، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣– ص٤٦٨).

(٤) – أسرار النحو لابن كمال باشا (ص ٢١٨).

واللغات، مثل: (قاتل، قتالا)، والأصل: (قيتالا)، فقلبت الألف ياء؛ لوقوعها بعد الكسرة، ثم حذفت تخفيفا، ومن العرب من كان يظهرها[١].

وفي مثل: (دُهْن، وكُحْل) – بضم أولهما– من كل ما يشتمل على جميع حروف فعله، ولكنه ذات، لا يسمى مصدرا، فلا يعمل، فإن وجد بعده معمول، قُدِّر له عامل من معناه، نحو: قول العرب: (أعجبني، دُهن زيد لحيتَه، وكُحل هند عينَها)، فهو بتقدير: (دَهَنَ لحيتَه، وكَحَلَتْ عينَها)[٢].

المطلب الثاني ــ عمل المصدر:

يعمل المصدر عمل فعله المأخوذ منه، فإن كان متعديا تعدى مثله، وإن كان لازما لزم مثله؛ للأسباب التالية: الأول ــ أن الفعل لمّا كان مشتقا من المصدر، وكان في المصدر لفظ الفعل، فقد دلّ كل واحد منهما على الآخر. الثاني ــ أنك إذا قلت: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرا)، فالمعنى: أعجبني أن ضرب زيد عمرا، فلمّا كان المصدر مقدّرا بـــ(أن، والفعل)، صار العمل في المعنى للفعل، فلمّا حذف لفظ الفعل، بقي حكمه في العمل[٣] . الثالث ــ أنّ المصدر، والفعل يدلان على الحدث، الذي يقتضي فاعلا دائما، ويقتضي مفعولا، إن كان واقعا. الرابع ــ أنّ المصدر هو الأصل، الذي اشتق منه الفعل[٤]. ويخالف المصدر الفعل في أمرين.

الأول ــ أنّ في رفعه نائبا عن الفاعل خلافا، ومذهب جمهور البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل[٥]. الثاني ــ أنّ فاعل المصدر يجوز حذفه، بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لم يتحمّل المصدر ضميره، خلافا لبعضهم[٦].

---

(١)– شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩٤).

(٢)– ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩٦)، وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٥).

(٣)– ينظر : علل النحو للوراق (ص٤٢٢).

(٤)– ينظر: الإنصاف لابن الأنبا ري (ج١– ص٢٠٦)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص١١٨).

(٥) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨١).

(٦)– ينظر: توضيح المقاصد للمرادي (ج٢ – ص٥)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج٢– ص٤٤٣). وينظر: (ص٣٥) من هذا البحث.

المطلب الثالث: شروط عمل المصدر:

يشترط للمصدر في عمله عمل الفعل أن يقصد به قصد فعله من الحدوث، والنسبة إلى مُخْبَر عنه، وأن يحل محلّه فعل، مع (أن)، أو مع (ما)، ولا يعمل مصغّرا، ولا مضمرا، ولا محدودا، ولا مثنى، ولا مجموعا، ولا متبوعا قبل العمل، ولا محذوفا، ولا مفصولا من معموله، ولا مؤخّرا عنه، ولا مؤكِّدا، ولا مبيِّنا، ويعمل نائبا.

ففي نحو: (يعجبني ضرب زيد عمرا)، إذا أُريد به الماضي يقدر بـــ(أن ضرب)، وإذا أُريد به الحال يقدر بـــ(ما يضرب)، وإذا أريد به المستقبل يقدر بـــ(أن يضرب)[١]، وكذلك يقدّر بـــ(أنَّ) الثقيلة التي خبرها فعل، أو اسم مشتق.

قال سيبويه: "هذا باب من المصادر، جرى مجرى الفعل المضارع، في عمله، ومعناه. وذلك قولك: (عجبت من ضربٍ زيدا)، فمعناه: (أنّه يضرب زيدا)"[٢].

وقال ابن أبي الربيع: "فإذا قلت: (أعجبني ضرب زيد اليوم)، فهو في تقدير: (أعجبني أنّه يضرب زيد اليوم)، ولا يتقدّر هاهنا بـــ(أنْ)؛ لأنّ (أنْ) تخلص للاستقبال"[٣]. وإنما قُدِّر كذلك؛ لأن الاسم حقه ألاَّ يعمل؛ لأن أصل العمل للفعل، فقدّر بذلك تصحيحا للعمل، وبهذا صار شبهه أقوى بالفعل، إذ معناه معنى الفعل، فلم يحتج إلى شرط الحال، أو الاستقبال، كاسم الفاعل[٤].

وليس تقدير الحرف المصدري شرط عند ابن مالك. فإنه قال: "وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة – يعني: (أنْ) المخففة، و(أنْ) الخفيفة بأصل الوضع، و(ما) المصدرية– شرط في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدر بأحدها.– قول العرب: "سمع أذني زيدا يقول: ذلك".

– وقول أعرابي: "اللهم إنّ استغفاري إياك، مع كثرة ذنوبي للؤم، وإنّ تركي الاستغفار، مع علمي بسعة عفوك لَغيّ".– وقول الراجز:

---

(١)– ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (ج٣ – ص١٨٠).

(٢) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص١٨٩).

(٣)– الكافي لابن أبي الربيع (ج٣– ص١٠٦٩).

(٤)– شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب حاجي عوض (ص٩٣٠)، وينظر: (ص٥٧) من هذا البحث.

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَبَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا[1] " [2]

الشاهد: قوله: (رأي). وهو مصدر عامل، ولا يشترط تقديره بحرف مصدري، والفعل.

ولكن صاحب التمهيد لم يرُق له ذلك، فقال: "ولا أعلم ما المانع من تقدير الحرف مع الفعل؟ .... وما برحت أستشكل هذا الموضع من كلام المصنف[3]، حتّى وقفت على كلام الشيخ[4]، فوجدته قد قال: " ليس الأمر كما زعم المصنف، بل كلّها تقدّر بحرف مصدري، والفعل. ولكن ذكر صاحب (البسيط) ما يقوي ما أشار إليه المصنف، وهو: أنّ الحرف يقدّر، في حالة إذا ما كان المصدر مطلوبا لما قبله"[5].

وذهب ابن مالك في كافيته وألفيته إلى وجوب تقدير الحرف المصدري مع الفعل – على العكس مما في التسهيل– فقال – في الكافية[6]–:

كَفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أُعْمِلَ حَيْثُما يَصِحُّ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَمَّمَا

وقال – في ألفيته[7]–:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أُلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلْ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

فإن قال قائل: ما الفرق بين أن يقدّر المصدر بالفعل فقط، أو بالحرف، والفعل؟

قال الباحث: الفرق يكون في تقديم المعمول على المصدر، فإن تقدير الحرف يمنع من ذلك التقديم.

---

(١) البيت: لرؤبة بن العجاج: (... – 145هـ). ديوانه (ص١٨١). اللغة: الجزيل: العطاء العظيم. القاموس المحيط: مادة: جزل (ص٩٧٦).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٨٣).

(٣) – يعني: (ابن مالك).

(٤) – يعني: (أبا حيان).

(٥)– تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦ – ص٢٨٣٣). بتصرف في كلام صاحب البسيط، وهذا الكلام لا يوجد في الجزء المطبوع من البسيط، بل هو في الجزء غير المطبوع.

(٦)– شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١ – ص٢٥٦).

(٧) – ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص١٦١).

ولا يعمل المصدر المصغر؛ للآتي:

أولا ــ لأن الصيغة المصغرة ليست هي الصيغة التي اشتُق منها الفعل[١].

ثانيا ــ لأن التصغير يمنع من تقدير (أنْ)[٢].

ثالثا ــ لضعف معنى الفعل؛ بسبب التصغير الذي لا يدخل على الأفعال؛ لأن التقدير يكون بـــ(أنْ) ، وفعل مصغر[٣].

وقال ابن مالك: "كما ترتب عمل المصدر على الأصالة، اشتُرط في كونه عاملا بقاؤه على صيغته الأصلية، التي اشتُق منها الفعل، فلزِم من ذلك ألاّ يعمل إذا غُيِّر لفظه .....، ولا يعمل المصغر، فلا يقال: (عرفت ضُرَيبك زيدا)، ونحوه؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل، زوالا يلزم منه نقص المعنى"[٤].

ولا يعمل ضمير المصدر؛ لسببين.

الأول ــ لأنه ليس بمصدر[٥].

الثاني ــ لأنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل .

فلا يقال: (ضربي زيدا حسن ، وهو عمرا قبيح)، ولا (مرورك بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح)، فيعلق المجرور بـــ(هو)؛ لكونه ضمير المرور[٦].

وأجاز الكوفيون إعماله مضمرا، محتجين بقول الشاعر:

وَمَا الحَرْبُ إِلاَ مَا عَلِمْتُمْ، وَذُقْتُمْ، وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[٧]

الشاهد: قوله: (وما هو عنها)، حيث (هو) ضمير المصدر (الحرب)، وتعلّق به (عنها). واعتبره المانعون من الشاذّ.

---

(١) – همع الهوامع للسيوطي (ج٣ – ص٥٤).

(٢) – أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢١٨).

(٣) – شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣ – ص٤٨٠).

(٤) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٧٧).

(٥) – همع الهوامع للسيوطي (ج٣– ص٥٤).

(٦) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٧٧).

(٧) – البيت لزهير بن أبي سلمى: (..... – ١٣ ق . هـــ). ديوانه (ص١١١). اللغة: المرجم: الكاذب. الصحاح: مادة: رجم (ج٢– ص١٤٢٦).

وأجاز الفارسي، وابن جني عمله في المجرور. وإليه يذهب الباحث[١].

قال أبو حيان: "وقياس قولهما يقتضي عمله في الظرف، وقد أجازه جماعة"[٢].

قال الباحث: منهم الرضي[٣].

والمحدود هو المردود إلى (فَعْلَة)؛ قصدا للتوحيد، والدلالة على المرة، فلا يعمل؛ لسببين.

الأول ــ لأنه غُيِّر عن الصيغة التي اشتُق منها الفعل.

الثاني ــ ولأن دخول التاء عليه – دالة على المرة– يجعله اسما بمنزلة أسماء الأجناس، التي لا تناسب الأفعال، فلا يقال: (عرفت ضَربتك زيدا)، ونحوه[٤].

وفيه حديث: " وكان من المهاجرين.... بكسعةِ [٥] المهاجري الأنصاريَ .... " [٦].

وقول الشاعر:

يُحَايي بِهَا الجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ[٧]

الشاهد: عمل المصدر (ضربة)، وهو دال على الوحدة، فهو من الشاذّ[٨].

وإذا كان (فعلة) مصدرا غير مقصود بـــ(هائه) التحديد، نحو: (رهبة)، ساوى العاري منها، في صحة العمل. فمن ذلك قول الشاعر:

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ، وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ، قَدْ كَانُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ[٩]

---

(١)– ينظر: (ص٣٣) من هذا البحث.

(٢) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٧).

(٣)– ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣– ص٤٧٥).

(٤)– شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١ – ص٢٥٧)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٩).

(٥) – الكَسْعُ: الضرب على الدبر. (لسان العرب: مادة: (كسع). ج٣– ص٨٠٨).

(٦) – التجريد الصريح ٥٤ ــ كتاب أحاديث الأنبياء – باب: ما ينهى من دعوى الجاهلية. (ج٢– ص٣٨٠ – ح١٤٦٧).

(٧) – البيت لذي الرّمة غيلان بن عقبة العدوي: (٧٧ – ١١٧هــ). ديوانه (ج٣– ص١٨٤٦). اللغة: يحابي: يفدي. الجلد: القوي الصابر. الملا: الأرض. القاموس المحيط: مادة: حبو (ص١٢٧٢). مادة: جلد (ص٢٧٣) مادة: ملا (ص١٣٣٥).

(٨)– بنظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٩).

(٩) – البيت: من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها. الكتاب: (ج١ – ص١٨٩). شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ج١– ص٣٩٣– فقرة١٩٦). اللغة: الموارد: الطرق إلى الماء. الصحاح: مادة: ورد (ج١– ص٤٦١).

الشاهد: قوله: (رهبة عقابك)، فهو مصدر غير دالّ على الوحدة، فجاز له أن يعمل عمل الفعل[١].

وإن ثني لم يجز إعماله، فلا يجوز (عجبت من ضَربَيْك زيدا)[٢].

واختلف في المصدر المجموع، فمنهم من أجاز إعماله، محتجا بالسماع، والقياس.

فأما السماع: فما سمع من كلامهم: "تركته بملاحس البقرِ أولادَها"[٣].

ــ وبقول الشاعر:

وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوَعِدًا لَوْ وَفَتْ بِه مَوَاعِدَ عُرْقُوبِ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ[٤].

الشاهد: قوله: (مواعد ..... أخاه)، حيث نصب بالمصدر المجموع (مواعد) لفظ (أخاه).

ــ وبقول الآخر:

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ، وَلَمْ تَكُ شَاهِدًا بَلاَئِي، وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا[٥].

الشاهد: قوله: (كراتي الصنيع). حيث عمل المصدر المجموع (كرات) –جمع كرة– عمل الفعل، فنصب به (الصنيع) مفعولا به.

وأما القياس: فقال ابن مالك: "..... بخلاف الجمع، فإن صيغته – وإن زال معها الصيغة الأصلية– فإن المعنى معها باق، ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف؛ لذلك منع التصغير إعمال اسم الفاعل، ولم يمنع الجمع من إعماله، ولكن جمع اسم الفاعل كثير، فكثرت شواهد إعماله مجموعا، وجمع المصدر قليل، فقلت شواهد إعماله مجموعا"[٦].

---

(١)– ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٠).

(٢)– ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٧)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦ – ص٢٨٢٣)، همع الهوا مع للسيوطي (ج٣ – ص٥٤).

(٣) – ملاحس: اسم موضع.

(٤)– البيت: لعلقمة بن عبدة الفحل: (.....– ٢٠ق.هـ) ديوانه(ص١٠)، حياته، وشعره (ص١١٩).

(٥) – البيت: لابن الزبير الأسدي: (١ – ٧٣هـ). شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٧٨).

(٦)– شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٧٧). بتصرف.

ومنهم من منع من إعماله، واختاره أبوحيان، وقال: "ويؤول ما ورد مما يقتضي ظاهره، أنه يعمل مجموعا"[1].

ومن منع جعل المنصوب منصوبا بإضمار فعل.

واختار هذا المذهب ابن مالك في (شرح كافيته)، وعلل له بقوله: "وكذا المجموع، حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر، الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق ، فإن ظفر بإعماله مجموعا، قبل، ولم يقس". وقد قال عنه:

وَرُبَّ مَحْدُودٍ، وَمَجْمُوعٍ عَمِلْ بِسَمَاعٍ،لاَ بِقِيَاسٍ قَدْ قُبِلْ[2].

قال الباحث: وكلامه –هنا– أصوب من السابق؛ لأن الاعتماد على الصيغة الأصلية.

ولا يتقدم تابع المصدر على معموله؛ لسببين.

الأول ــ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم تابع الموصول على صلته، كذلك لا يتقدم تابع المصدر على معموله.

الثاني ــ لأن المصدر العامل مقدّر بفعل، والفعل لا يُوصف، فالوصف يمنع هذا التقدير، كما منعه التصغير، فلا يقال: (عجبت من سوقِك العنيفِ الإبلَ)، ولا (من شربِك ، وأكلِك اللبنَ)، ولا (من قيامِك، نفسِه إلى زيدٍ)، ولا (من إتيانِك، مشيك إلى عمرٍو).

فإن ورد مثل هذا، قدّر فعل بعد التابع، يتعلق به المعمول المتأخر، فمن ذلك: قول الشاعر:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ، وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَاليَاسِ[3].

الشاهد: قوله: (يأسا مبينا من نوالكم)، حيث وصف المصدر (يأسا) بقوله: (مبينا) فلزم تقدير فعل يتعلق به (من نوالكم). تقديره: (ييأس).

فلو أخّر التابع، وقدّم المعمول، لم يمتنع، كقول الشاعر:

---

(١)– ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٨).

(٢) – شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١ – ص٢٥٦).

(٣)– البيت: للحطيئة: (..... – نحو ٤٥هـ). ديوانه (ص١٠٧).

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا، مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولاَ[1].

الشاهد: قوله: (وجدي بك الشديد)، حيث أخر التابع (الشديد) عن المصدر فعمل في (بك). وهو الاختيار عند الجماعة[2].

ولا يُفْصَلَ من معموله بأجنبي؛ وذلك؛ لأن معموله منه بمنزلة الصلة من الموصول[3].

وبهذا رُدّ على من قال – في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾[4]–: إنه معمول لـــ(رجعه)؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر، وهو أجنبي[5].

وجعل ابن مالك نصب (يوم)، بفعل مقدّر، فهم من المصدر، تقديره: (يرجعه)[6].

وجوز الرضي الفصل بالأجنبي، إذا كان المعمول ظرفا، أو شبهه. فقال – في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴾[7]–: "يجوز ألاَّ يقدر: (صوموا أياما معدودات)، ويكون الفصل بأجنبي على هذا "[8].

وإليه يذهب الباحث؛ لأنّ الظرف يُتَسامح فيه.

ولا يكون محذوفا، لأنه يكون بذلك كحذف الموصول، مع بعض الصلة، وإبقاء البعض[9].

---

(١) – البيت: بلا نسبة في: الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٠٣).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٠)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص٢٢٥٨) ، شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب حاجي عوض (ص٩٣٠)، همع الهوامع للسيوطي (ج٣ – ص٥٧).

(٣) – الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج٣ – ص١٠٧٩).

(٤) ــ سورة: الطارق: الآية (٩).

(٥) – شرح قطر الندى لابن هشام (ص٢٩٦).

(٦) – بنظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٧).

(٧) – سورة البقرة من الآية (١٨٣)، ومن الآية (١٨٤).

(٨) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣ – ص٤٧٤).

(٩)– شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣ – ص٤٧٤).

وبهذا رُدّ:

- على من قال في - "بسم الله"-: إن التقدير: (ابتدائي بسم الله ثابت)[١].

- وعلى من قال في - (مالك، وزيدا)-: إن التقدير: (وملابستك زيدا)[٢].

- وجعل من الضرورة قول الشاعر:

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ، رَحْمَانُ قُرْبَانَا؟[٣]

الشاهد: قوله: (رحمن)؛ لأنه بتقدير: (وقولكم: يا رحمان، قربانا)[٤].

ولا يُؤَخَّرَ عن معموله؛ وذلك لأن المصدر مقدر بحرف مصدري، وفعل، والحرف المصدري موصول، والمعمول كالصلة، والصلة لا تتقدّم على الموصول، فلا يجوز: (أعجبني زيدا ضربك)[٥]، ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو يعد نادرا. كقوله:

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـ ـــــلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ[٦].

الشاهد: قوله: (للذلة إذعان)، فالجار، والمجرور متعلق بمصدر آ خر محذوف؛ لدلالة الموجود عليه، فالتقدير: (إذعان للذلة إذعان)[٧].

---

(١) - ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص ٢٩٦).

(٢) - ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١- ص٣٠٩)، شرح كتاب سيبويه.للسيرافي (ج٢- ص٢٠٢). شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٢- ص٤٢- ج٣ - ص٤٧٤)، شرح قطر الندى لابن هشام (ص ٢٩٦).

(٣) - البيت: لجرير: (٢٨ - ١١٠هـ). ديوانه (ج١ - ص١٦٧). اللغة: الدير: الكنائس. لقاموس المحيط: مادة: دير (ص٣٩٥).

(٤)- ينظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص٢٩٦).

(٥) - همع الهوا مع للسيوطي (ج٣ - ص٥٧).

(٦) - البيت: للفند الزماني (شهل بن شيبان): (..... - نحو ٧٠ ق.هـ). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للمرزوقي (ج١ - ص٣٨)، والدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢ - ص٣٠٣). وقال صاحب الدرر: البيت من قصيدة للفند الزماني. وقال المحقق: البيت في حماسة البحتري. وعندما راجع الباحث ديوان الحماسة، وجد القصيدة ، ولم يجد البيت المعين فيها. لعله في نسخة أخرى والقصيدة أولها: كففنا عن بني هند وقلنا القوم إخوان

حماسة البحتري (ج١ - ص١٦٩). اللغة: أذعن لكذا: إذا انقاد له. الصحاح: مادة: ذعن (ج٢ - ص١٥٥٧).

(٧)- شرح التسهيل لابن مالك (ج ٢ - ص٤٨٥)، همع الهوا مع للسيوطي (ج٣- ص٥٧)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (ج٢ - ص٢٩١).

وأجاز السهيلي تقديم الجار، والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[1]، وقولهم: "اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا، ومخرجا "[2].

وكذلك أجازه الرضي، فقال: "وأنا لا أرى منعا، من تقدم معموله عليه، إذا كان ظرفا، أو شبهه، نحو قولك: (اللهم ارزقني من عدوك البراءة)، و(إليك الفرار)، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾[3]، وقال:﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾[4]،ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء، حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري، من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه. بلى، لا يتقدم عليه المفعول الصريح؛ لضعف عمله، والظرف، وأخوه يكفيهما رائحة الفعل، حتى أنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى: ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[5]، فقوله: (بنعمة ربك)، متعلق بمعنى النفي، أي: انتفى بنعمة ربك، وبحمده عنك الجنون، ولا معنى لتعلقه (بمجنون). وكذا تقول: (لم أقم لك، لمّا سلمت؛ لأهينك بترك قيامي)، فـ(اللام) متعلقة بالنفي، لا بالقيام، وكذا يعمل فيهما الضمير، كما في قوله:

وَمَا الْحَرْبُ إِلاَ مَا عَلِمْتُمْ، وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ[6].

أي: وما حديثي عنها. وكذا، يجوز أن يكون العامل في الظرف، أعني (يومئذ)، في قوله تعالى: ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[7]، اسم الإشارة؛لأن المراد به النقر"[8].

---

(١) – سورة الكهف من الآية (١٠٨).

(٢) – شرح قطر الندى لابن هشام (٢٩٦).

(٣)– سورة النور من الآية (٢).

(٤)– سورة الصافات من الآية (١٠٢).

(٥)– سورة القلم الآية (٢).

(٦)– تقدم تخريجه (ص٢٧).

(٧) – سورة المدثر الآية (٩).

(٨)– شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣– ص٤٧٤).

وأجاز ابن السراج تقديم المفعول على المصدر، فأجاز:(يعجبني عمرا ضرب زيد)[١].

وأجازه ابن مالك – أيضا– فقال: "ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقا بنفس المصدر الموجود، إما على نية التقديم، والتأخير ،وإما على أن ذلك اسْتُبِيحَ في المصدر، وإن لم يُسْتبَحْ مثلُه، في صلة الموصول"[٢].

ولا يعمل المؤكِّد ، لسببين :

الأول ــ أنه يتعذر تقديره ، بـــ(أنْ)، والفعل المأخوذ منه[٣].

الثاني ــ أنه للتأكيد، والفعل لا يدل عليه[٤].

فنحو: (ضربت ضربا زيدا)، فالعمل للفعل، وليس للمصدر، بلا خلاف[٥].

والتبيين يكون للنوع، أو للعدد، والمصدر المبيِّن لأحدهما لا يعمل؛ لأن الفعل لا يدل على نوع ، أو على عدد[٦].

والنائب هو الذي ناب عن فعله ، فيؤتى به بدلا عنه؛ لذالك يسمى (البدل).

ومثاله: (ضربا زيدا)، أي: (اضرب زيدا). وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٧]. أي: (اضربوا الرقاب). وقول الشاعر:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[٨]

---

(١)– همع الهوا مع للسيوطي (ج٣– ص٥٧).

(٢)– شرح تسهيل لابن مالك (ج٢– ص ٤٨٥).

(٣)– تبصرة المبتدي للصيمري (ص١٣٦). والمنهل الصافي للدماميني (ج٢– ص٢٦٠).

(٤) – أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢١٨).

(٥) – أوضح المسالك لابن هشام (ج٣ – ص١٨١).

(٦) – أسرار لنحو لاين كمال باشا (ص ٢١٨).

(٧) – سورة محمد من الآية (٤).

(٨) – البيت: نسب إلى ثلاثة شعراء. الأول: أعشى همدان: (.....– ٨٣ هـــ). كما في: الحماسة البصرية (ج٢– ص٢٦٣). الثاني: الأحوص (.....– ١٠٥ هـــ). كما في: ديوانه (ص١٥). الثالث: جرير: (٢٨– ١١٠هـــ). كما في: ديوانه. القسم الملحق (ج٢ – ص١٠٢١). اللغة: ندلا: خطفا، أو أخذا باليدين. زريق: بالتصغير، قبيلة في الأنصار، وأخرى في طيء. القاموس المحيط: مادة: ندل (ص١٠٦١)– مادة: زرق (ص٨٩٠).

الشاهد: قوله: (ندلا) حيث ناب المصدر عن فعله (اندل).

وقيده المبرد، بالأمر والنهي[١]، والسيرافي، بإضمار فعل من غير لفظ المصدر، نحو: (أوقع ضربا زيدا)، فإذا كان الفعل المقدر من لفظ المصدر لم يجز عنده، وجعل النصب للمصدر في نحو تقدير: (اضرب صربا زيدا)[٢].

وذهب سيبويه، والأخفش، والفراء، والزجاج، والفارسي إلى أن هذا المصدر هو الناصب لمعموله، وهو يعمل عمل الفعل. وأما ناصب المصدر، فهو فعل مقدر، تقديره: (التزم)[٣].

ويميل الباحث إلى هذا الرأي؛ لأنّ المصدر يعمل بالأصالة، لا بالنيابة[٤]، فأولى له – هنا– أن يعمل مطلقا من غير قيد.

وانبنى على اختلافهم – في عمل هذا المصدر– اختلاف في تقديم معموله.

فمن رأى أن العمل للمصدر، منع من تقديمه، ومن جعل العمل لفعل مضمر، أجاز التقديم. وقال أبوحيان: "والأحوط ألا يُقْدَمَ على التقديم، إلا بسماع"[٥].

والذين جعلوا العمل للمصدر، اختلفوا – كذلك– في تحمّل هذا المصدر ضميرا.

وقال ابن مالك: "مما يجوز في هذا النوع، ولا يجوز في النوع الأول، استتار ضمير فيه، مرفوع به"[٦].

وهناك مذهبان، في قياسه.

الأول ــ أنه لا ينقاس، ونسبه أكثر المتأخرين، إلى سيبويه.

---

(١)– ينظر: المقتضب للمبرد (ج٣ – ص٢١٦).

(٢)– ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج١– ص٤٤٥).

(٣) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١٥،١١٦)، والمقتضب. للمبرد (ج٣ – ص٢١٦)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج١– ص٢١٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩٩– ٥٠٢)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٥).

(٤) – شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١ – ص٢٥٦).

(٥) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٥).

(٦) – شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١ – ص٢٦٠). وينظر: (ص٢٤) من هذا البحث. قال الباحث: يعني بـــ(النوع الأول) غير الذي يسمى (النائب والبدل).

ولكن ابن مالك، نفى عنه ذلك[١].

الثاني ــ أنه ينقاس في الأمر، والاستفهام، وهو اختيار، الأخفش، والفراء، وابن مالك[٢]. وإليه يذهب الباحث، لأنه الأكثر استعمالا.

وجاء هذا المصدر عاملا، وهو خبر صرف. قال الشاعر:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لاَ تَهْلِكْ، أَسًى، وَتَجَمَّلِ[٣]

الشاهد: قوله: (وقوفا). حيث عمل هذا المصدر، وهو خبر، وليس إنشاء[٤].

وجاء نوع من هذا المصدر، النائب عن الفعل مصغرا، وهو: (رويد)، في أحد استعمالاته، وتجوز إضافته، إلى الفاعل، فيقال: (رويد زيدٍ عمرا)، وإلى المفعول، فيقال: (رويد عمرٍو).

واختلفوا في النصب به، فذهب المبرد مذهبه في (ضربا زيدا)[٥].

واختلفوا – كذلك – في جواز تقديم معموله عليه، نحو: (زيدا رويدا)[٦].

---

(١)– شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٥٠١).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٥٠١).

(٣)– البيت: لامرئ القيس: (نحو ١٣٠ق.هـ – ٨٠ ق.هـ). ديوانه (ص٩).

(٤) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٥).

(٥) – ينظر: المقتضب – (ج٣ – ص٢٢٤).

(٦)– (ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٦).

المبحث الثاني

أَنْوَاعُ المَصْدَرِ العَامِلِ

المطلب الأول ــ المصدر المضاف:

وهو أكثر الأنواع استعمالا؛ لسببين.

الأول ــ أن الإضافة تجعل المضاف إليه، كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، وتجعل المضاف كالفعل، في عدم قبول التنوين، و(أل)، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة[١].

الثاني ــ أن الإضافة لا تنافي الفعل من كل وجه؛ لأنها قد تكون غير محضة[٢].

أنواع الإضافة:

وهي تكون إلى المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، والظرف.

أولا ــ الإضافة إلى المبتدأ، وإلى الخبر:

ففي نحو: (زيدٌ صديقُك)، يقال: (عرفت كون زيدٍ صديقَك). و(عرفت كون صديقِك زيدا). وهكذا الحكم في جميع مصادر الأفعال الناسخة[٣].

ولم يرد – في التجريد الصريح – لهذا النوع من الإضافة حديث.

ثانيا ــ الإضافة إلى الفاعل:

وهي أكثر أنواع الإضافة؛ لأربعة أسباب:

الأول ــ أنّ المعنى يكون علي الفاعل، ويتم به، فجعله مع المصدر كلفظ واحد بإضافته إليه، أولى من رفع المصدر له، وأولى من جعل المصدر مع مفعوله كلفظ واحد، بإضافته إليه. فهما كالفعل، والفاعل.

---

(١) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٦)، شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣ – ص٤٧٦).

(٢) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج٦– ص٩٤).

(٣) – ينظر: شرح التسهيل لاين مالك (ج٢ – ص٤٨٩).

الثاني ــ طلب المصدر للفاعل شديد؛ بسبب المعنى (المتقدم)، وعمله ضعيف؛ لضعف مشابهته للفعل، فلم يبق إلا الإضافة[١].

الثالث ــ نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أُوقِعَ عليه.

الرابع ــ عمل المصدر – وهو ضعيف – إنما يظهر– حينئذ– في الفضلة في حال ذكر المفعول، لا في العمدة.

الإضافة إلى الفاعل تكون مع ذكر المفعول به، ومع حذفه:

أولا ــ مع ذكر المفعول به: وهي أكثر من حذفه، نحو:

﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[٢]، و﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾[٣]، و﴿لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾[٤].

وما جاء من هذه الإضافة في التجريد الصريح ثمانية أحاديث، منها[٥].

ــ حديث: قول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه–: "..... وبلغني معاتبةُ النبيِ بعضَ نسائه، فدخلت عليهن ....."[٦].

ــ وحديث: قول النبي – صلى الله عليه، وسلم –: "يا عباس ألا تعجب من حُبِّ مُغِيثٍ بريرةَ، ومن بغضِ بريرةَ مغيثا ....."[٧].

---

(١) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣– ص٤٧٦).

(٢) – سورة البقرة من الآية (٢٥١).

(٣) – سورة النساء من الآية (١٦١).

(٤) – سورة المائدة من الآية (٦٣).

(٥)– ينظر بقية الأحاديث في الملحق (ص١٣٢).

(٦) – التجريد الصريح ٥٧ ــ كتاب التفسير – باب قوله ــ عزّ، وجلّ ــ: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى). (البقرة١٢٥). (ج٢– ص٤٥٥ – ح١٧١٨).

(٧) – التجريد الصريح ٦٠ ــ كتاب الطلاق – باب شفاعة النبي – صلى الله عليه، وسلم– في زوج بريرة. (ج٢– ص٥٠٢– ح١٨٧٩).

ثانيا ــ مع حذف المفعول به:

يجوز حذف مفعول المصدر، كما يجوز حذف مفعول الفعل. نحو: ﴿فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ﴾(١)، و﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾(٢)، و﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾(٣)، و﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾(٤)، و﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾(٥).

وما جاء من هذه الإضافة في التجريد الصريح واحد وستون حديثا، منها.

ــ حديث تحريم القتال في مكة، وفيه: "..... فإن ترخّص أحد لقتالِ رسولِ الله فيها، فقولوا إنّ الله تعالى قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم ....."(٦).

ــ حديث: "لا تقبل صلاةُ من أحدث حتى يتوضأ....."(٧)

ــ حديث: "صلاة الجماعةِ تفضل صلاة الفذِّ بسبع، وعشرين درجة"(٨).

ــ حديث: "اعتدلوا في السجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلبِ"(٩).

ثالثا ــ الإضافة إلى المفعول:

يضاف المصدر إلى المفعول، في حالتين.

الأولى : إذا قامت قرينة لفظية، أو معنوية، على كونه مفعولا.

فاللفظية: كمجيء تابع له منصوب حملا على المحل، نحو:(أعجبني ضربُ زيدٍ الكريمَ).

والمعنوية: نحو: (أعجبني أكلُ الخبزِ).

---

(١) – سورة التوبة من الآية (١١١).

(٢) – سورة التوبة من الآية (١١٤).

(٣) – سورة هود الآية (١٠٢).

(٤) – سورة الرعد من الآية (٦).

(٥) – سورة الروم من الآية (٤). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩٠).

(٦)– التجريد الصريح ٣ ــ كتاب العلم – باب: ليبلغ الشاهد الغائب. (ج١– ص٣٧– ح٨٩).

(٧) – التجريد الصريح ٤ ــ كتاب الوضوء – باب: لا تقبل صلاة بغير طهور. (ج١– ص٤٤– ح١١٠).

(٨)– التجريد الصريح ١٠ ــ كتاب الأذان – باب: فضل صلاة الجماعة. (ج١– ص١٠٨– ح٣٩٠).

(٩) – التجريد الصريح ١٠ ــ كتاب الأذان – باب: لا يفترش ذراعيه في السجود. (ج١– ص١٢٣– ح٤٦٦).

الثانية ــ إذا جاء الفاعل صريحا، بعد المفعول، كقول الشاعر:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ، وَمَصِيفٌ بِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤونِ، وَكِيفُ[1]

الشاهد : قوله:(رسم دارٍ مربعٌ). حيث مجيء الفاعل بعد المفعول المضاف إليه.

الإضافة إلى المفعول، تكون مع حذف الفاعل، و مع ذكره:

أولا ــ مع حذف الفاعل:

يجوز عدم ذكر الفاعل مع المصدر عموما؛ لأنّ طلبه للفاعل، ليس بوضعي، فإنّ الواضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث، لا إلى من قام به، ولا إلى من وقع عليه، فلم يطلب في نظره، لا فاعلا، ولا مفعولا، فساغ الحذف، بخلاف الفعل؛ فإنّ طلبه للمرفوع وضعي؛ فلذلك امتنع حذفه[2].

والاستغناء عن الفاعل – في هذه الإضافة– أكثر من ذكره، نحو: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[3]، و﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ ﴾[4]، و﴿وَلاَ تَهِنُواْ فِي ابْتِغَاء الْقَوْمِ ﴾[5]، و﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى﴾[6]،﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[7].

وما جاء من هذه الإضافة في التجريد الصريح واحد أربعون حديثا، منها.

ــ وحديث: "إنّ رسول الله حرّم بيع الخمر....."[8].

---

(١) – البيت : للحطيئة (..... – نحو ٤٥ هـ). ديوانه (ص٨١). اللغة: الشؤون: مجاري الدموع. الوكيف: سقوط الدمع والقطر.الصحاح: مادة: شأن (ج٢–ص١٥٧١). مادة: وكف (ج٢–ص١٠٩٩). – شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣– ص٤٧٦).

(٢)– المنهل الصافي للدماميني (ج٢– ص٢٦٤).

(٣) – سورة البقرة من الآية (٨٥).

(٤) – سورة النساء من الآية (٢٠) .

(٥) – سورة النساء من الآية (١٠٤).

(٦) – سورة النحل من الآية (٩٠).

(٧)– سورة ص من الآية (٢٤).

(٨)– التجريد الصريح ٣٣ ــ كتاب البيوع – باب: بيع الميتة، والأصنام. (ج١– ص٢٦٠– ح١٠٤٧).

ــ وحديث: "إنّ الله حرّم عليكم عقوقَ الأمهاتِ، ووأدَ البناتِ، ومنع، وهات، وكره لكم قيل، وقال، وكثرةَ السؤالِ، وإضاعةَ المالِ"(١).

ــ وحديث: "إنّ رسول الله نهى عن متعةِ النساءِ يوم خيبر، وعن أكلِ لحومِ الحُمُر الإنسية "(٢).

ــ وحديث: "ابن عمر أنّه سأله رجل عن استلامِ الحجرِ، فقال: رأيت رسول الله يستلمه، ويقبله....."(٣).

وفي تقدير الفاعل ثلاثة مذاهب:

الأول ــ مذهب البصريين، وهو أنّ الفاعل محذوف .

الثاني ــ مذهب الكوفيين، وهو أنّ الفاعل مضمر في المصدر.

الثالث ــ مذهب ابن الباذش، وهو أنّ الفاعل منوي، ولا يقال: هو محذوف، ولا مضمر، بل منوي إلى جنب المصدر(٤).

ثانيا ــ مع ذكر الفاعل:

وهو قليل؛ لذا لم يجيء في القرآن ، إلا في قراءة، عن ابن عامر، أنّه قرأ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾"(٥)، بضم الدال، والهمزة (زكرياء)(٦).

ومنه حديث: ".....وَحِجّ البيتِ، مَنْ استطاع إليه سبيلا"(٧).

فــ(مَن) في موضع رفع فاعل لــ(حِجّ).

---

(١)– التجريد الصريح ٤١ ــ كتاب الاستقراض، أداء الديون، والحجر، والتفليس– باب: ما ينهى عن إضاعة المال. (ج١– ص٢٨٠– ح١١٠٦).

(٢)– التجريد الصريح ٥٦ ــ كتاب المغازي – باب: غزوة خيبر. (ج٢– ص٤٣١– ح١٦٥١).

(٣)– التجريد الصريح ٢٦ ــ كتاب الحج – باب: تقبيل الحجر. (ج١– ص٢٠٨– ح٨١٦).

(٤) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٥٨).

(٥) – سورة مريم الآية (٢).

(٦) – القراءات الشاذّة لابن خالويه (ص٨٣)، وكشف المشكل للباقولي (ج١ – ص٤٧٧).

(٧) – صحيح مسلم – كتاب الإيمان– ٣ باب السؤال عن أركان الإسلام (ص٣٢– ح١٠– ١٢).

ومنه قول الشاعر :

أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ[1]

الشاهد: قوله:(ظلم نفسِه المرءُ)حيث ذكر الفاعل بعد إضافة المصدر إلى مفعوله.

ولم يرد – في التجريد الصريح – لهذا النوع من الإضافة حديث.

رابعا ــ الإضافة إلى الظرف:

إضافة المصدر إلى الظرف كلا إضافة؛ لما يأتي:

أنّ المصدر المضاف إلى الظرف يعمل عمل المصدر المنون، فيأتي بعد الظرف الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا، نحو: (عرفت انتظار يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرا)[2]؛ لذلك سميت هذه الإضافة ، توسّعا، واستخفافا[3].

وإذا كان المصدر لا يستخدم عندهم، إلا بمعنى اسم الفاعل، فلا تجوز إضافته. فمن ذلك، قولهم: (عدلة)، فإنهم يستخدمونه بمعنى (عادلة)، فيقولون: (هند امرأة عدلة)، أي: عادلة.

فنحو هذا المصدر لا تجوز إضافته، فلا يقال: (أعجبتني عدلة هند)؛ لأنّ اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله[4]. كما سيأتي – إن شاء الله– في محلّه[5].

ولم يرد – في التجريد الصريح – لهذا النوع من الإضافة حديث.

الفصل بين المضاف، والمضاف إليه:

ورد الفصل بين المضاف المصدر، والمضاف إليه في:

---

(١)– البيت: لم ينسب لقائل معين. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٩٠)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨٤٩).

(٢)– الكتاب لسيبويه (ج١ – ص١٧٧ – ١٩٣)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٩١).

(٣)– الكتاب لسيبويه (ج١ – ص١٧٦)، شرح الكافية الشافية لا بن مالك (ج١ – ص٢٥٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٩).

(٤) – ينظر: المقتصد للجرجاني (ج١– ص٥٠٣).

(٥)– ينظر: (ص٦٦) من هذا البحث.

– قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1]، قرأها بفتح الدال، وبكسر الهمزة[2].

ــ وقول بعض العرب: "ترك يوما نفسِك، وهواها، سعي لها في رداها".

– وقول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[3]

الشاهد: قوله: (زج القلوص أبي مزاده). حيث فصل بين المضاف (زج)، والمضاف إليه (أبي مزادة) بـــ(القلوص)[4].

المطلب الثاني ــ المصدر المنوّن:

وهو أقلّ درجة في الاستعمال من المضاف[5]، ولكنه أقيس منه استعمالا[6] للاتي:

أولا ــ " لشبهه بالفعل، والتنوين يدل على التنكير فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء " [7].

ثانيا ــ أنّه به شبه بالفعل المؤكد، بنون التوكيد الخفيفة[8].

---

(١)– سورة الأنعام من الآية (١٣٧).

(٢)– معاني القرآن للفراء (ج١ – ص٣٥٧)، إعراب القرآن للنحاس (ج٢ــ ص٩٧)، كشف المشكل للباقولي (ج١– ص ٢٦٤)، إملاء ما من به الرحمن للعكبري (ج١– ص٢٦٢).

(٣)– البيت: لم ينسب لقائل. المقاصد النحوية للعيني (ج٢ – ص٥٧٤). اللغة: زججتها بمزجة: طعنتها برمح. القلوص: الشابة من النوق. أبو مزادة: كنية رجل. الصحاح: مادة زجج (ج١– ص٢٩٤) ومادة: قلص (ج١– ص٢٨٦).

(٤)– ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٣ – ص١٥٩)، الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج٣– ص١٠٨٦)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣ – ص١٥٨).

(٥) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٧)، شرح الكافية الشافية للرضي (ج٣ – ص٤٧٦). همع الهوامع للسيوطي (ج٣ – ص٥٨).

(٦) – المقتصد للجرجاني (ج١ – ص٥٠١)، شرح المفصل لابن يعيش (ج٦ – ص٩٣)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣ – ص١٨٣).

(٧) – شرح المفصل لابن يعيش (ج٦ – ص٩٤).

(٨)– شرح التسهيل لابن مالك (ج – ص٤٨٧)، همع الهوا مع للسيوطي (ج٣ – ص٥٨).

ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾[1]. وقوله: ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾[2]. بتنوين (زينة) ونصب (الكواكب)[3]. وقول الشاعر:

بِبَذْلٍ فِي الأُمُورِ، وَصِدْقِ يَأْسٍ وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلَلِ الْمَتَاعَا[4]

الشاهد: قوله: (وإعطاء..... المتاعا). حيث عمل المصدر المنون (إعطاء)، فنصب (المتاعا).

ــ وقول الشاعر:

فَرُمْ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْتَطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ[5]

الشاهد: قوله: (نقلا جبالا). حيث نصب (جبالا) بالمصدر المنون (نقلا) مفعولا به.

وما جاء منه في التجريد الصريح حديث واحد، وهو:

ــ وحديث " ويبقى رجل .... وهو آخر أهل النار دخولاً الجنةَ " [6]

وبعمله يقول البصريون، فإنّه يجوز عندهم أن يرفع الفاعل، إن كان فعله لازما، نحو: (عجبت من قيامٍ زيدٌ)، ويرفع الفاعل، وينصب المفعول، إن كان فعله متعديا، نحو: (عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرا). وتقول: (عجبت من إعطاء زيدٌ عمرا درهما)، و(...من ظنٍّ زيدٌ عمرا قائما)، و(.... من إعلامٍ زيدٌ عمرا كبشك سمينا)[7].

وأجاز الجمهور أن تنوي في هذا المصدر المفعول الذي لم يسم فاعله، فأجازوا في نحو: (عجبت من ضربٍ زيدٌ)، أن يكون (زيد) مفعولا، لما لم يسم فاعله.

---

(١) – سورة البلد الآية (١٤) ، ومن الآية (١٥).

(٢)– سورة الصافات من الآية (٦).

(٣) – ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ج٢– ص٣٧٠).

(٤) – البيت لزياد الأعجم: (..... – نحو ١٠٠هـ). شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٧).

(٥) – البيت للفرزدق: (..... – ١١٠هـ). ديوانه (ج١– ص١٨٢). اللغة: رم: اطلب، واقصد. القاموس المحيط: مادة: رَوم (ص١١١٦).

(٦) التجريد الصريح ١٠– كتاب الأذان – باب: فضل السجود. (ج١– ص١٢٢– ح٤٦٣).

(٧) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٥٩).

وأجاز الجمهور أن تنوي في هذا المصدر المفعول الذي لم يسم فاعله، فأجازوا في نحو: (عجبت من ضربٍ زيدٌ)، أن يكون (زيد) مفعولا، لما لم يسم فاعله.

وجوّز في (الارتشاف) على هذا إضافته، نحو: (عجبت من ضربِ زيدٍ)[١].

وفي (الكافي) "أكثر النحويين لا يجوّزون، إلا النصب في المفعول"[٢].

قال أبو حيان: "والذي أختاره أنّه إذا كان المصدر لفعل لم ينطق به، إلا مبنيا للمفعول، جاز ذلك ، فتقول: (عجبت من جنون بالعلم زيد)"[٣].

ويجوز مع المنوّن ألا يذكر الفاعل، فيجيء فيه الخلاف، أ هو محذوف، أم مضمر، أم منوي إلى جنب المصدر[٤]؟

وذهب السيرافي إلى أنّه يجوز ألاّ يقدر فاعل البتة، وينتصب المفعول بالمصدر، كما ينتصب التمييز في: (عشرين درهما)، و(ما في السماء موضع راحة سحابا)[٥].

وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذكر الفاعل مع المنوّن البتة، وزعم أنّه لم يسمع من العرب[٦].

وردَّ عليه البصريون[٧]، فقال ابن عصفور: "وذلك باطل، بدليل قوله:

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا، أَبْنَاؤُهَا[٨]

تقديره: بتشاجر أبنائها، قد كفرت آباؤها، أي: لبست الدروع"[٩].

الشاهد: رفع (أبناؤها) بقوله: (تردد)، ورفع (آباؤها) بقوله: (كفرت).

---

(١) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٢٥٩) .

(٢) – الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج ٣ – ص ١٠ ٧٤) .

(٣) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٢٦٠) .

(٤) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٢٦٠) .

(٥) – شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج ٢ – ص ٤٦) .

(٦) – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص١١٥)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٠).

(٧)– تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨٣٥).

(٨) – البيت : للفرزدق: (..... – ١١٠هـ). تهذيب اللغة للأزهري. مادة: كفر (ج١٠– ص٢٠١)، وكما في لسان العرب. لابن منظور. مادة: كفر (ج٢ – ص٩٤٢). ولم يعثر الباحث عليه في ديوانه. اللغة: كفرت: أي كفرت آباؤها في السلاح. أي لبست الدروع. لسان العرب: مادة: كفر (ج٢– ص٩٤٢). وشرح الجمل لابن عصفور (ج٢ – ص١١٦).

(٩) – شرح الجمل لابن عصفور (ج٢ – ص١١٦).

وذكر صاحب (الكافي) أنّ الكوفيين ينصبون بالمصدر، ولا يرفعون به[١]، ولكن ذكر صاحبا (الارتشاف)[٢]، و(همع الهوامع)[٣]أنّه لا يرفع، ولا ينصب عندهم، وإن وقع بعده مرفوع، أو منصوب، فإنّه بإضمار فعل، يفسره المصدر من لفظه.

ويرى بعض الكوفيين: أنّه يجوز مع المنوّن أن يكون السابق المفعول، والمتأخر الفاعل، نحو: (يعجبني ضربٌ في الدار زيدا بكرٌ)، وأنّه إذا ذكر مع المنوّن الفاعل، أو المفعول، فسبيله أن يفصل بينهما، وبينه، فيقال: (يعجبني، قيامٌ – أمس– زيدٌ). وهو أحسن من أن يقال:(...قيامٌ زيدٌ)، وأنّه إذا رفع الاسم بعد المصدر المفصول، اُخْتِيرَ أن يكون ذلك، في المدح، نحو: (عجبت من قراءة – في كل حال – القرآن). أي: (أن يقرأ القرآن)، أو في الذم، نحو: (أنكرت صيدا – في كل ساعة صلاة – ظبي). أي: (أن يصاد ظبي). فهذا أجود – عندهم – من أن يقال: (يسوء ني ضرب– في كل حال – زيد). أي: (أن يضرب زيد)، وأنّه يجوز خفض الاسم بعد المصدر المنوّن، فيقال: (يعجبني ضربٌ زيدٍ). بتقدير: (ضربٌ ضربُ زيدٍ)[٤].

المطلب الثالث ــ المصدر المعرف بـــ(أل):

(أل) فيه للتعريف[٥]، إلا ما ذكره، صاحب (الكافي) من أنّها زائدة[٦]؛ لذلك قال أبو حيان: "ولا نعلم خلافا، في أنّ (أل) في هذا المصدر للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب (الكافي في الإفصاح): أنّه ينبغي أن تدعى زيادتها، وادّعى أنّ المصدر المنون معرفة، وأنّ المضاف – أيضا– معرفة، وأنّ الإضافة فيه للتخفيف"[٧].

---

(١) – الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج٣ – ص١٠٧١).
(٢) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٦٠).
(٣) – همع الهوا مع للسيوطي (ج٣ – ٥٨).
(٤)– ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٢٦٠)
(٥) – ينظر : همع الهوا مع للسيوطي (ج ٣ – ص ٦١).
(٦) – ينظر : الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج ٣ – ص ١١٠٧).
(٧) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٢٦١).

عمـــله[1] : وفيه أربعة مذاهب:

الأول: أنه جائز، فيُرفع به الفاعل، ويُنصب به المفعول، وهو مذهب سيبويه، والفراء، والمبرد، والسيرافي، والشنتمري، وابن مالك، وابن عصفور، وغيرهم. وشاهدهم قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ، أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ، يُرَاخِي الأَجَلْ[2]

الشاهد: قوله: (النكاية أعداءه)، فقد عمل المصدر المعرف بـــ(أل)، (النكاية)، فنصب به (أعداءه). و قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكِلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[3]

الشاهد: قوله: (الضرب مسمعا). حيث نصب (مسمعا) مفعولا به بالمصدر المعرف بـــ(أل)، (الضرب).

وقوله تعالى: ﴿ لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ ﴾[4].

عند بعضهم بتقدير: لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول، إلا من ظلم. فيكون (من) في موضع رفع بالجهر[5].

الثاني ــ أنّه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم، جماعة من البصريين، كـــ(ابن السراج)[6].

---

(١)– ينظر: الكتاب لسيبويه (ج ١– ص١٩٢)، المقتضب للمبرد (ج ١– ص٥٩)، : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٢– ص٤٨)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص١١٨)، المقرب لابن عصفور (ص١٩٦)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥– ص٢٢٦١).

(٢)– البيت: من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها. الكتاب لسيبويه (ج١ – ص١٩٢). شرح أبيات سيبويه للسيرافي(ج١– ص٣٩٤–فقرة١٩٦)اللغة:النكاية:التأثير في العدو. لسان العرب: مادة:نكأ(ج١– ص١٥٨).

(٣) – البيت: للمرار الأسدي: (..... – .....). شاعر أموي. كما في الكتاب (ج١ – ص١٩٢). ولمالك بن زغبة الباهلي، كما في: خزانة الأدب للبغدادي (ج٨– ص١٣١). اللغة: مسمعا: اسم لرجل.

(٤) – سورة النساء من الآية (١٤٨) .

(٥)– معاني القرآن للفراء (ج١ – ص٢٩٣). معاني القرآن للزجاج (ج٢– ص١٢٥)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٨)، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج٣ – ص١١١٠).

(٦) – ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (ج١– ص١٣٧).

وما ظهر بعده من معمول، فهو لعامل، يفسره المصدر، كما في المنوّن، حتى إنّهم أجازوا خفض الاسم بعده، على تقدير مصدر محذوف، وقالوا: قالت العرب: يعجبني الإكرام – عندك – سعدٍ بنيه، أي: كرم سعدٍ بنيه[١].

ومن المتأخرين ذهب إليه الدماميني؛ معلّلا بقوله: "ولا يعمل – أيضا– معرّفا باللام؛ لتعذر دخولها على ما يقدّر المصدر العامل به، وهو الحرف المصدري"[٢].

ورد ابن عصفور على هذا المذهب بقوله: "وزعم بعضهم أنّه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرّف بـــ(الألف، واللام)، وحجته أن قال: إنّ المصدر لا يعمل، إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما عُرِّفَ، زال شبهه، وهذا خطأ محض؛ لأنه يلزمه على هذا ألاّ يعمل المصدر المضاف، فإن قيل: الإضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أن يقال له: لا يخلو أن تقدر الإضافة، في هذا الباب، محضة، أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة؛ لأنّ الإضافة – في هذا الباب– يتعرّف بها المضاف، فثبت أنّها محضة "[٣].

ورد ابن مالك – أيضا– على الذين يقدّرون عاملا للمعمول، فقال: "ومن النحويين من يزعم أنّ العمل – بعد المقترن بـــ(الألف، واللام)– بفعل مضمر، فيقدر في الأول: (ضربت، مسمعا)، وهو اسم رجل، ويقدر في الثاني: (ينكي أعداءه)[٤]، وهذا مع ما فيه من التكلف، مردود بإتيان النصب في مواضع، لا يصلح فيها إتيان فعل، كقول الشاعر:

يَلُومُ اِمْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الضَّلاَلَةِ حِينُ"[٥].

---

(١)– ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥ – ص٢٢٦١).

(٢) – المنهل الصافي للدماميني (ج٢ – ص٢٥٩).

(٣) – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢ – ص١١٨).

(٤) – إشارة إلى البيتين السابقين .

(٥) – البيت لكثير عزة:(.....– ١٠٥هـ). ديوانه (ص١٧٣). اللغة: أشياع الضلالة: إعمالها ظاهرة. لسان العرب: مادة: شيع (ج٣ – ص٧٢٧).

الشاهد: قوله: (للترك أشياع). فلا يصح تقدير: (يترك)؛ لأنّ (أل) معاقبة للضمير، فالتقدير: (لتركه)[١].

الثالث ــ أنّه يجوز إعماله، على ضعف، وهو مذهب الفارسي[٢]، وجماعة من البصريين، وابن الحجب، والرضي[٣]، وابن هشام[٤].

الرابع ــ التفصيل، بين أن يعاقب الضمير (أل)، فيجوز إعماله، أو لا يعاقب، فلا يجوز، وهو مذهب ابن الطراوة، وأبي بكر ابن طلحة[٥]، واختاره أبو حيان[٦].

فمثال المعاقبة: (إنّك والضرب خالدا لمسيء)، أي: وضربك، ومثال غير المعاقبة: (عجبت من الضرب زيد عمرا).

وردّ صاحب (التصريح)، هذا المذهب، بقول الشاعر:

عَجِبْتُ مِنْ الرِّزْق الْمُسِيءَ، إِلَهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا[٧]

الشاهد: قوله: (الرزق المسيء إلهه)، فإنّ (أل) لا تعاقب الضمير.

أي: عجبت من أن يرزق المسيءَ إلهُه، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا[٨].

ولم يرد المصدر المعرف بـــ(أل) عاملا عمل الفعل في التجريد الصريح.

العطف على المحل:

فيه أربعة مذاهب:

الأول ــ عدم الجواز، وهو مذهب سيبويه، والمحققين من البصريين[٩].

---

(١)- شرح التسهيل لابن مالك (ج٢ – ص٤٨٩).

(٢)- ينظر:المقتصد للجرجاني (ج١ – ص٥٠١).

(٣)- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ج٣ – ص٤٧٧).

(٤)- ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (ج٣- ص١٨٣).

(٥)- ينظر: المساعد لابن عقيل (ج٢- ص٢٣٥)، شرح التصريح لخالد بن عبد الله الأزهري (ج٣- ص٢١٧).

(٦)- ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥- ص٢٢٦١).

(٧) – البيت: بلا نسبة في:المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب. (ج١- ص٣٣٣).

(٨)- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ج٣- ص٢١٧).

(٩) – الكتاب لسيبويه (ج١- ص١٩١)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٢- ص٤٨)، النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري (ص١٣٣)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥- ص٢٢٦٢).

الثاني ــ الجواز مطلقا، وهو مذهب جماعة من البصريين، ولكن المختار عندهم العطف على اللفظ[١].

الثالث ــ التفصيل، وهو مذهب الجرمي، فأجازه في العطف، والبدل، ومنع في النعت، والتوكيد؛[٢]؛ وذلك لأنّ العاطف كالعامل، والبدل على نية تكرار العامل.

الرابع ــ الجواز بشروط، وهو مذهب الكوفيين، وشروطهم كالآتي:

أولا ــ يلتزمون بذكر الفاعل في الإتباع على محل المفعول المجرور، نحو: (عجبت، من شرب الماءِ، واللبنَ زيدٌ).

ثانيا ــ يختارون العطف على اللفظ، ما لم يُفصل بين التابع، والمتبوع بشيء، فإن فُصِلَ، تساوى عندهم العطف على اللفظ، والعطف على المحل، نحو: (يعجبني ضرب زيدٍ عمرٌو، وبكرًا)، بضم (عمرو)، وبنصب (بكرا)، وخفضه. ونحو: (قيامك في الدار، نفسُك)، بضم (نفسك)، وخفضه.

ثالثا ــ يختارون العطف على الموضع، إذا كان الفاعل، أو المفعول المضاف إليه المصدر ضميرا، فالفاعل، نحو: (سرني جلوسك عندنا، وأخوك)، والمفعول، نحو: (يعجبني إكرامك زيدٌ ، وعمرا)، بضم (زيد)، ونصب (عمرا)[٣].

المطلب الرابع ــ اسم المصدر:

وهو ثلاثة أنواع :

الأول ــ الميمي:

وهو اسم دال على مجرد الحدث، مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، فبعضهم

---

(١)– المقتصد للجرجاني (ج١– ص٤٩٨)، الإيضاح لابن الحاجب (ص٣٧٣)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩١)، الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج٣– ص١٠٩٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٢)، وأوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص١٩٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص١٦٥). تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨٦١)،

(٢)– ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٢).

(٣)– ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٢)، المساعد لابن عقيل (ج٢– ص٢٣٧).

يسميه مصدرا، وبعضهم يسميه اسم مصدر[١]. وليس – ثمت– خلاف في عمله[٢].

ومن شواهده قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[٣]

الشاهد: قوله: (مصابكم رجلا). حيث عمل (مصابكم) في (رجلا).

الثاني ــ الموازن للثلاثي:

وهو ما ساوى المصدر في المعنى، والشياع، وقبول (أل)، والإضافة، والوقوع موقع الفعل الموصول بـــ(أنْ)، أو بـــ(ما). وخالفه بخلوه لفظا، وتقديرا، دون عوض، من بعض حروف فعله، نحو: (وضوء، وغسل)، من (توضّأ، واغتسل)، فنقصت التاء من الفعلين، والهمزة، من (اغتسل)[٤].

ويقول بعمله الكوفيون، والبغداديون،ولا يعمل عند البصريين[٥].قال ابن عصفور: "... وأمّا الاسم الذي في معنى المصدر، فلا يعمل إلا حيث سُمِعَ ... وأهل الكوفة يجيزون ذلك، ويجعلونه مقيسا، وهذا خطأ؛ لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس"[٦].

ومن شواهده حديث: (من قُبلة الرجلِ امرأتَه الوضوء)[٧]. وقول الشاعر:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا[٨]

الشاهد: قوله: (عطائك المئة)، حيث عمل اسم المصدر (عطاء)، فنصب به (المئة) مفعولا به.

---

(١) – ينظر شرح الألفية لابن الناظم (ص٢٩٦)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤١٧)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص١٧٩)، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد (ج٣ – ص ٢١٢) .

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩٣– ٤٩٧)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٣)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤١٧)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص١٨٧).

(٣) – البيت: للحارث بن خالد المخزومي: (..... – ٨٠هـــ). ديوانه (ص٩١).

(٤) – شرح التسهيل لابن مالك (ج ٣ – ص ٤٩٤) .

(٥) – أوضح المسالك لابن هشام (ج ٣ – ص ١٨٨) .

(٦) – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢ – ص١١٩).

(٧) – سنن الدارقطني ١– كتاب الطهارة ٥٣– باب صفة ما ينقض الوضوء، وما روي في الملامسة، والقبلة. (ج١– ص٣٢٨– ح٤٨٠)وفي(ص٣٤١– ح٥١٠)الرواية بـــ(في)بدل(من)، وقال الدارقطني عن الحديث: صحيح.

(٨) – البيت للقطامي عمير بن شييم: (نحو ٤٠ – ١٠١هـــ). ديوانه (ص٣٧) =

الثالث ـ العلم:

وهو ما دلّ على معنى المصدر، دلالة مغنية عن (أل)؛ لتضمن الإشارة إلى حقيقته، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا، وَقَابِلَهْ[1]

الشاهد: قوله: (يسار). حيث إنّه علم مصدر، فلم يعمل عمل الفعل.

وقول الآخر:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا، فَحَمَلَتْ بَرَّةَ، وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ[2]

الشاهد: أنّ العلم المصدر، مثل: (برّة)، و(فجار) لا يعمل عمل الفعل.

وهو لا يعمل اتفاقا[3]؛ لأنّه خالف المصدر الأصلي، بكونه لا يُقْصَدُ به الشياع، ولا يُضَافُ، ولا يَقبل (أل)، ولا يُوصف، ولا يَقع موقع الفعل الموصول بحرف مصدري؛ ولذلك لم يقم مقام المصدر الأصلي، في توكيد الفعل، أو تبيين نوعه، أو عدده[4].

نكتة: عمل اسم المصدر العامل قليل عند من يجيز العمل[5]. ولم يرد منه في التجريد الصريح حديث.

= اللغة: الكفر: الجحد. الرتاعا: الإبل التي ترتع، وترعى من غبر أن يردّها أحد، وذلك مما يورثها سمنا. لسان العرب: مادة: كفر (ج٢– ص)٩٣٩ ، ومادة: رتع (ج٣– ص٦٨٨).

(١)– البيت لحميد بن ثور الهلالي: (..... – نحو ٣٠هـ). ديوانه (ص١١٧). اللغة: يسار: اسم علم للميسرة. الصحاح: مادة: يسر. (ج١– ص٦٨٧).

(٢)– البيت: للنابغة الذبياني: (..... – ١٨ ق . هـ). ديوانه (ص٥٩). اللغة: برّة: علم للبر، وفجار: علم للفجور، وهما معرفتان. الصحاح: مادة: برر (ج١– ص٤٨٩). ومادة: فجر (ج١– ص٦٣٠).

(٣) – أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص١٨٧).

(٤) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٩٣).

(٥) – ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص١٦٢).

الفصل الثالث

اِسْمُ الفَاعِلِ

ويشتمل على مبحثين:

الأول ـ تعريفه، وعمله.

الثاني ـ مسائل متنوعة.

المبحث الأول

تَعْرِيفُهُ، وَعَمَلُهُ

المطلب الأول ــ تعريفه، وصوغه:

هو وصف مشتق من مصدر فعل، دال على الحدث، والحدوث، وفاعله[1].

ويصاغ من الثلاثي المجرد على زنة (فاعل)، كـــ(ضارب)، ومن غيره على زنة المضارع بكسر ما قبل آخره، وزيادة ميم مضمومة موضع حرف المضارعة كـــ(مُكْرِم، ومُسْتَخرِج). ويكون مجاريا للمضارع في حركاته، وسكناته كـــ(ضَارِب)، و(يَضْرِب)، و(مُنْطَلِق)، و(يَنْطَلِق)، ومنه (قَائِم)، و(يَقُوم)؛ لأنّ الأصل (يَقْوُم) بسكون القاف، وضم الواو، ثم نقلوا. وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل (ذَاهِب)، و(يَذْهَب)، و(قَاتِل)، و(يَقْتُل)، ولهذا قال ابن الخشَّاب:"هو وزن عروضي، لا تصريفي"[2].

وقد لا يكون له فعل، نحو: (فارس، ولابن، وتامر). وقد يأتي على غير وزن (فاعل)، نحو: (رحيم، وسقيم، وعظيم، وحَذِر، وعَطِش، وأجرب، وأعرج، وأعمى، وكبير، وصغير، وحَسَن، وبَطَل).

المطلب الثاني ــ عمله، وشروطه:

موجب العمل:

العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء، والحروف، فما وجد من الأسماء، والحروف عاملا، فينبغي أن يسأل عن الموجب ، وأسم الفاعل من جنس الأسماء، فينبغي أن ينظر ما الموجب لعمله.

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٣٨)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٤٨٢)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٣٩٤)، أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢٢١)

(٢) – مغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص١٣٨).

وفي ذلك خلاف بين النحويين على مذهبين[1].

الأول ــ شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه، والدلالة على المصدر، واحتماله أحد الزمانين، ودخول لام الابتداء، ورُدَّ هذا المذهب باسم المفعول، وصيغ المبالغة.

الثاني ــ أنّه في معنى الفعل؛ ولهذا يعمل إذا كان بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو المضي عند الكسائي.

شروط العمل:

أن يكون معرفا بـــ(أل)، أو مجردا منها دالا على الحال، أو الاستقبال، غير مصغر، أو موصوف، أو مفصول من معموله، وأن يكون معتمدا.

المعرف بـــ(أل): و في إعماله أربعة أقوال:

الأول ــ مذهب الجمهور، وأنّ (أل) فيه موصولة، ويعمل اسم الفاعل المعرف بـــ(أل)، ولو كان مرادا به المضي؛ لأنه في موضع صلة مقدرة بفعل، وفاعل؛ لأن المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه بالفعل ، فأعطي العمل بعد أن مُنِعه ، كما قام لزوم التأنيث في المؤنث بالألف، وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف[2].

قال ابن عصفور: "فإذا كان فيه (الألف، واللام) عَمِلَ عَمَلَ فعله قولا واحدا، كان ماضيا، أو بمعنى الحال، أو الإقبال ، وذلك أنّ (الألف، واللام) من الموصولات، ولا يوصل الموصول إلا بالجمل. فإذا قلت: (هذا الضارب زيدا) فهو في موضع اليضرب، والدليل على ذلك أنّه قد رجع إلى الأصل في بعض الضرائر، وعليه قول الشاعر:

---

(١) – المقتصد للجرجاني (ج١– ص٤٤٧)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص٣)، شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد حاجي عوض (ص٩٣٨).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٣٤).

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ، وَلاَ ذِي الرَّأْيِ، وَالْجَدَلِ[1] "[2].

الشاهد: دخول (أل) التي بمعنى الذي على الفعل، وهو ضرورة.

ومن عمله في التجريد الصريح حديث واحد هو: "الساعي على الأرملة، والمسكين، كالمجاهد في سبيل الله، أو القائمِ الليلَ، أو الصائمِ النهارَ"[٣].

الثاني ــ وقيل لا ينصب اسم الفاعل المقرون بـــ(أل) أصلا، بل الناصب فعل مقدر منه؛ لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم. حكاه ابن مالك[٤].

وقال ابن الناظم: "يعمل باتفاق"[٥] .

الثالث ــ وقال قوم منهم الرماني: إنّه لا يعمل إلا في المضي وحملهم على ذلك أنّ سيبويه حين ذكر اسم الفاعل المقرون بـــ(أل)، لم يقدره إلا بالذي فعل[٦]، ولم يتعرض للذي بمعنى المضارع؛ لأنه قد صح له العمل دون (أل)، فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذي أحق، وأولى؛ لأنه إذا كان في وقوع الذي بمعنى الماضي صلة تصحيح لعمله، بعد أن لم يكن عاملا؛ كان في وقوع الذي بمعنى المضارع صلة توكيد لاستحقاق ما كان له من العمل. ولو لم يكن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموعا عند وصل (أل)، لوجب الحكم بجوازه للأولوية السابقة، فكيف وقد ثبت إعماله في القرآن العزيز، وغيره!؟[٧]. فمن القرآن قوله تعالى: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾[٨]. ومن غير القرآن قوله:

---

(١) – البيت: للفرزدق. خزانة الأدب للبغدادي (ج١– ص٥١). وهو ليس في ديوانه.

(٢) – شرح الجمل لابن عصفور (ج٢– ص٤).

(٣) – التجريد الصريح ٦١ ــ كتاب النفقات، وفضل النفقة على الأهل. (ج٢– ص٥٠٤– ح١٨٨٥).

(٤)– ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٥).

(٥) – شرح الألفية لابن الناظم (ص٣٠٢)، همع الهوا مع للسيوطي (ج٣– ص٦٨).

(٦) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص١٣٠– ١٨١).

(٧) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٣).

(٨) – سورة الأحزاب الآية (٣٥).

وَأَنَّا الْمَانِعُونَ إِذَا قَدَرْنَا وَأَنَا الْمُهْلِكُونَ إِذَا لَقِينَا

وَأَنَّا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْوًا وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدَرًا، وَطِينَا[1]

الشاهد: قوله: (الشاربون)، فقد عمل، وهو بمعنى المضارع الدال على الاستقبال، مع تحليه بـــ(أل). وأما قوله: (المانعون، والمهلكون)، فقد حذف مفعولهما للعلم به، وقد عملا في الظرف.

الرابع ــ مذهب الأخفش، وهو أنّ النصب بعده على التشبيه بالمفعول به، وأنّ (أل) ليست موصولة، بل هي معرفة كهي في (الغلام).

وأصحابه يقولون: إن قصد بـــ(أل) العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به، وإن قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل[2].

الدال على الحال ، أو الاستقبال:

خالف في هذه المسألة الكسائي[3]، فهو يجيز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي، مستدلا بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[4]، وبما حكاه عن العرب من قولهم: "هذا مارّ بزيد أمس فسوير فرسخا".

وهذا كلّه لا حجة فيه.

فأما الآية ، فعلى حكاية الحال الماضية، لأن الواو في (وكلبهم) واو الحال، تقديره: (وكلبهم يبسط)؛ لأنه يتناسب معها المضارع، وبدليل قوله: (ونقلبهم)، ولم يقل وقلبناهم.

وأما قول العرب، فعمل في المجرور، والظرف، وهذان يعمل فيهما روائح الأفعال، ومعانيها.

---

(١) – البيتان: لعمرو بن كلثوم. شرح القصائد العشر للتبريزي (ص٢٠١)، وفي ديوانه (ص١٠١) الرواية (ونشرب إن وردنا الماء صفوا)، وليس فيها شاهد على هذا. اللغة: الكدر: خلاف الصفو. الصحاح: مادة: كدر (ج١– ص٦٤٨).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٥)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧٥).

(٣) – وكذا خالف هشام، وابن مضاء. ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص٣٠١).

(٤) – سورة الكهف من الآية (١٨).

– وأيضا– إنّ اسم الفاعل المراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من جهة المعنى، أي: أنّ اسم الفاعل الدال على الحال، أو الاستقبال يكون مشابها لفعله المضارع لفظا، ومعنى[١]. أما الدال على الماضي فيكون مشابها للفعل المضارع في اللفظ فقط، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظا ومعنى، وهو الذي يراد به معنى المضارع، كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطي ذو العلتين.

– و أيضا– فإنّ الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، محمل اسم الفاعل عليه في العمل، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعرابه، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل.

وقال سيبويه: "فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع، وانقطع فهو بغير تنوين البتة؛ لأنّه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شُبِّه بما ضارعه من الفعل، كما شُبِّه به في الإعراب"[٢].

فالمسوي – في العمل– بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي، وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوي بين الفعل الماضي، والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يصح فلا يصح ما هو بمنزلته[٣].

رفع اسم الفاعل الدال على المضي فاعلا:

قال ناظر الجيش: "إن الخلاف المذكور في عمله إنما هو بالنسبة إلى المفعول به، وأما رفعه للفاعل فالظاهر أنه لابدّ منه،لكن من النحاة من منع رفعه الفاعل–أيضا– وبه قال ابن جني، واختاره الشلوبيني، والمتأخرون من المغاربة خلا ابن عصفور.

---

(١) – ينظر: الإرشاد للكيشي (ص٨٢).

(٢) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص١٧١).

(٣)– شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٣).

هذا إذا كان الفاعل ظاهرا، فإن كان الفاعل مضمرا فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه.

قال الباحث: فعلى هذا، لا يجوز: (زيد قائم أبوه)، ويجوز: (زيد مُكْرِمٌ ضيفَه).

قال الشيخ[١]: وليس كذلك بل ذهب ابن طاهر[٢]، وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمر – أيضا– قال: والذي تلقيناه. إنه لاشتقاقه يتحمل الضمير[٣].

وأقول[٤]: لا يتوجه لي كون اسم الفاعل الماضي لا يرفع، وذلك أن المشتق بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا، فليس محله الرفع بمشابهة الفعل، بل العمل الذي يعمله لمشابهته الفعل إنما هو النصب، ومما يدل على ذلك أن اسم الفاعل الذي معناه ماض، معنى الوصفية فيه باق، ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنه لا بدّ له من مرفوع يقتضيه لذاته، فلا فرق بين أن يكون مضمرا، أو ظاهرا "[٥].

وقال أبو حيان: "فالظاهر من كلام سيبويه أنه يرفع الفاعل الظاهر"[٦].

المصغر: وفي إعماله ثلاثة أقوال:

الأول ــ قول البصريين: وهو عدم العمل، فلا يجوز (هذا ضويرب زيدا) لعدم وروده، ولدخول ما هو من خصائص الاسم عليه، فبعد عن شبهه بالمضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

الثاني ــ قول الكوفيين إلا الفراء، ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم، أنّ المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة.

---

(١) – يعني: (أبا حيان).

(٢) هو: (ابن باب شاذ).

(٣) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧٢)، شرح التسهيل للمرادي (ص٦٧٠).

(٤) – القائل: ناظر الجيش.

(٥) – تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٣٩).

(٦) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج٢– ص١٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧١).

وقال ابن مالك في التحفة: "وهو قوي بدليل إعماله محولا للمبالغة، اعتبارا بالمعنى دون الصورة ". وقاسه النحاس على التكسير[١].

واحتج الكسائي لذلك بـــقولهم: (أظنني مرتحلا، وسويرا فرسخا).

وقال عنه ابن مالك: "لا حجة فيه لأن (فرسخا) ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الأفعال"[٢].

الثالث: يعمل المصغر الملازم للتصغير الذي لم يلفظ به مكبرا، وهو مذهب المتأخرين من المغاربة[٣]، كقوله:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيتٍ عَصِيرُها[٤]

في رواية جر (كميت).

الشاهد: قوله: (كميت عصيرها). حيث أعمل كميت – وهو وصف لم يستعمل إلا مصغرا– فرفع به عصيرها.

الموصوف:

لا يعمل إذا وصف قبل العمل؛ لأن الوصف من خصائص الأسماء فيبعد الشبه بالأفعال، أما الوصف بعد العمل فجائز، نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلَآآمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً ﴾[٥]. فيبتغون نعت لآمين[٦].

---

(١) – همع الهوا مع للسيوطي (ج٣– ص٦٩).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤١).

(٣) – المقاصد النحوية للعيني (ج٣– ص٤٢).

(٤)– البيت : لمضرس بن ربعي . الدرر اللوامع للشنقيطي (ج ٢ – ص ٣١٥). اللغة: الراح والمدامة من أسماء الخمر. ترقرق: لمع. الكميت: الخمر التي فيها سواد وحمرة. القاموس المحيط: مادة: روح (ص٢٢١) مادة: دوم (ص١١٠٩) مادة: رقق (ص٨٨٨) مادة: كمت (ص١٥٩).

(٥) – سورة المائدة من الآية (٢) .

(٦) – ينظر: المقرب لابن عصفور (ص١١٩)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص٧)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤١)، مغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص٣٣٨)، أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢٢١).

وقد اختلف النقل عن الكسائي، فقال ابن مالك عنه: "إنه لم ير الوصف مانعا من العمل، وأجاز أن يقال: (أنا زيدا ضارب، أيٌّ ضارب).

وقال ابن مالك: "لا حجة فيه؛ لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلا، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أنّ زيدا منصوب بضارب، وضارب خبر أنا، وأيّ ضارب خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يعدل عنه[١] ".

وقد قال صاحب التصريح: "إنّ الكسائي يجيز إعمال الموصوف، وأجاز (أنا زيدا ضارب أيّ ضارب)، دون (أنا ضارب أيّ ضارب زيدا)، ومقتضى قوله: (دون كذا) أنه لا يعمل إلا إذا كان وصفه بعد العمل، وأوّل ابن مالك (أنا زيدا ضارب أيّ ضارب)، على أن أيا خبر ثان، وليس بشيء لأن أيا لا يحذف موصوفها إلا شاذا مسموعا؛ لأنها لم تتمكن تمكن الصفات"[٢].

وقد استدل الكسائي–أيضا– بقول الشاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُزَايِلِ[٣]

الشاهد: قوله: (فاقد خطباء فرخين)، حيث نصب فرخين بفاقد، وهو موصوف بخطباء.

وقول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّه سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ، وَمَذَاهِبُهْ[٤]

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤١).

(٢)– شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد (ج٣– ص٢٢٥).

(٣)– البيت: نسبه العيني لبشر بن أبي خازم. المقاصد النحوية. (ج٣– ص٣٩). اللغة: فاقد: المرأة التي تفقد ولدها، وزوجها. خطباء: بينة الخطب أي الكرب. فرخين: أراد به ولدين، والفرخ في الأصل: ولد الطائر. رجّعت: قالت: إنا لله و إنا إليه راجعون. الخليط: المخالط. المزايل: ويروى المباين، وهما بمعنى واحد. الصحاح: مادة: فقد (ج١– ص٤٣٩) مادة: خطب (ج١– ص١٤٧) مادة: فرخ (ج١– ص٣٧٣) مادة: رجع (ج٢– ص٩٤٤) مادة: خلط (ج١– ص٨٧٨).

(٤)– البيت لذي الرمة، ديوانه. (ج٢– ص٨٥٨). اللغة: سيودي به: سيهلكه. الصحاح: مادة: ودى (ج٢– ص١٨٢٦).

الشاهد: قوله: (وقائلة تخشى علي أظنه)، فإن (تخشى) صفة لـــ(قائلة) وقد وقعت قبل المقول الذي هو (أظنه).

وأجيب عن البيت الأول: بإمكان تخريجه على جعل (فرخين) منصوبا بـــ(رجّعت) ،على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجّعت على فرخين، فحذف على، وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب (فرخين)، بفقدت مقدرا مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف، فإنّ ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل. وأجيب عن البيت الثاني: بأنّ (أظنه) محكي بقالت، أو تقول مقدرا. فبطل الاحتجاج[١].

قال الباحث: الردان فيهما تكلُّف، والأولى اعتبارهما من الشاذّ.

وقال أبو حيان: "وأجاز أبو اسحق[٢]: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيدا ظريفٍ ثم عمرا)، وقال ليس هذا فصلا، لأني أنوي بالمعطوف التقديم، وأجاز هذا في كل حروف العطف"[٣].

المفصول:

ويقصد به عدم الفصل بين اسم الفاعل، وبين معموله بفاصل أجنبي، وهو الذي ليس معمولا لاسم الفاعل، وإنما يكون معمولا لغيره، فلا يجوز:(هذا مكرم – واجبَها– مؤديةً)، والأصل: (هذا مكرم مؤدية واجبها).

وهناك حالتان يصح فيهما الفصل بالأجنبي:

الأولى ــ أن يكون الفاصل الأجنبي شبه جملة، نحو: (الرحيم مساعد –عن النهوض– عاجزا). والأصل: (الرحيم مساعد عاجزا عن النهوض).

الثانية ــ أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة لا مفعولا به، نحو: (إن هذا الشاهد ناطق – نافع– بالحق). والأصل: (إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع)[٤].

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤١).

(٢)– هو (الزجاج).

(٣) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٦٨).

(٤) – ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص١٣٩)، النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٥٠).

المُعْتَمِد:

وفــيه نكــت:

الأولى ــ الاعتماد يكون على:

١ – استفهام، نحو: (أ ضارب زيد عمرا)؟

٢ – نفي، نحو: (ما ضارب زيد عمرا).

٣ – مخبر عنه، نحو: (زيد ضارب أبوه عمرا).

٤ – موصوف، نحو: (مررت برجل ضارب أبوه عمرا).

٥ – ذي حال، نحو: (جاء زيد راكبا أبوه فرسا).

والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به[١]، نحو: قوله:

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي أَمْ هُمْ لِي فِي حُبِّهَا عَاذِلُونَا[٢]

التقدير: أ مقيمٌ العذرَ. وقوله:

وَإِنَّ امْرَأً لَمْ يُعْنَ إِلاَ بِصَالِحٍ لَغَيرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ[٣]

التقدير: ما مهين نفسه. وقوله:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً – يَوْمًا– لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ[٤]

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ.

قال ابن هشام: "ومنه (يا طالعا جبلا)، أي: (يا رجلا طالعا)، وقول ابن مالك: "إنه اعتمد على حرف النداء"[٥] سهو؛ لأنه مختص بالاسم، فكيف يكون مُقَرِبا من الفعل"[٦].

---

(١) ــ شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٠)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص١٩٥)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧١٩)، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد (ج٣– ص٢٢٧).

(٢)– البيت: بلا نسبة في: الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣١٤). اللغة: العذل: الملامة: الصحاح: مادة: عذل (ج٢– ص١٣١٥).

(٣)–البيت: لم يهتد الباحث إلى قائله. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤١). التمهيد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٢١).

(٤)– البيت: للأعشى ميمون بن قيس. (المقاصد النحوية) للعيني (ج٣– ص٢٤). اللغة: الوعل: تيس الجبل. القاموس المحيط: مادة: وعل (ص١٠٦٨).

(٥) – يعني قوله في الألفية: وولي استفهاما، أو حرف ندا، أو نفيا، أو جا صفة، أو مسندا

(٦) – أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص١٩٧).

الثانية ــ اسم الفاعل إذا اعتمد على (أل)، أو غيرها، فأيّهما أولى له أن ينصب، أو يجر بالإضافة؟ ثلاثة أقوال:[١].

الأول – النصب أولى من الجر، وهو قول سيبويه.

الثاني – الجر أولى من النصب، وهو قول الكسائي.

الثالث – كلاهما في الجودة سواء، وهو قول المبرد.

الثالثة ــ فإن قال قائل لِمَ لَمْ يشترط الاعتماد – المذكور– في المصدر، كما في اسم الفاعل، مع أنّ مشابهة اسم الفاعل للفعل أقوى من مشابهة المصدر له ؟

الجواب: إن اقتضاء المصدر للمعمول قوي؛ لطلبه الفاعل، والمفعول عقلا، بخلاف اسم الفاعل، فإن طلبه لهما؛ كان لتضمنه معنى المصدر الطالب لهما فبقوة هذا الاقتضاء لم يحتج إلى هذا الاشتراط[٢].

الرابعة ــ قال ابن هشام: "إن شرط الاعتماد، و كون الوصف بمعنى الحال، أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين:

أحدهما: أنه يصح: (زيد قائم أبوه أمس).

الثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: (أقائم الزيدان)، كون الوصف بمعنى الحال، أو الاستقبال"[٣].

الخامسة ــ قال ابن أبي الربيع: "ولا أعلم أحدا من النحويين البصريين، والكوفيين خالف في هذا الأصل، إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه ادَّعى أن اسم الفاعل، واسم المفعول يعملان، وإن لم يعتمدا، وحمله على ذلك مجيئه في الشعر، وليس الشعر بدليل قوي؛ لأن الشاعر قد يضطر، فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه، والذي صح أنهما عملا في الكلام بشرط الاعتماد، فإن أراد أن عمل ما لم يعتمد منهما

---

(١) – المقتضب للمبرد (ج٤– ص٤٢٣)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧٤).

(٢) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب حاجي عوض (ص٩٤١). .

(٣) – مغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص١٥٩).

بالقياس على ما اعتمد، فليس بقياس قوي؛ لأن اسم الفاعل إذا اعتمد قوي فيه جانب الفعل، من حيث سيق لغيره، كما سيق الفعل لغيره"[١].

السادسة: وما ورد منه – معتمدا، دالا على الحال أو الاستقبال– في التجريد الصريح سبعة عشر حديثا، منها.

ــ حديث: هرقل مع أبي سفيان "..... ثم قال لترجمانه: قل لهم: إني سائلٌ هذا عن هذا الرجل ..... "[٢].

ــ حديث:عائشة – رضي الله عنها – قالت: ".... فجاء أبو بكر، ورسول الله –صلى الله عليه، سلم– واضعً رأسَه على فخذي قد نام ..... "[٣].

ــ حديث: "خرج رسول الله – صلى الله عليه، وسلم، في مرضه الذي مات فيه– عاصبا رأسَه بخِرْقَةٍ، فقعد على المنبر، فحمد الله ، وأثنى عليه ....."[٤].

ــ حديث: "..... من كان منكم مادحاً أخاه لا محالة، فليقل: أحسِب فلانا، والله حسيبه ....."[٥].

---

(١) – البسيط لابن أبي الربيع (ج٢– ص٩٩٩).

(٢) – التجريد الصريح ١ــ كتاب بدء الوحي. (ج١– ص١٣، ١٤– ح٧).

(٣) – التجريد الصريح ٧ ــ كتاب التيمم. (ج١– ص٦٩– ح٢٢٣).

(٤) – التجريد الصريح ٨ ــ كتاب الصلاة – باب: الخوخة، والممر في المسجد. (ج١– ص٨٨– ح٢٩٥)

(٥) – التجريد الصريح ٤٩ ــ كتاب الشهادات – باب: إذا زكى رجل رجلا كفاه. (ج٢– ص٣٠٥– ح١١٨٠).

المبحث الثاني

مَسَائِلُ مُتَنَوِّعَةٌ

المطلب الأول ــ إضافة اسم الفاعل: وفيــها نكــت:

الأولى ــ اسم الفاعل لا يضاف إلا إلى المفعول، ولا يضاف إلى الفاعل كالمصدر، فلا يقال: (هذا ضارب زيد)، و الضارب هو زيد؛ لأنّ الاسم لا يضاف إلى نفسه(١). وإنما يقال ذلك إذا كان زيد هو المضروب .

وكذلك يضاف اسم الفاعل إلى شبيه المفعول، نحو: هو (كائن أخيك)، فأضيف إلى الخبر الذي هو شبيه بالمفعول(٢).

الثانية ــ إضافة اسم الفاعل لا تفيد تعريفا، ولا تخصيصا، وإنما تفيد تخفيفا بحذف التنوين الثقيل، بدليل قوله تعالى:﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾(٣)، فوصف بها (هديا)، وهو نكرة. وكذلك قوله: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾"(٤)، فوصف بها (عارضا)، وهو نكرة. وقوله:﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾(٥)، فإنه نصب على الحال، ولا تكون الحال إلا نكرة. وقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾(٦)؛ لأن (ذائقة) خبر، ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة.

وقد قرئت الآية: "كل نفس ذائقةٌ الموتَ" بتنوين ذائقة، ولو لم يكن التنوين مرادا لما دخل في الآية؛ لأن التنوين ثقيل، ومن أدلة تنكير هذه الإضافة دخول (أل)

---

(١) – شرح المفصل لابن يعيش (ج٦– ص١٢٤). وينظر: الصفة المشبهة، من هذا البحث (ص٩٧) .

(٢) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧٤).

(٣) – سورة المائدة من الآية (٩٥).

(٤) – سورة الأحقاف من الآية (٢٤).

(٥) – سورة الحج من الآية (٩).

(٦) – سورة آل عمران من الآية (١٨٥).

على المضاف، فتقول: (هذا الضارب الرجل)، و(هذان الضاربا زيد)، ولا تقول: (الغلام الرجل)، و(لا الغلاما زيد). وكذلك قول الشاعر:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ، وَحِرْمَانا[1]

الشاهد: قوله: (يا ربَّ غابطنا). حيث (ربَّ) لا تدخل إلا على النكرة.

فهذه الأدلة، وغيرها تدل على أن هذه الإضافة في نيَّة الانفصال، وأنّ المخفوض منصوب في الحكم؛ لأنه مفعول في الأصل[2]. ولكن جوَّز صاحبا البسيط[3]، والتبيان[4]،أن تكون محضة، بقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ﴾[5]، فهو صفة (لله).

الثالثة ــ إنْ فُصِلَ بين اسم الفاعل، والمفعول وجب النصب، وامتنعت الإضافة، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[6].

وجاء الفصل بين اسم الفاعل، ومجروره في قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾[7]، بنصب (وعده)، وجر (رسله).

وفي قوله –صلى الله عليه ، وسلم-: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي"[8].

الرابعة ــ تدخل (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية، في خمس حالات:

---

(١) ــ البيت لجرير: المقاصد النحوية للعيني (ج٢– ص٥٠٧). اللغة: الغِبْطَةُ: أن تتمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحسد. الصحاح: مادة: غبط (ج١– ص٨٩٣).

(٢)– المقتضب للمبرد (ج٤– ص٤٢٣)، شرح المفصل لابن يعيش (ج٦– ص١٠٣)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧٤).

(٣) – ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (ج٢– ص ١٠٤٥).

(٤) – ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ج٢– ص٣٩٧).

(٥) – سورة غافر من الآية (٣).

(٦) – سورة البقرة من الآية (٣٠).

(٧) – سورة إبراهيم من الآية (٤٧). ينظر: تفسير الطبري (ج١٣– ص٢٥٤).

(٨) – صحيح البخاري ٦٢ كتاب: فضائل الصحابة ــ ٥ باب: قول النبي ــ صلى الله عليه، وسلم ــ: "لو كنت متخذا خليلا ".(ج٢– ص٤١٣– ح٣٦٦١).

الأولى ــ أن يكون المضاف إليه بـــ(أل)، كقول الشاعر:

أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ[١]

الشاهد: قوله: (الشافيات الحوائم). حيث أضاف الاسم المقترن بـــ(أل)؛ لكون المضاف إليه مقترنا بها، مع كون المضاف وصفا.

الثانية ــ أن يكون مضافا لما فيه (أل)، نحو: (هذا الضارب رأس الجاني).

وقول الشاعر :

لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ، وَالْقَتْلِ[٢]

الشاهد: قوله: (الزوار أقفية العدى). حيث أضاف الاسم المقترن بـــ(أل)، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا، وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بـــ(أل).

الثالثة ــ أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه (أل)، كقول الشاعر:

الْوُدُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ[٣]

الشاهد: قوله: (المستحقة صفوه). حيث أضاف الاسم المقترن بـــ(أل)، وهو قوله: (المستحقة)؛ لكونه وصفا مع كون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل)، وهو (الود).

الرابعة ــ أن يكون المضاف مثنى ، كقول الشاعر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي[٤]

---

(١) – البيت للفرزدق . المقاصد النحوية للعيني (ج ٢ – ص ٥٢٣) .اللغة: أبأنا: جعلناهم بواء، أي: عوضا، ومقابلة، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالثأر. الصحاح: مادة: بوأ (ج١– ص٨٣). الحوائم: جمع حائمة، وهي التي تحوم حول الماء من العطش. القاموس المحيط: مادة: حوم (ص١٠٩٨).

(٢)– البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية للعيني (ج٢– ص٥٢٥).اللغة: أقفية: جمع قفا، على غير قياس، وهو مؤخر العنق.الصحاح:مادة:قفا (ج٢– ص١٧٩٠). ملأسر: أصله (من الأسر) فحذف النون، وهمزة الوصل، وهذا شائع في كلامهم.

(٣) – البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية للعيني (ج٢– ص٥٢٦). اللغة : نوالا : عطاء. الصحاح : مادة نول (ج٢– ص١٣٦٥).

(٤) – البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية للعيني (ج ٢ – ص ٥٢٦).

الشاهد: قوله: (المستوطنا عدن). حيث أضاف الاسم المقترن بـــ(أل) إلى اسم ليس مقترنا بها، وهو (عدن)، وساغ ذلك لكون المضاف وصفا مثنى.

الخامسة ــ أن يكون جمعا اتَّبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد، ويختم بنون زائدة، تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك، كقول الشاعر:

لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ، وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ[1]

الشاهد: قوله: (المصغي مسامعهم). حيث أضاف الاسم المقترن بـــ(أل) إلى اسم ليس مقترنا بها؛ لكون المضاف جمع مذكر سالم.

وجوَّز الفراء إضافة الوصف المحلى بـــ(أل) إلى المعارف كلها، نحو: (الضارب زيد)، و(الضارب هذا)، بخلاف (الضارب رجل).

وقال المبرد، والرماني في (الضاربك)، و(ضاربك): موضع الضمير خفض.

وقال الأخفش: نصب.

وقال سيبويه: الضمير كالظاهر، فهو منصوب في (الضاربك)، ومخفوض في (ضاربك)، ويجوز في (الضارباك)، و(الضاربوك) الوجهان[2].

المطلب الثاني ــ تابع المعمول المجرور:

تابع المعمول المجرور يجر على الفظ، أو ينصب على الموضع، كقول الشاعر:

الْوَاهِبُ الْمِئَةِ الْهِجَانِ، وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا [3]

الشاهد : يروى بنصب (عبدها) ، و جره .

---

(١) – البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية للعيني (ج٢ – ص ٥٢٧). اللغة : الوشاة : جمع واش ، وهو النمام لسان العرب: مادة: وشي (ج٦– ص٦٢٢).

(٢) – ينظر: المقرب لابن عصفور (ص١٨٧)، ارتشاف الضرب للأبي حيان (ج٥– ص٢٢٧٥)، أوضح المسالك لابن مالك (ج٣– ص٨٣).

(٣)– البيت: للأعشى: خزانة الأدب للبغدادي (ج٤– ص٢٣٨). اللغة: تزجي: تسوق. لسان العرب: مادة: زجا (ج٦– ص٢٥٣). عوذ: جمع عائذ، وناقة عائذ: إذا لزمها ولدها. لسان العرب: مادة: عوذ (ج٢– ص٣٧١).

إلا في أربع حالات :

الأولى ــ نحو: (هذا معطي زيدٍ اليوم الدراهم، وغدا عمرا الدنانير). لم يصلح في (عمرو) إلا النصب؛ لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله، وإنما أوقعت العطف على الظرف، فلم يقو الجر. ألا ترى أنك تقول: (مررت بزيدٍ، وعمرٍو)، ولا تقول: (مررت أمس بزيد، واليوم عمرٍو). فإذا أعملته عمل الفعل جاز؛ لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه. ألا ترى أنك تقول: (هذا ضارب اليوم زيدا، وغدا عمرا)، كما تقول: (هذا يضرب اليوم زيدا، وغدا عمرا).

الثانية ــ نحو: (هذا ضاربك، وزيدا غدا). لمّا لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور، حملته على الفعل كقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾[1]. بنصب (أهلك)، كأنّه قال: (ومنجون أهلك)، فلم تعطف على الكاف المجرورة.

الثالثة ــ نحو: (هذا الضاربُ الرجلِ، وعمرا)؛ لأن (عمرا) لا يصلح لأن يكون مضافا إليه لــ(الضارب). و أما قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[2]

بخفض بشر، فــ(بشر) عطف بيان، وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع أحواله، وليس (بشر) بدلا.

الرابعة ــ نحو:(هذا ضارب زيد العاقل نفسه أمس). لما كان الوصف بمعنى المضي[3].

المطلب الثالث ــ تقديم معمول اسم الفاعل عليه:

يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، نحو: (هذا زيدا ضارب). إلا إن جُرَّ

---

(١) – سورة العنكبوت من الآية (٣٣).

(٢) – البيت: للمرار بن سعيد الفقعسي. خزانة الأدب للبغدادي (ج٤– ٢٦٣).

(٣) – ينظر: المقتضب للمبرد (ج٤– ص٤٢٤)، المقرب لابن عصفور (ص١٩٠)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢ – ص٨)، مغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص١٤٠).

بإضافة، أو بحرف جر أصلي: فلا يقال: (هذا زيدا غلام قاتل)، ولا (مررت زيدا بضارب).بخلاف ما جُرَّ بالزائد، فيجوز التقديم عليه، نحو:(ليس زيد عمرا بضارب).

وقيل: حتى الزائد فلا يُقَدَّم عليه كغيره. وجوَّز قوم إن أضيف إليه: (حق، أو غير، أو جدّ)، فأجازوا: (هذا زيدا غير ضارب)، وكذا الآخران.

ويجوز تقديم معموله على مبتدئه الذي هو خبر عنه، نحو: (زيدا هذا ضارب). وقيل لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببي، أي من سبب المبتدأ، نحو: (زيد أبوه ضارب عمرا). أو كان المعمول لسببه، نحو: (زيد ضارب أبوه عمرا)، وأجاز ذلك البصريون، ووافقهم الكسائي في الأخير[1].

المطلب الرابع ـ دخول اللام على المعمول:

يجوز لاسم الفاعل المتعدي أن يَعْمَدَ بـــ(اللام)، نحو قوله تعالى:﴿مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ﴾[2]؛ وذلك لضعفه عن الفعل بفرعيته، كما يجوز للفعل إذا ضعف بتأخره عن المعمول أن يعمد بـــ(اللام)، كقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3]، و﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[4]. وقد اجتمع التأخر، والفرعية في قوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾[5].

واختصاص (اللام) بذلك من بين حروف الجر؛ لإفادتها التخصيص المناب لتعلق الفعل بالمفعول. وتسمى (لام التقوية). وهي مزيدة .

وقد دخلت (اللام) على المفعول مع تأخره عن الفعل في قول الشاعرة:

---

(١) – ينظر: همع الهوا مع للسيوطي (ج٣– ص٧٢).

(٢) – سورة البقرة من الآية (٩١).

(٣) – سورة يوسف من الآية (٤٣).

(٤) – سورة الأعراف من الآية (١٥٤).

(٥) – سورة الأنبياء من الآية (٧٨).

أ

حَجَّاجٌ لاَ تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ وَلاَ اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[1]

الشاهد: قوله: (للعصاة). حيث دخلت عليه (اللام)، وهو مفعول متأخر.

وعَمْدُ ما كان من نحو: (علم، وعرف، ودرى، وجهل) بـــ(الباء) لا غير، نحو: (أنا عالم به). لجواز زيادتها مع هذه الأفعال.

وهذه الأحكام تجري على جميع الأسماء العاملة عمل الفعل لضعفها، نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2]، و ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[3]، و(ضربي لزيد حسن).

ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح[4].

المطلب الخامس ــ إجراء الوصف لغير من هو له:

اسم الفاعل يكون صفة ، وخبرا لمن له الفعل، ولغيره إذا كان بسببه، كقولك: (مررت برجل ضارب زيدا)، فـــ(ضارب) صفة لـــ(رجل)، وفعل له، ونحو: (زيد قائم)، فـــ(قائم) خبر عن (زيد)، وفعل له. ونحو: (مررت برجل ضارب أبوه زيدا)، فـــ(ضارب) صفة لـــ(رجل)، وهو فعل لـــ(لأب). ونحو: (زيد قائم أبوه)، فـــ(قائم) خبر عن (زيد)، وهو فعل (الأب).

فإذا كان لغير من هو فعله فلابدّ من إظهار الضمير، سواء في ذلك أُلْبِسَ، نحو: (غلام زيد ضاربه هو). إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلْبَسْ، نحو: (غلام هند ضاربته هي). عند البصريين. وأما الكوفيون فإنما يلتزمون الإبراز عند الإلباس، تمسكا بنحو قوله:

---

(١) – البيت: لليلى الأخيلية (ت ٨٠هـــ). ديوانها (ص٩٠)، الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٨٠).

(٢) – سورة البروج الآية (١٦).

(٣) – سورة المعارج الآية (١٦).

(٤)– شرح التسهيل لابن مالك (ج3– ص٢٠)، شرح الكافية لابن مالك (ج١– ص١٩٥)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٤٨٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٤– ص١٧٠٩)، مغني اللبيب لابن هشام (ج١– ص٤٢٨– ٤٢٩)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٩٢٨).

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ، وَقَحْطَانُ[1]

الشاهد: قوله: (بانوها). ولم يقل: (بانوها هم)؛ لوضوح المعنى.

وقد رجح رأيهم ابن مالك، فقال:

وَإِنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَــا بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا

فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِي شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لاَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ[2]

والبصريون لا يلتزمون الإبراز في نحو: (مررت برجل حسن أبواه جميلين)، فلم يقولوا: (جميلين هما). على الرغم من أنّ جميلين صفة جارية لـــ(رجل)، وليست له بل لـــ(لأبوين)، وسوَّغ ذلك كون الضمير عائدا على (الأبوين) المضافين إلى ضميره، فصار كأنه قال: (مررت برجل حسن أبواه، وجميل أبواه)[3].

---

(١) – البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي (ج١– ص١٨٤). اللغة: ذرى: جمع ذروة، وذروة كل شيء أعلاه. لسان العرب: مادة: ذرا (ج٦– ص٢٠٣). كنه الشيء: نهايته، وحقيقته. لسان العرب: مادة: كنه (ج٥– ص٨٥١).

(٢) ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١– ص٥٧).

(٣) – تبصرة المبتدي للصيمري (ص١٢١)، شرح التسهيل لابن مالك (ج١– ص٣٢٥)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٣– ص١١١٢)، أوضح المسالك لابن هشام (ج١– ص١٧٦)، همع الهوا مع للسيوطي (ج١– ص٣٦٧)، الدرر اللوامع للشنقيطي (ج١– ص١٨٥).

الفصل الرابع

مَا يَأْخُذُ حُكْمَ اِسْمِ الفَاعِلِ

ويشتمل على مبحثين:

الأول ـ صيغ المبالغة .

الثاني ـ اسم المفعول .

المبحث الأول

صِيَغُ المُبَالَغَةِ

المطلب الأول ــ أنواعها، وصيغها:

يُعْدَلُ باسم الفاعل عند إرادة التكثير، والمبالغة إلى وزن (فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال، وفَعِل، وفَعِيل).

فإذا قلت: (هذا شرّابٌ العسلَ)، فالأصل: (هذا شارب العسل شربا كثيرا)، فعدلوا عن هذا إلى (شرّاب)؛ طلبا للاختصار. ونظير هذا في الأفعال: (فَعَّلَ)، تقول: (كَسَّرَ زيد)، الأصل: (كَسَّرَ زيد هذا الشيء كِسْرا كثيرا)، فعدلوا عن هذا الطول إلى (كَسَّرَ)؛ طلبا للتخفيف(١).

وليس بينها تفاوت في التكثير، أو المبالغة(٢).

وهي تصاغ من الثلاثي المتعدي. قيل: إلا (فعّال)، فيجوز من اللازم(٣)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾(٤).

الشاهد: في (حلاَّف)، و(مشَّاء)؛ لأنهما من (حلف)، و(مشى)، وكلاهما لازم.

أمثلتُها عاملةً:

ــ مِفْعَال: حكى سيبويه: "إنه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا"(٥).

---

(١) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١٠)، المقرب لابن عصفور (ص١٩٢)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١– ص٢٦٢)، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٠٥٣).

(٢) ــ ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨١)، حاشية الصبان على الأشموني للصبان (ج٢– ص٤٦٤)، حاشية يس على التصريح للشيخ يس (ج٣– ص٢٣٢).

(٣) – النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٦٠).

(٤) – سورة القلم الآيتان (١٠، ١١).

(٥) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١٢)، لسان العرب. لابن منظور. مادة: بوك (ج٤– ص٢٧٩). اللغة: ناقة بائكة: سمينة، خيار، فتية، حسنة. لسان العرب: مادة: بوك (ج٤– ص٢٧٩).

ــ فَعَّال: وسَمِعَ سيبويه: "أما العسلَ فأنا شرّاب"[١].

ــ فَعِيل: قول بعض العرب: "إنّ الله سميعٌ دعاءَ من دعاه"[٢].

ــ فَعُول: قول الشاعر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ[٣]

ــ فَعِل: قول الشاعر:

حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تُخَافُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنْ الأَقْدَارِ[٤]

القياس منها:

وفيه ثلاثة آراء:

الأول ــ أنه لا يقال منها إلا ما قالته العرب. فلا يقال – مثلا –: (أكّال)، ولا (مئكال)، لأنهما لم يسمع،وإنما يقال: (أكول)؛لأنه المسموع من العرب. وهو الأظهر.

---

(١) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١١).

(٢) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨١).

(٣) – البيت: لأبي طالب بن عبد المطلب (٨٥ ق. هـ ــ ٣ ق. هـ). ديوانه (ص١٣٨)، الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١١)، المقاصد النحوية للعيني (ج٣– ص٢٩). اللغة: نصل السيف: حديدته. سوق: جمع ساق. العقر: قطع القوائم، قبل النحر. لسان العرب: مادة: نصل (ج٤– ص٨١٨) مادة: سوق(ج٤–ص١١٧)مادة:عقر(ج٢– ٨١٢).

(٤) – البيت: من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف قائلوها. الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١٣). وروي عن المازني عن اللاحقي أنه سأله سيبويه: "هل يحفظ بيتا في إعمال (فَعِل)"، فوضع له هذا البيت، فالبيت –على هذه الرواية– موضوع. وقال ابن عصفور ــ يرد على المبرد في تصحيحه لرواية المازني عن اللاحقي في تضعيف البيت ــ: "وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يلتفت إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت، ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أنشده، وسيبويه رحمه الله أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلا يطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب". المقتضب للمبرد (ج٢– ص٤١٤)، شرح الجمل لابن عصفور (ج٢– ص٢٠). وقال ابن مالك– عن هذه الرواية– : "والاختلاف في تسمية هذا المدعي، يشعر بأنها رواية موضوعة. ووقوع مثل هذا مستبعد، فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله، وإنما يحمل القدح في البيت المذكور، على أنه من وضع الحاسدين المتقولين، وقد جاء إعمال (فَعِل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل: أتاني أنهم مزقون عرضي ..... ، فأعمل (مَزِق)، وهو (فَعِل)، عدل به للمبالغة عن (مازق). شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٩). ونُسِبَ لابن المقفع. الحلل للبطليوسي (ص٨١).

الثاني ــ أنه يقاس في فعول، وفعّال، ومِفعال.

الثالث ــ أنه يقاس في الجميع[١].

المطلب الثاني ــ عملها: وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول ــ أنها عاملة، ويجوز لها ما يجوز لاسم الفاعل مطلقا، من تقديم معموله، وتأخيره عليه، ومن فصله منه، ومن عمله مظهرا، ومضمرا، ومفردا، ومثنى، ومجموعا.

و(فَعِل)، و(فعيل) أقلهن استعمالا، و(فعيل) أقل من (فعل)[٢]. وهو مذهب بعض البصريين كسيبويه.

الثاني ــ أنها لا تعمل، والعمل لفعل مضمر يفسره المثال، وذلك لفوات الصيغة التي شابه بها اسم الفاعل الفعل، – وأيضا – زادت من أفعالها بالمبالغة إذ لا مبالغة في أفعالها. وهو مذهب الكوفيين.

الثالث ــ عدم عمل (فعيل)، و(فعل)، وهو مذهب أكثر البصريين كالمبرد[٣].

وحجة سيبويه، وأصحابه السّماع، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة منه لقصد المبالغة – وأيضا – هي فرع عن اسم الفاعل كالصفة المشبهة؛ لذلك لم يُشترط في هذه الأمثلة الحال، أو الاستقبال كما لم يُشترط في الصفة المشبهة.

وأما فوات الصيغة، فقد جُبِرَ بزيادة المعنى للتكثير، والمبالغة.

والفعل المضمر الذي ادَّعَوه لم يلفظ به في وقت ما[٤].

---

(١) – ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٩٥٤)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨١).

(٢) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١٠)، همع الهوا مع للسيوطي (ج٣– ص٧٥).

(٣)– ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١ــ ص١١٠)، المقتضب للمبرد (ج٢– ص٤١٣)، النكت للأعلم الشنتمري (ص١٠٢)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٤٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨١).

(٤) – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص١٧)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٤٩٢)،)، شرح التصريح للشيخ خالد (ج٣– ص٢٣٦). همع الهوامع للسيوطي (ج٣– ص٧٥).

نكت مهمة:

الأولى ــ إذا دخلت التاء لتأكيد المبالغة، نحو: (علاَّمة، ومخدامة، وفروقة[١]) استوى المذكر، والمؤنث، ولا تعمل في معمول[٢].

الثانية ــ شذّ بناؤها من (أفعل)، فمما سُمِعَ منه: (مِهْوَان، ومِعْطَاء، ومِهْدَاء، وزَهُوق)، من أهان ، و أعطى ، و أهدى ، و أزهق[٣].

الثالثة ــ قد تأتي كلمة على أحد هذه الأوزان، ولا يُراد بها التكثير، أو المبالغة، فلا تعمل، نحو: (رسول، وعجوز)[٤].

الرابعة: لم ترد صيغة من هذه الصيغ عاملة عمل الفعل في التجريد الصريح.

---

(١)- الفرق: الخوف. المعجم الوسيط. مادة: فرق (ص٦٨٥).

(٢) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨٥).

(٣) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨١).

(٤) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص١١٧)، المقتضب للمبرد (ج٢– ص٤١٥).

المبحث الثاني

اِسْمُ المَفْعُولِ

المطلب الأول ــ تعريفه، ووزنه:

هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه.

ووزنه من الثلاثي على مفعول كـــ(مضروب)، من (ضرب)، ومن غيره على وزن مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر كـــ(مُكرَم، ومُستخرَج)[١].

قد تحدث بعض التغيرات الصرفية بسبب الإعلال، والإبدال نحو: (مَقُول)، من (قال)، و(مَبِيع) من (باع).

المطلب الثاني ــ عملـــه:

يعمل عمل الفعل المبني للمجهول بالشروط السابقة في اسم الفاعل من إرادة الحدوث، وتعريفٍ بـــ(أل)، أو الاعتماد على صاحب، أو نفي، أو استفهام.

ولم يَشترط المتقدمون الحال، أو الاستقبال، وإنما اشترطه بعض المتأخرين كأبي علي الفارسي، ومن بعده[٢].

ويرى الباحث عدم اشتراط الحال أو الاستقبال، إنما يكون إذا كان المعمول في محل رفع، أو مرفوعا، أما إذا وُجِدَ معمول منصوب، فلابد من الحال، أو الاستقبال[٣].

---

(١) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج٣– ص١٢٠)،)، ،شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٤٩٧)، الإرشاد للكيشي (ص٨٤)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٠٣).

(٢) – ينظر: شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٤٩٨).

(٣)– ينظر: (ص٦٤) من هذا البحث.

فنحو: (هذا مَذْهُوبٌ به، ومَضْرُوبٌ عبدُه)، لا يُشْتَرَطْ له، ونحو: (هذا مُعْطًى ابنُه دَرْهِما، ومُعْلَمٌ أخوه زيداً صديقَك)، يشترط له، فيقال فيه: (الآن، أو غدا)[١].

ومرفوعه يعرب نائب فاعل؛ لأنه مشتق من مصدر فعل مبني للمجهول.

وما ورد منه في التجريد الصريح حديثان، هما:

-حديث: "الخيل معقود في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة، الأجرُ، والمغنمُ"[٢].

- وحديث:" نعمتان مغبون فيهما كثيرٌ من الناس ، الصِّحَّة ، و الفراغ "[٣].

نيابة صيغ عن صيغة (مفعول):

قد ينوب في الدلالة، لا العمل عن وزن (مفعول)، وزنُ (فَعْل)، كـ(لَفْظ)، بمعنى (ملفوظ)، و(فِعْل)، كـ(ذِبْح)، بمعنى (مذبوح)، و(فعيل)، كـ(جريح)، بمعنى (مجروح)[٤].

إرادة المصدر بصيغ على وزن (مفعول):

قد تأتي صيغة (مفعول) مرادا بها المصدر، وهي صيغ سماعية منها: (معقول، ومجلود، ومفتون، وميسور، ومعسور)، بمعنى (عقل، وجَلَد، وفتنة، ويسر، وعسر). ومن كلامهم: (فلان لا معقول له، ولا مجلود). أي: لا عقل له، ولا جَلَد.

وسيبويه يرى أنها أسماء مفاعيل، وليست بمصادر[٥].

إرادة الثبوت، والدوام بوزن (مفعول)[٦].

---

(١) – ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص٢٠٨).

(٢) – التجريد الصريح ٥٢ ــ كتاب الجهاد – باب: الجهاد ماض مع البَر، والفاجر. (ج٢– ص٣٢٥– ح١٢٣٤). اللغة: الناصية: مقدّم الرأس. لسان العرب: مادة: نصا (ج٦– ص٥٧٥).

(٣) – التجريد الصريح ٧٣ ــ كتاب الرقاق – باب: ما جاء في الرقاق، وأن لا عيش إلا عيش الآخرة. (ج٢– ص٥٥٠– ح٢٠٩١). اللغة: المغبون: المخدوع. الصحاح: مادة: غبن (ج٢– ص١٥٨٩).

(٤) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٥٦)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٦٨).

(٥) – ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ج١– ص٢١٥)، أوضح المسالك لابن هشام (ج١– ص١٦٩). شرح التصريح للشيخ خالد (ج١– ص٥٣١)

(٦) – ينظر: (ص١٠٠). من هذا البحث.

الفصل الخامس

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ

ويشتمل على مبحثين:

الأول ـ التعريف بها ، وبعملها .

الثاني ـ مسائل متعدّدة .

المبحث الأول

التَّعْرِيفُ بِهَا، وَبِعَمَلِهَا

المطلب الأول ــ تعريفها، وحدُّها:

هي صفة تُصَاغُ من مصدر الفعل اللازم، وتفيد ثبوت معناه، ولا تفيد تفضيلا، وأنها غير جارية على المضارع، وحسنت إضافتها إلى فاعلها(١).

هذا هو الأصل فيها، ولكن هناك بعض الاستثناءات، مثل:

ــ قد تأتي من المتعدي - الذي في حكم اللازم(٢)- نحو: (فارع القامة)، و(عالي الرأس). من (فرع)، و(علا)، وكلاهما متعد(٣).

ــ قد تستخدم لبعض الأزمنة(٤)، نحو: (هذا المتسابق سريع العدو- في الساعة الماضية- بطيء الحركة – الآن- وسيبدو - بعد قليل- فسيح الخطو، بعيد القفز، عظيم الأمل في الفوز).

وليس بواجب تحويل الصيغة إلى وزن (فاعل)، إلا إذا قصد النص على الحدوث(٥)، نحو: ﴿ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾(٦).

---

(١) – ينظر: المقرب لابن عصفور (ص٢٠٤)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢- ص٢٥)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢- ص٤٥٨)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١- ص٢٦٨)، شرح ابن الناظم على الألفية لابن الناظم (ص٣١٨)، شرح الكافية للرضي (ج٣- ص٥٠٠). الإرشاد للكيشي (ص٨٥)، شرح قطر الندى لابن هشام (ص٣٠٨)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٠٤)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣- ص٢١٢)، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد (ج٣- ص٢٧٦)، شرح الحدود النحوية للفاكهي (ص١٤٤)، حاشية الصبان على الأشموني للصبان (ج٣- ص٣)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (ج٢- ص٨٢).

(٢) – ينظر: (ص٩٧) من هذا البحث.

(٣) – النحو الوافي عباس حسن (ج٣- ص٣٠٦).

(٤) – النحو الوافي عباس حسن (ج٣- ص٢٩٣).

(٥) – شرح الكافية للرضي (ج٣- ص٥٠٠)، شرح التصريح. الحاشية لخالد الأزهري (ج٣- ص٢٦٦).

(٦) – سورة: هود من الآية (١٢).

ــ قد يعمل (اسم التفضيل) إذا كان بـــ(ال) نحو: (مررت بزيد الأفضل أبوه)؛ لأنه – هنا– يثنى، ويجمع جمع سلامة، وجمع تكسير، فيصير من قبيل الصفة المشبهة[١].

أما إذا كان بـــ(مِنْ)، نحو: (زيد أفضل من عمرو)، فلا يعمل.

ــ قد تجاري المضارع في نحو: (طاهر العرض)[٢].

المطلب الثاني ــ صيغها، وأوزانها:

صيغها، وأوزانها كثيرة جدا، وهي سماعية، فمنها[٣]:

فُعَال كـــ(شُجَاع)، وفَعْل كـــ(ضَخْم)، وفَعْلان كـــ(شَبْعَان)، وفَعَل كـــ(حَسَن)، وفُعْل كـــ(حُرّ)، وفَعَال كـــ(جَبَان)، وفُعُل كـــ(جُنُب).

وقد جاءت في الألوان، والعيوب الظاهرة قياسية على وزن (أفعل)، كـــ(أسود، وأبيض، وأعرج، وأعمى)؛ لأن (اسم التفضيل) لا يأتي منهما. كما سيأتي في بابه[٤].

وقد تأتي (الصفة المشبهة) من الاسم الجامد المؤول بالمشتق، وهو قياسي، ولكنه قليل في الاستعمال، فيعمل عمل الصفة المشبهة، دون تغيير صيغته، نحو: (تناولنا شرابا عسلا طعمُه). ونحو: قول الشاعر:

فَرَاشَةُ الْحِلْمِ، فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ، وَإِنْ تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ، دُونَهُ كَلِبُ[٥]

المراد: طائش الحلم، مهلك العذاب.

---

(١) – البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٠٦٨).

(٢) – ينظر: (ص٩٦) من هذا البحث.

(٣) – الكناش لصاحب حماة (ج١– ص٣٣٤)، المنهل الصافي للدماميني (ج٢– ص٢٧٤)، شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب حاجي عوض (ص٩٥١)، أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢٢٤)، النحو الوافي عباس حسن (ج٣– ٢٨٥)، وينظر: النحو العربي. لإبراهيم إبراهيم بركات (ج٣– ص٥٢٩).

(٤) – ينظر: (ص١٠٧) من هذا البحث اسم التفضيل.

(٥) – البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٣). اللغة: الكَلِبُ – بكسر اللام– : داء يصيب الكلب، يشبه الجنون. فإذا عضّ هذا الكلب إنسانا صار مثله. القاموس المحيط: مادة: كلب (ص١٣٢).

وقول الشاعر:

فَلَوْلاَ اللهُ، وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لأَبْتَ، وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ[1]

المراد: مثقَّب الجلد.

وقد يزاد في آخره ياء مشددة للنسب، فتقربه من المشتقات. نحو: (زيد قرشيٌّ أبوه).

المطلب الثالث ــ استخدامها[2]:

إذا كانت الصفة تستخدم للمذكر، وللمؤنث:

ــ بقبول التاء كـــ(حسن، وحسنة).

ــ أو مما تستخدم لهما بلفظ واحد، نحو:

ــ (ربعة[3]، وثيّب[4]، وعلاّمة، ونسّابة، وجُنُب).

ــ والصفات التي لا تدخلها تاء التأنيث، نحو:

ــ فعول بمعنى فاعل، كـــ(صبور، وشكور).

ــ وفعيل بمعنى مفعول، كـــ(جريح، وقتيل، وأسير).

ــ ومِفْعَال، كـــ(مِنْحَار، ومِهْذَار[5]).

ــ ومِفْعَل، كـــ(مِغْشَم[6]).

ــ ومِفْعِيل، كـــ(مِنْطِيق، ومِعْطِير).

---

(١) – البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٢). اللغة: المفدى: عظيم البدن. آب: رجع. القاموس المحيط: مادة: فدي (ص١٣٢٠)، مادة: أوب (ص٥٩).

(٢)– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص٢٥)، المقرب لابن عصفور (ص٢٠٤). شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٥٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٤٩)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٧٨).

(٣) – ربعة: مربوع، لا طويل، ولا قصير. الصحاح: مادة: ربع (ج٢– ص٩٤١).

(٤)– الثيب: المرأة قد دُخِلَ بها، والرجل قد دخل بامرأته. الصحاح: مادة: ثوب (ج١– ص١٢٨).

(٥)– المهذار، الهذر: الهذيان. الصحاح: مادة: هذر (ج١– ص٦٨٣).

(٦)– المغشم: الذي يركب رأسه، لا يثنيه شيء عما يريد ويهوى، من شجاعته. الصحاح: مادة: غشم (ج٢– ص١٤٧٣).

فإنّها تجري على مثلها، وعلى ضدِّها، نحو: (مررت برجل حسن بشره، وحسنة صورته، وبامرأة حسن بشرها، وحسنة صورتها. وبرجل علاّمة ابنه، وعلاّمة ابنته. وبامرأة علاّمة ابنها، وعلاّمة بنتها).

أما إذا كانت الصفة لا تستخدم إلا للمذكر، نحو: (آلى[١]، وأكمر[٢]، وآدر[٣]، وخصيّ، وملتح)، أو لا تستخدم إلا للمؤنث، نحو: (حائض، وعجزاء[٤]، وعفلاء[٥]، وعذراء[٦]، وأتوم[٧])، فإنها تجري على مثلها فقط، ولا تجري على ضدّها. فيقال: (مررت برجل ملتح ابنه)، ولا يقال: (بامرأة ملتح ابنها). ويقال: (بامرأة حائض ابنتها)، ولا يقال: (برجل حائض ابنته). خلافا للكسائي، وللأخفش.

المطلب الرابع ــ عملها: وفيه مسائل[٨]:

الأولى ــ عملت الصفة المشبهة بالحمل على اسم الفاعل المتعدي لواحد؛ لأنها تشابهه في أنّها صفة دالة على حدث، وفاعله، ومُتَحَمِّلة للضمير، وطالبة للاسم بعدها، وأنّها تؤنث، وتثنى، وتجمع، وتُعَرَّف بـــ(أل)، كما هو كذلك في هذه الأمور.

فحقها أن تكون كفعلها، ترفع فاعلا حتما، ولا تنصب مفعولا به. لكنها خالفت هذا الأصل، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد، فإنه – كفعله المتعدي– يرفع فاعلا حتما، وقد ينصب مفعولا به، وصارت مثله ترفع فاعلا حتما، وقد تنصب مفعولا به، يسمى (الشبيه بالمفعول به)؛ لأن فعلها لازم، ولم يحصل أثر من الفعل عليه.

---

(١)– الآلى: الرجل عظيم الألية. الصحاح: مادة: ألا (ج٢– ص١٦٥٦).

(٢)– الأكمر: الرجل الكبير الكمرة، وهي رأس الذكر. االقاموس المحيط: مادة: كمر (ص٤٧١).

(٣)– الأدرة: نفخة في الخصية: الصحاح: مادة: أدر (ج١– ص٤٨٢).

(٤)– العجزاء: المرأة العظيمة العَجُز. الصحاح: مادة عجز (ج١– ص٧٠٤).

(٥)– العَفَل والعَفَلَة: شيء يخرج من قبل النساء. الصحاح: مادة: عفل (ص١٣٢٠).

(٦) – العذراء: البكر: الصحاح: مادة: عذر (ج١– ص٥٩٩).

(٧) – الأتوم: المُفْضَاة. الصحاح: مادة: أتم (ج٢– ص١٣٧٩).

(٨) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص١٩٤)، المقتضب للمبرد (ج٢– ص١٧٩) شرح المفصل لابن يعيش (ج٣– ص٥٧٩)، المقرب لابن عصفور (ص٢٠٨)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج٢– ص٢٨) =

ولا يقصد أنّ تأنيثهما، وتثنيتهما، وجمعهما سواء. لأنها قد تؤنث بغير التاء، نحو: (بيضاء)، وتثنى (بيضاوان)، وهو لا يؤنث إلا بالتاء، نحو:(ضاربة)، وتثنى (ضاربتان)، وقد تجمع بغير الواو، والنون، أو الألف، والتاء، نحو: (بِيض)، وهو لا يجمع إلا على: (ضاربون، وضاربات).

الثانية ــ أنها لا تعمل إلا بشرط الاعتماد، بل هو بها أولى؛ لضعفها عن اسم الفاعل، ولا تنصب الشبيه بالمفعول به، إلا بشرط الاعتماد سواء، أكانت مقرونة بـــ(أل)، أم غير مقرونة بها؛ لأن (أل) فيها ليست موصولة.

الثالثة ــ وأمّا الزمان، فلا يشترط فيها شيء منه؛ لأنها موضوعة للثبوت، والاستمرار، وهي مطلقا تفيد الحال.

الرابعة ــ أنها لا تعمل مقدرة، فلا يقال: (زيد حسنُ الوجهِ، والبدنَ). بجر الوجه، وبنصب البدن بتقدير: (حسنٌ)[1].

الخامسة ــ يجب أن يكون فاعلها من سبب، الأوّل الذي هو الموصوف، أو ذو الخبر، أو ذو الحال. نحو: (زيد حسن وجهه)، إلا إذا اعتمد على استفهام، نحو: (أحسن الزيدان)، أو نفي، نحو: (ما قبيح الزيدون). فإنه تجوز أجنبيته.

وإذا كان فاعلها من سبب الأول، فقد يكون الضمير في غيره، نحو: (مررت برجل طيّب في داره نومُك). وكذلك يجوز، نحو: (ما زيد قائم الجارية، ولا حسن وجهها)، بجر وجهها، ورفعه؛ فإن وجهها، وإن لم يكن سببا لزيد، إلا أنه سبب للجارية، التي هي سبب لزيد.

وقد يحذف هذا الضمير، ولكنه منوي الثبوت.

= شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٢٦٠)، شرح الألفية لابن الناظم (ص٤٤٨)، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٠٧٤)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٤٧)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٧١)، أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢٢٥). النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٩٤)، النحو العربي لإبراهيم بركات (ج٣– ص٥٢٥).

(١) – ولا يجوز عطفه على المحل، كما في المسألة السابعة.

فمن ذلك قول الشاعر:

سَهْلُ الْخَلِيقَةِ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُه تُزَيِّنُهُ الْخَصْلَتَانِ الْحِلْمُ، وَالْكَرَمُ[1]

الشاهد: قوله: (سهل الخليقة)، إذ التقدير: (سهل خليقته).

السادسة ــ معمولها السببي يجوز فيه الرفع، والجر، والنصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، وعليه، أو على التمييز إن كان نكرة.

السابعة ــ لا يجوز مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها، فلا يجوز أن ينصب (البدن)، في: (زيد حسنُ الوجهِ، والبدن)، بالعطف على محل (الوجه)، خلافا للفراء، فإنه أجاز: (هو قويُ الرجلِ، واليدُ)، بجر الرجل، ورفع اليد[2].

وصرّح سيبويه بمنع ذلك، وأنه لم يسمع منهم[3].

وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور منهم[4]، كقول الشاعر:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[5]

الثامنة ــ لا يفصل منها معمولها بظرف، أو شبهه، عند الجمهور.

وقيل: يجوز لقوله تعالى: ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾[6]، وقول الشاعر:

سِيرِي أُمَامُ فإنَّ الأَكْثَرِينَ حَصًى وَالطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا[7]

قال الباحث: ومما يرجح الجواز حديث: "جاءت امرأة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

---

(١) – البيت: للفرزدق: (ديوانه. ج٢– ص٣٥٤). اللغة: البادرة: ما يبدر من جدتك في الغضب من قول أو فعل. القاموس المحيط: مادة: بدر (ص٣٤٧).

(٢) – تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨٠٥).

(٣) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص١٦٠).

(٤) ــ مغني اللبيب لابن هشام (ج٢– ص١٦٦).

(٥)– البيت: لامرئ القيس. المقاصد النحوية للعيني (ج٣– ص١٧٥)، الصحاح: مادة: صفف (ج٢– ص١٠٦١). اللغة: الصفيف: ما صُفَّ على الجمر، من اللحم لينشوي. الصحاح: مادة: صفف (ج٢– ص١٠٦١).

(٦) – سورة ص من الآية (٥٠).

(٧) – البيت للحطيئة: الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٢٤).اللغة: الحصى: ينظر: (ص١٨١)، من هذا البحث. أُمامُ: إي: يا أمامة: منادى مرخم.

ببردة مَنْسُوجَةٍ فيها حاشِيَتُها ....."[1].

التاسعة ــ لا يتقدمها معمولها المنصوب على التشبيه بالمفعول به، فلا يقال: (الغزال العينَ جميلٌ)، و يجوز إذا كان ظرفا، أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2].

العاشرة ــ لا يُنْعَتُ معمولها عند الجمهور، ويشكل عليه حديث الدَّجال: "أعور العين اليمنى"[3].

وما ورد منها عاملا في التجريد الصريح ستة، منها:

ــ حديث: "..... ولولا أن قومك حديثٌ عهدُهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض"[3].

ــ حديث: "سَمِعَ النبيُّ – صلى الله عليه، وسلم – صوت خصوم بالباب، عاليةٍ أصواتُهما ....."[4].

---

(١) – التجريد الصريح ٢٣ ــ كتاب الجنائز – باب: من استعد الكفن في زمن النبي – صلى الله عليه، وسلم – فلم ينكر عليه. (ج١– ص١٦٦– ح٦٤٨). اللغة: البردة: كساء أسود مربع فيه صور، تلبسه الأعراب. الصحاح: مادة: برد(ج١– ص٣٨٥). الحاشية: واحدة حواشي الثوب، وهي جوانبه. الصحاح: مادة: حشا(ج٢– ص١٦٨٤).

(٢) – سورة الأنعام من الآية (١٧).

(٣) – صحيح مسلم. كتاب الفتن، وأشراط الساعة ــ ٢٠ باب: ذكر الدجال، وصفته، وما معه. (ص١٤٤٦– ح١٠٠ ــ {١٦٩}).

(٣) – التجريد الصريح ٢٦ ــ كتاب الحج – باب: فضل مكة، وبنيانها. (ج١– ص٢٠٤– ح٨٠٠).

(٤) – التجريد الصريح ٤٩ ــ كتاب الشهادات – باب: هل يشير الإمام بالصلح. (ج٢– ص٣٠٧– ح١١٨٨).

المبحث الثاني

مَسَائِلُ مُتَعَدّدَةٌ

المطلب الأول ــ إضافة الصفة المشبهة:

إضافتها غير محضة، نحو: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ)، فيوصف بها النكرة، وقد تكون محضة كقوله تعالى: ﴿ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾[1]، فـــ(شديد) صفة لله، وهو أعرف المعارف. فينبغي أن تكون معرفة. وليست (بدلا)، والإضافة غير محضة، لأن إبدال المشتق من الجامد ضعيف، فلا يحمل القرآن عليه[2].

تمنع إضافة الصفة المشبهة[3] إذا كانت غير مثناة، أو جمع مذكر سالم، مقترنة بـــ(ال) مجرد معمولها من (أل)، ومن الإضافة إلى ما فيه (أل)، ومن الإضافة إلى مضاف إلى ضمير عائد إلى ما فيه (أل). فتمتنع الإضافة في نحو: (غرّد زيد الرخيم صوته)، ولا تمتنع في نحو: (غرّد الطائر الرخيم صوته). وتجوز في نحو: (لا تجادل إلا العفيف القولِ)، وفي نحو: (هذا الحكيم إعدادِ الخططِ)، وفي نحو: (راقني الطاؤوس البديع لونِ ريشه).

المطلب الثاني ــ هل تعتبر صفة مشبهة إذا رفعت فقط ؟

قال ناظر الجيش: "واتفق النحاة على أنها مشبهة إذا خفضت، أو نصبت، واختلفوا إذا رفعت فمنهم من لا يجعلها مشبهة إذ ذاك، وهو الذي نصّ عليه الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور في كتبه[4].

---

(١) – سورة : غافر من الآية (٣) .

(٢) – ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٠٤٥)، حاشية الصبان للصبان (ج٢– ص٣٧٤)، النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٣٧).

(٣)– ينظر: (ص١١١)، من هذا البحث.

(٤) – ينظر: المقرب لابن عصفور (ص٢٠٤)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(ج٢– ص٢٦).

والقائلون بذلك يجعلون رفعها بالحمل على الفعل، ولا يبالون بعدم جريانها على الفعل في الحركات، والسكنات ؛ لأنهم إنما يشترطون الجريان إذا عملت نصبا، أو خفضا، ومنهم من يجعلها مشبهة إذا رفعت، كحالها إذا نصبت، أو خفضت.

قال الشيخ[١]: "هو اختيار الأستاذ أبي علي"، ويظهر من كلام ابن جني[٢]، فعملها الرفع إنما هو بالحمل على اسم الفاعل، لا على الفعل؛ لأنها ليست بجارية عليه، وعند هؤلاء لا يعمل الاسم رفعا، ولا نصبا، ولا خفضا، بالحمل على الفعل حتى يكون جاريا عليه.

وبين الشيخ[٣]على القولين إعمال اسم الفاعل الماضي في مرفوع، فيجوز على القول الأول، ويمتنع على القول الثاني[٤] ". وقد تقدم أن الصحيح أن اسم الفاعل الماضي يرفع[٥]، وهذا يرجح القول الأول.

والمصنف[٦] لم يصرح باختيار أحد المذهبين، وإنما يظهر من كلامه في شرح الكافية[٧] أنها إذا رفعت غير مشبهة، وهو الذي يقتضيه النظر"[٨].

المطلب الثالث ــ الحديث عن بعض الوجوه[٩]:

حسنٌ وجهُه، الحسنُ وجهُه:

برفع (الوجه) فيهما، وهو أصل الوجوه؛ لأنه الفاعل في المعنى فالأصل ارتفاعه بالصفة، وإذا ارتفع بها، فلا بدّ من ضمير في متعلق الصفة، إذ ليس في الصفة.

---

(١) – يعني أبا حيان .

(٢) – ينظر: الخصائص لابن جني (ج٢– ص١٧٤).

(٣) – يعني: (أبا حيان).

(٤) – ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٤٧).

(٥) – ينظر: (ص٥٨) من هذا البحث.

(٦) – يعني: (ابن مالك).

(٧) – ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج١– ص٢٦٨).

(٨) – تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٧١).

(٩) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص١٩٤)، المقتصد للجرجاني (ج١– ص٤٨٢) =

حسنٌ وجهاً، الحسنُ وجهاً:

بنصب (الوجه) فيهما، وهو وجه جيّد، يأتي بعد الأول؛ لأن الضمير موجود في الصفة، بدليل: (هند حسنة)، بتأنيث (حسنة)؛ ولأن الأصل في الأسماء ألاّ ترفع فاعلا، أو تنصب مفعولا.

حسنُ الوجهِ، الحسنُ الوجهِ:

بجر (الوجه) فيهما، وهو وجه جيّد – أيضا– يأتي بعد الوجه السابق، وفيه نفس كلامه. ونحو: حسنُ الوجهِ، حديث: "كان النبي –صلى الله عليه، وسلم – ضَخْمَ اليدين والقدمين، لم أر قبله، ولا بعده مثله، كان بَسْطَ الكفين"(١).

حسنُ وجهٍ:

بجر (الوجه) فيه، وينقصه من: (حسن الوجهِ) – بجره – عدم مطابقة المعمول (الوجه) في التعريف لأصله المعرفة (وجهه)؛ وذلك لأنه قد علم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجه الموصوف بالصفة. ومثاله حديث: "..... ما رأيت من ناقصاتِ عقلٍ، ودينٍ، أذهب للبِّ الرجل الحازم من إحداكن ....."(٢).

حسنٌ وجهٌ، الحسنُ وجهٌ: حسنٌ الوجهُ، الحسنُ الوجهُ:

برفع (الوجه) فيهن. ففيهن خلو الصفة من العائد، ويزيد الأولان بعدم مطابقة المعمول لأصله في التعريف.

وقيل:الأصل(وجه منه، والوجه منه)، ولكن حذف الجار والمجرور قليل قبيح.

وقال أبو علي: الوجه، ووجه، بدلان من الضمير المستكن في الصفة. ويشكل عليه أنّ بدل البعض لا بدّ له من ضمير.

= شرح المفصل لابن يعيش (ج٦– ص١٢٦،١٣١)، شرح الكافية لرضي (ج٣– ص٥٠٣، ٥٠٦، ٥٠٨)، البسيط لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٠٩٤)، شرح الجمل لابن عصفور (ج٢– ص٣٠)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٦٥)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٤٧)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٩٧، ٢٨٠٢).

(١)– التجريد الصريح ٦٩ ــ كتاب اللباس – باب: الجعد. (ج٢– ص٥٣٠– ح٢٠٠٠).

(٢)– التجريد الصريح ٦ ــ كتاب الحيض – باب: ترك الحائض الصوم. (ج١– ص٦٥– ح٢١٠).

وقال الكوفيون: (أل) بدل عن الضمير، كما في قول الشاعر:

لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ [1]

ويشكل عليه أن إبدال(أل) من الضمير، فيما يشترط فيه الضمير، قبيح عند البصريين.

حسنٌ الوجهَ، الحسنُ الوجهَ:

بنصب (الوجه) فيهما، وحسنهما أنّ النصب توطئة للجر، وقبحهما نصب ما هو فاعل في المعنى، لا على التمييز عند البصريين. ولم يوصل إلى المراد الذهاب إليه بالمعمول، وهو الجر فوُقِفَ في وسط الطريق بالنصب.

وأما الكوفيون فينصبونه على التمييز، وصوَّبه أبو علي قياسا على (جاؤوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، وكلمته فاه إلى فيّ).

حسنٌ وجهَه، الحسنُ وجهَه: حسنُ وجهِه، الحسنُ وجهِه:

بنصب (الوجه) في الأولين، وجره في الآخرين.

لما استتر الضمير في الصفة، أصبح المعمول فضلة فنُصب، أو جُرّ بالإضافة، وقبح فيه تكرير الضمير. وقيل لم يقبح بتكرير الضمير؛ لأنه زيادة على القدر المحتاج إليه، وإنما تقبح لأنهم شرعوا بالإضافة إلى التخفيف، فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أي: حذف التنوين، ولا يتعرض لأعظمها مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة. ومن أجازها بلا قبح، نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة، وهو حذف التنوين.

وفي: (الحسنُ وجهِه)، الجمع بين (أل)، والإضافة، وذلك لا يجوز.

ونحو: حسنُ وجهِهِ، حديث: "....فذهبت ألتفت، فإذا رجل أحمر جسيم، جعد الرأس، أعورُ عينِه اليمنى، كأنَّ عينه عنبة طافية، قلت: من هذا ؟ قالوا: هذا الدجال....."[2].

---

(١) – البيت: بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي (ج٤– ص٢٣٤). وقال عنه البغدادي: "وكلهم روى هذا الشعر لمسكين الدارمي، إلا الجاحظ، والأعلم الشنتمري، فإنهما نسباه إلى كعب بن سعد الغنوي، ونسبه التبريزي إلى عتبة بن بجير، وبعض شراح الحماسة، وقد انفرد ابن الشجري بنسبته إلى عتبة بن مسكين الدارمي". خزانة الأدب للبغدادي (ج٤– ص٢٣٦). اللغة: المقنع: اسم مفعول، الذي ألبس المِقنع، والمِقنعة، بالكسر، وهما ما تقنِّع به المرأة رأسها، أي تغطيه.الغزال المقنع:استعارة للمرأة الحسناء.(خزانة الأدب)للبغدادي (ج٤– ص٢٣٤، ٢٣٦).

(٢)– التجريد الصريح ٥٤ ــ كتاب أحاديث الأنبياء – باب: قول الله تعالى: "واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها". (ج٢– ص٣٧٤– ح١٤٣٥).

جدول (١)

أحتمالات بنيه الصفه المشبهة مع معمولها وصفة تركيبها في الاستعمال[١]

الصفة المشبهة	بنيه المعمول	مثال	صفة التركيب بالنسبة إلي إعراب المعمول		
			مرفوع	منصوب	مجرور
مجردة	مضاف + ضمير معرف	حسنه وجهه	حسن	ضعيف	ضعيف
	بأل مجرد	حسن الوجه	حسن	ضغيف	حسن
	مضاف + مضاف+	حسن وجها	قبيح	حسن	حسن
	ضمير مضاف + مجرد	حسن وجه أبيه	حسن	ضعيف	ضعيف
	مضاف + معرف بآل	حسن وجه أب	قبيح	حسن	حسن
(أل)		حسن وجه الأب	حسن	ضعيف	حسن
مقرونه	مضاف + ضمير معرف	الحسن وجهه	حسن	حسن	ممتنع
	بأل	الحسن الوجه	حسن	حسن	حسن
	مجرد	الحسن وجها	قبيح	حسن	ممتنع
	مضاف + مضاف+	الحسن وجه أبيه	حسن	حسن	ممتنع
	ضمير مضاف + مجرد	الحسن وجه أب	قبيح	حسن	ممتنع
	مضاف + معرف بأل	الجسن وجه الأب	حسن	حسن	حسن

[١]/ ينظر: (النحو العربي) لإبراهيم بركات (ج٣ – ص٥٥١).

المطلب الرابع ــ مجاراتها، وموازنتها لوزن (فاعل):

هناك خلاف في تسميتها في هذه الحالة[١]:

ــ منهم من لا يُخرج وزن (فاعل) عن مسمى (اسم الفاعل).

ــ ومنهم من يطلق عليه (ملحق بالصفة المشبهة).

ــ ومنهم من يتبعه لــ(الصفة المشبهة).

قال المرادي – عن الصفة المشبهة –: "إنها غير جارية على المضارع[٢]، بخلاف اسم الفاعل. نصَّ على ذلك الزمخشري[٣]، وغيره، وهو ظاهر كلام أبي علي في (الإيضاح)[٤]. ورده المصنف[٥]، وقال في (التسهيل): "وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من الثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره"[٦]؛ ولذلك مثل –هنا[٧]– بـــ(طاهر القلب)، وهو جار على المضارع، وبـــ(جميل الظاهر)، وهو غير جار؛ تنبيها على مجيئه بالوجهين. ومثالها من غير الثلاثي (منطلق اللسان، ومطمئن القلب).

قلت[٨]: ولقائل أن يقول: إن (طاهرا)، و(منطلقا)، و(منبسطا)، ونحوها – مما يجري على المضارع– أسماء فاعلين قصد بها الثبوت، فعوملت معاملة الصفة المشبه

---

(١)– شرح التصريح خالد الأزهري(ج٣– ص٢٧٨)، شرح الألفية للمرادي (ج٢– ٣٤)،النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٤٢).

(٢) ــ الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب (ص٣٧٨)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٥٨)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٥٠١)، الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع (ج٣– ص١٠٣٣)، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي (ص٨٥)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٤٧)، الكناش لصاحب حماة (ج١– ص٣٣٤)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٧٧٣)، المنهل الصافي للدماميني (ج٢– ص٢٧٤). شرح الكافية ليعقوب حاجي عوض(ص٩٥١)،همع الهوا مع للسيوطي (ج٣– ص٣٢٨)، أسرار النحو لابن كمال باشا (ص٢٢٤).

(٣) ــ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج٣– ص١٢٢).

(٤) – المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني (ج١– ص٤٧٣).

(٥) – يعني: (ابن مالك).

(٦) ــ شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٥٨).

(٧) – يعني: في (ألفيته).

(٨) – القائل: (المرادي).

وليست بصفة مشبهة.

فإن قلت: قد ورد ما ذهب إليه من قال: إنها تكون جارية؛ بكونهم متفقين على أن (شاحطا) في قوله:

مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا[1]

صفة مشبهة.

قلت[2]: إن صح الاتفاق، فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة؛ لأنه قصد به الثبوت؛ فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة"[3].

وقال صاحب التصريح – عن الاستدلال بالبيت السابق –: "وجوابه ممكن، إذ لهم أن يقولوا: ما ورد من ذلك اسم فاعل أُجْرِيَ مجرى الصفة المشبهة في الحكم، لا أنه صفة مشبهة حقيقة"[4].

وذهب المرادي في (شرحه للتسهيل) إلى جواز المجاراة، والموازنة للمضارع من الثلاثي، ووجوبها من غير الثلاثي[5]، على العكس ممَّا هنا.

وقال أبو حيان: "ولا التفات لقول من زعم أنها لا تجيء على (فاعل)، فلا تجري على المضارع، بل يكون كـ(حَسَن)، و(شَدِيد)، وقد جاءت على (فاعل)، ومنه:

---

(١) – البيت: لعدي بن زيد بن حمار التميمي. المقاصد النحوية للعيني (ج٣– ص٦١). اللغة: الشاحط: البعيد. الصحاح: مادة: شحط (ج١– ص٨٨٦).

(٢) – القائل: (المرادي).

(٣) – شرح الألفية للمرادي (ج٢– ص٣٤).

(٤) – شرح التصريح خلد الأزهري (ج٣– ص٢٧٨).

(٥) – شرح التسهيل للمرادي (ص٦٧٧).

(ضامر[١] الكشح[٢])، و(ساهم[٣] الوجه)، و(خامل[٤]الذكر)، و(حائل اللون[٥])، و(ظاهر الفاقة[٦])، و(طاهر العِرْض[٧]) "[٨].

قال الباحث: الخلاف – تقريبا– لفظي؛ لأن الذين يقولون بعدم المجاراة، يعطونه أحكام (الصفة المشبهة)، وأولها الإضافة إلى الفاعل؛ إذ إنها ظاهر، لا جدال فيها. فهو عندهم (اسم فاعل) اسما، و(صفة مشبهة) حقيقة، وحكما، والأهم – في هذا الباب – هو الحقيقة، والحكم، وليس الاسم، والتسمية؛ لأن الحقيقة، والحكم هما اللذان تُبنى عليهما الأحكام النحوية، التي هي غاية دراسة علم النحو. "ومن ثمَّ كانت تلك الصيغ في معناها، ودلالتها، وأحكامها (صفات مشبهة)، وليست (اسم فاعل)، إلا في الصورة اللفظية، فوزن (فاعل) وحده ليس كافيا في الدلالة على الحدوث، أو على الثبوت، والدوام، فلابد معه من القرينة التي تعين أحدهما، وتزيل عنه اللبس، والاحتمال؛ كي يمكن القطع بعد ذلك، بأنه في دلالته المعنوية – لا الشكلية – اسم فاعل، أو صفة مشبهة"[٩]،فتجري عليه الأحكام الخاصة به.

كيفية إتيان الصفة المشبهة من (اسم الفاعل):

ـــ بتركه بتحويله إلى صيغة أخرى – مثلا – من: (حاسن إلى حسن).

ـــ بإضافته إلى مرفوعه، نحو: (طاهرُ النفسِ)؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله.

---

(١)–الضُمْر،والضُمُر:الهزال،وخفة اللحم.والضَمْر:الرجل الهضيم البطن، اللطيف الجسم.الصحاح:مادة:ضمر(ج١ ص٥٨٧).

(٢) – الكشح: مابين الخاصرة إلى الضلع الخلف. الصحاح: مادة: كشح (ج١– ص٣٥٢).

(٣) – السُهَام: الضُمْر، والتغيير. الصحاح: مادة: سهم (ج٢– ص١٤٤٥).

(٤) – الخامل: الساقط الذي لا نباهة له. الصحاح: مادة: خمل (ج٢– ص١٢٦٨).

(٥) – حال لونه: تغير، واسودّ. الصحاح: مادة: حول (ج٢– ص١٢٦٠).

(٦) – الفاقة: الفقر، والحاجة. الصحاح: مادة: فوق (ج٢– ص١١٧٢).

(٧)– العرض: النفس، أي: بريء من أن يُشْتَمَ، أو يعاب، وقيل: الحسب. الصحاح: مادة:عرض(ج١– ص٨٥٣).

(٨) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٤٧).

(٩) – النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٤٤). بتصرف.

كيفية إرادة الثبوت بـــ(اسم الفاعل):

ــ بقرينة معنوية: نحو: قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1]، و﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾[2]؛ لأن الله تعالى متصف بهذه الصفات على الدوام. وفي هذه الحالة، لا يعتبر صفة مشبهة؛ لأن الإضافة إلى المفعول[3].

ــ أو لفظية، نحو: (زيد ضاربٌ عبدَه دائما).

ما هو اسم الفاعل الذي يضاف إلى مرفوعه:

ــ يجوز المصاغ من اللازم، بلا خلاف[4].

ــ يجوز المصاغ من المتعدي لواحد، على الأصح الراجح[5].

ــ يمتنع المصاغ من اللازم المتعدي بحرف الجر، على خلاف[6].

ــ يمتنع المصاغ من المتعدي لأكثر من واحد، بلا خلاف[7].

المصاغ من اللازم:

وذلك، نحو: (طاهر النفس)، وقول الشاعر:

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبِ النَّفْسِ رَاجِعُ[8]

و قول الشاعر:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ[9]

---

(١) – سورة الفاتحة الآية (٤).

(٢) – سورة غافر من الآية (٣).

(٣) – ينظر: التبيان للعكبري (ج١– ص١٢، ج٢– ص٣٩٧)، البسيط لابن أبي الربيع (ج٢– ص١٠٤٥).

(٤) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٤)، تميد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨١٦).

(٥) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٤).

(٦) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٥٨).

(٧) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٥٧ ــ ٢٣٥٨).

(٨) – البيت: لعبد الله بن رواحة. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٦١). ولم يعثر الباحث عليه في ديوانه.

(٩) –البيت: لرجل من طيء. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٤). لم يعثر الباحث على مَن عرَّفه.

المتعدي لواحد:

وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول: المنع، وهم الأكثرون.

الثاني: الجواز، وهم طائفة.

الثالث: التفصيل، وهم الآخرون.

فقالوا: إن حذف المفعول اقتصارا (لغير دليل)، جاز، وإلا لم يجز، وهو اختيار ابن عصفور، وابن الربيع.

قال أبو حيان: "وهو تفصيل حسن؛ لأنه إن لم يحذف المفعول، أو حذف اختصارا (لدليل)، فهو كالمثبت، فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي، والتشبيه، وهو واحد، وذلك لا يجوز"[1].

وذلك إذا أمن اللبس، (وهو التباس الإضافة للفاعل، بالإضافة للمفعول به)، نحو: (زيد نافعُ الابنِ)، ردًّا على من قال: ابن زيد ليس بنافع، أما إذا كان الكلام ابتداء، والمراد أن ابن زيد نافع لم تجز الإضافة.

ومن ذلك قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاَّمًا وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمَا[2]

الشاهد: قوله: (الراحمُ القلبِ)، وفيه إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، حيث أُمِنَ اللبس – من المعنى– من أنَّ (القلب) مفعول به.

ولا يقال في هذا النوع: إن فعله متعد في أصله، فكيف يصح تحويله إلى (صفة مشبهة)، وهي لا تصاغ إلا من اللازم

---

(١) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٥٨).

(٢) – البيت: لم ينسب لقائل. المقاصد النحوية للعيني (ج٣– ص٦٠ – ب٧٤٩)، الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٤– ب١٤٩٨).

فاللازم ثلاثة أنواع[1]:

الأول : الأصيل: بأن يكون الفعل موضوعا في أصله لازما.

الثاني: التنزيلي، أو الحكمي: بأن يحذف مفعول الفعل المتعدي حذفا غالبا في بعض حالاته، كالتي هنا.

الثالث: المحوَّل: بأن يكن الفعل متعديا، ولكنه يحول إلى صيغة (فَعُلِ) – بضم العين، وهي صيغة لازمة– ؛ لغرض معين كالمدح، أو الذم.

إذا أضيف اسم الفاعل المتعدي لواحد إلى فاعله، فالغالب حذف مفعوله، ويجوز ذكره على قلة. نحو: (زيد نافعُ الابنِ الناسَ).

"ولا داعي لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره في الجملة، بزعم أن منصوب الصفة المشبهة – إذا كان شبيها بالمفعول به – لا يزيد علي واحد، كما قرره النحاة. وقرارهم حق، فمنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد. والذي في المثال السابق – ونظائره – لم يزد علي واحد. ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل المضاف إليه الذي بعد الصفة المشبهة؛ لأن هذا المضاف إليه يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته، فاعتبروه بمنزلة الشبيه بالمفعول به. برغم أنه مضاف إليه مجرور، وبنوا على هذا عدم صحة ذكر المنصوب الآخر معه؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيها بالمفعول به.

قال الصبان في هذا الموضع: "لا داعي للأخذ بالوهم السابق، ولا بما يترتب عليه"[2]، فالصحيح عنده في هذه الصورة، وأشباهها جواز الإضافة إلي المرفوع، مع ذكر المنصوب الواحد بعده، والذي يعرب شبيها بالمفعول به.

وفي رأيه تيسير، واستبعاد لشرط أن يكون اسم الفاعل محذوف المفعول به – كما اشترطه بعضهم– "[3].

---

(١) – النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٦٧ الهامش).

(٢) – حاشية الصبان على الأشموني للصبان (ج٢– ص٤٧٤).

(٣) – النحو الوافي لعباس حسن (ج٣– ص٢٦٨).

اللازم المتعدي بحرف الجر:

نحو: (مررت برجل مارٍّ أبوه بزيد)، فأجاز الأخفش فيه التشبيه، نحو: (مارٍّ الأبِ بزيد)[1] ، واختاره ابن عصفور.

المطلب الخامس ــ مجاراتها، وموازنتها لوزن (مفعول):

إذا أريد بوزن (مفعول) المتعدي لواحد الثبوت، والدوام – ويعرف ذلك بالقرائن اللفظية، والمعنوية – فإنه يدخل تحت مسمى (الصفة المشبهة)، ويأخذ أحكامها، فيسمى معموله المرفوع (فاعلا)، وليس (نائب فاعل)، ويجوز نصبه (شبيها بالمفعول به)، لا (مفعولا به) – إن كان معرفة، أو نكرة – أو (تمييزا) – إن كان نكرة – ، كما يجوز جره بإضافته إليه[2].

فالرفع نحو:

بَثوبٍ، وَدِينَارٍ، وَشَاةٍ، وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَهُنَا رَأْسُ[3]

الشاهد: قوله: (مرفوع .... رأس). حيث رفع اسم المفعول (مرفوع) الدال على الثبوت معموله (رأس) فاعلا، إجراء له مجرى الصفة المشبهة.

والنصب نحو:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِها لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا[4]

الشاهد: قوله: (مجلوَّة وجناتها). حيث نصب اسم المفعول (مجلوّة) الدال على الثبوت (وجناتها) مفعولا به، إجراء له مجرى الصفة المشبهة.

---

(١) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٥٨).

(٢) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٥)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٤٩٩)، شرح التصريح للشيخ خالد (ج٣– ص٢٤٥).

(٣)ــ البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٢٨).

(٤)ــ البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٠). اللغة: ترع: تفزع. الروع: الفزع. (الصحاح: مادة: (روع). ج٢– ص٩٤٧).

والإضافة نحو:

تَمَنَّى لِقَايَ الْجُونُ مَغْرُورُ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثَمَّتَ عَرَّدَا[1]

قال ابن مالك: "والأصح أن يجعل (اسم مفعول) المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقا"[2].

وقال ناظر الجيش: "..... وعني بقوله: (مطلقا)، أنه يرفع السببي، وينصبه، ويجره، بشروطه المعتبرة على ما تقرر في غير (اسم المفعول)، فيجيء فيه ما هو قويٌّ، وما هو ضعيف"[3].

وقال أبو حيان: "قول المصنف[4]: "والأصح"، يدل على خلاف في المسألة، ولا نعلم أحدا منعها"[5].

---

(١) ــ البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٢). اللغة: عرَّدَ الرجل تعريدا، إذا فَرَّ. الصحاح: مادة: عرد (ج١– ص٤٣١). الجون: الأخ. ارتاع: تفزَّع. عرد: فرّ. لسان العرب: مادة: جون (ج٥– ص٥٣٣)، مادة: روع (ج٣– ص٦٨٨)، مادة: عرد (ج٢– ص٢١٥).

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٧٠).

(٣) – تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨١٨).

(٤) – يعني: (ابن مالك).

(٥) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣٥٩)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٨١٨).

الفصل السادس

اِسْمُ التَّفْضِيلِ

ويشتمل على مبحثين:

الأول ـ التعريف به.

الثاني ـ صوره البنيويّة .

المبحث الأول

التَّعْرِيفُ بِهِ

المطلب الأول ــ تعريفه:

اسم التفضيل[1]: اسم مشتق مصوغ للدلالة على زيادة موصوفه على ما بعده، في حدث ما يشتركان فيه، مدلول عليه بلفظ التفضيل، أو به مع ما يميزه، من حدث منصوب بعده، ويكون على مثال: (أفعل)، فهو تفضيل؛ ليدل على الزيادة في الصفة، لا ليدل على الصفة في ذاتها؛ لأنه قد يكون من الصفات القبيحة المكروهة، كما يكون من الصفات الحسنة المحببة. فالمقصود بالمفاضلة الزيادة مطلقا، فيقال: (زيد أقبح من عمرو)، كما يقال: (زيد أفضل من عمرو).

وقد يسمى: بـــ(أفعل التفضيل)؛ لأنه يلزم وزن أفعل غالبا. ومن يميل إلى اختيار مصطلح (اسم التفضيل)، يميلون إلى ذلك ليشمل كلاّ من (خير، وشرّ)، فهما ليسا على زنة (أفعل)، حقيقة، بل تقديرا، وقد يسمى: بـــ(اسم الزيادة)؛ للزيادة المشار إليها.

أركان التفضيل: للتركيب التفضيلي ثلاثة أركان هي:

الأول ــ المفضّل وهو الاسم الذي زاد في الصفة عن الآخر، ويكون موصوفا باسم التفضيل، ومذكورا قبله، سواء أكانت هذه الوصفية عن طريق الخبر، أم النعت،أم الحال، فالخبر، نحو: (زيد أفضل من عمرو)، والنعت، نحو: (هذا زيد الأكبر)، والحال نحو: (عاد زيد من رحلته أكثر علما).

---

(١) – الكتاب لسيبويه (ج١ – ص ٢٠٢ / ٢٠٥)، شرح المفصل لابن يعيش (ج6– ص١٣٤)، الإيضاح لابن الحاجب (ص٣٨٣)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤١٧)، شرح الكافية لابن مالك (ج١– ص٢٨٨)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٥١٣)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣١٩)، شذور الذهب لابن هشام (ص٤٢٠)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٣– ص٢٥٦)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ص٤٢١) ، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٥٥)، شرح التصريح خالد الأزهري (ج٣– ص٣٣٧)، حاشية الصبان للصبان (ج٣– ص٦٧)، النحو العربي لإبراهيم بركات (ج٣– ص٥٦٢).

الثاني ــ المفضّل عليه:

وهو الاسم الذي زيد عليه في الصفة، و يكون مذكورا بعد اسم التفضيل، نحو: (عمرو)، في: (زيد أعلم من عمرو).

الثالث ــ **اسم التفضيل:** وقد سبق تعريفه.

المطلب الثاني ــ الجانب المعنوي لاسم التفضيل:

يجب أن يكون المفضّل، والمفضل عليه مشتركين في المعنى الذي يتضمنه اسم التفضيل، فاسم التفضيل إنما هو صفة تزن نسبيا، بين مفضل زائد فيها، على مفضل عليه، أقلّ فيها من المفضل، فلا يقال:(الماء أروى من الخبز)؛ لأن الخبز ليس من وظيفته الإرواء،ولكن يقال:(الماء أروى من اللبن)؛لأن اللبن من وظيفته الإرواء.

وقد تعد النسبة التفضيلية، في الصفة المذكورة في اسم التفضيل تقديرية، تبعا لمعنى المفضل، والمفضل عليه، ويكون اسم التفضيل – حينئذ – يحمل صفة مساعدة؛ لبيان أقلهما في معنى يشتركان فيه، وإن كان مكروها فيكون مفضلا، ويكون معنى اسم التفضيل مناقضا تماما للصفة التي يشتركان فيها.

فيقال في البغيضين: (هذا أحب من هذا)، وفي الشرّين: (هذا خير من هذا)، وفي الصعبين: (هذا أسهل من هذا)، وفي القبيحين: (هذا أحسن من هذا). وهذا بمعنى أقلّ بغضا، وأقلّ شرّا، وأقلّ صعوبة، وأقلّ قبحا. فهو إيثار لأحد المكروهين.

ويعبر ابن مالك عن ذلك بقوله: "فإن ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة، قدرت المشاركة بوجه ما"[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[2] حيث اسم التفضيل –هنا– ليس على بابه من التفضيل، فكلّ من المفضل، والمفضل عليه شرّ، ومكروه، فآثر أحد الشرّين، وهو السجن، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم ــ: "لأن يجلس أحدكم على جمرة، خير له من أن يجلس على قبر"[3].فكلاهما مكروه، واختير أحدهما. ومنه قول الراجز:

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك (ج ٢ – ص ٤٢١) .

(٢) – سورة يوسف من الآية (٣٣) .

(٣)– صحيح مسلم كتاب:الجنائز ٣٣ باب:النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه(ص٤٤١ــح٩٦، {٩٧١}).

أَظَلُّ أَرعَى، وَأَبِيتُ أَطْحَنُ الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ [1]

الشاهد: أنه آثر الموت على الحياة الصعبة.

المطلب الثالث ــ صوغه، وبناؤه :

اسم التفضيل يصاغ على وزن (أفعل) مطلقا، دالا على الإفراد والتذكير، فإن جاز في التركيب استخدامه للأنثى، فإنه يكون على مثال: (فعلى)، وإن جازت مطابقته لموصوفه، فإنه يثنى ويجمع. وكل ذلك سيتضح فيما سيأتي مفصلا.

لا يصاغ اسم التفضيل إلا مما توافرت فيه الشروط الثمانية الآتية[2]:

الأول ــ أن يكون له فعل:

فلا يصاغ من معنى لم يسمع له فعل، فلا يصاغ من مثل: (غير، وسوى). ولا يقال: (هو أكلب منه)، من الكلب، ولا (أحمر منه)، من الحمار.

الثاني ــ أن يكون فعله ثلاثيّا:

وقد نُسِبَ إلى سيبويه، والمحققين من أصحابه إجازته في وزن (أفعل) الرباعي، نحو: (هو أعطاهم للدراهم)، من (أعطى)[3].

الثالث ــ أن يكون فعله متصرفا:

فلا يأتي من فعل جامد، نحو:(عسى، ونعم، وليس، وحبّ، وهبْ، وتعلّمْ)، ولا من فعل ناقص التصرف، نحو: (يَزَرُ، ويَدَعُ)، حيث استغني عن ماضيهما بماضي (يترك)[4].

---

(١)– البيت: لم يهتد الباحث إلى قائله. شرح التسهيل لابن مالك(ج٢– ص٤٢١)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٦٣).

(٢) – ينظر : الكتاب لسيبويه (ج ٤ – ص ١٠٠)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤١٧)، شرح الكافية لابن مالك (ج١– ص٢٨٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٣١٩)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٥٥)، شرح التصريح خالد الأزهري (ج٣– ص٣٣٧).

(٣) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤١٨)، ارتشاف الضرب لأبي حيان(ج٤–ص٢٠٧٨)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٤٢).

(٤) ــ شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤١٢)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٤– ص٢٠٧٩)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٣٩) شرح التصريح خالد الأزهري (ج٣– ص٣٠٨)، يوجد بحث في ثلاث صفحات؛ لإثبات ماضي، ومصدر هذين اللفظين. ينظر: (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني (ص٣٣).

الرابع ــ أن يكون فعله تاما:

فلا يتأتى من فعل ناقص، نحو: (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظنّ وأخواتها).

الخامس ــ أن يكون فعله مثبتا:

فلا يصاغ من منفي بالسلب، أي بوجود أداة نفي.

السادس ــ أن يكون فعله مبنيّا للمعلوم (للمفعول):

فلا يصاغ من مبني للمجهول، إلاّ إذا كان الفعل لم يسمع إلا مبنيّا للمجهول، فأجازه بعضهم، نحو: (هو أزهى من ديك)[١]، من (زُهِيَ)[٢] ، و(هو أعنى بحاجتك)، من (عُنِيَ).

وفي الصحاح: "وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به، وإن كان بمعنى الفاعل، مثل: قولهم: (زُهِيَ الرجلُ، وعُنِيَ بالأمر، ونُتِجَتِ الشاةُ، والناقةُ)، وأشباههما"[٣].

وقال ابن الناظم: "وعلى هذا إذا كان الالتباس مأمونا، مثل: أن يكون الغالب ملازما للبناء للمفعول، نحو: وُقِصَ الرجلُ[٤]، وسُقِطَ في يده[٥]، لكان بناء (فعل التعجب)[٦] منه خليقا بالجواز"[٧].

وأجازه ابن مالك مطلقا إذا أمن اللبس، فقال: "وعندي أن صوغ (فعل التعجب)، و(أفعل التفضيل)، من فعل المفعول الثلاثي – الذي لا يلبس بفعل الفاعل– لا يُقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده؛ لعدم الضائر، وكثرة النظائر"[٨].

---

(١) – مجمع الأمثال للميداني (ج١– ص٤٥٩).

(٢) – زهي: الرجل، فهو مزهُو، أي: تكبَّر. الصحاح: مادة: زها (ج٢– ص١٧٢٤).

(٣) – الصحاح: مادة: زها (ج٢– ص١٧٢٥).

(٤) – وقص الرجل : كسرت عنقه . القاموس المحيط : مادة : وقص (ص ٦٣٤) .

(٥) – سقط في يده : زلَّ ، وأخطأ ، و ندم ، وتحير . القاموس المحيط : مادة سقط (ص ٦٧١) .

(٦) – التعجب والتفضيل سيان فيما يصاغان منه .

(٧) – شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك (ص ٣٣٠) .

(٨) – شرح التسهيل لابن مالك (ج ٢ – ص ٤١٣).

السابع ــ ألاّ يكون الوصف منه على مثال:(أفعل) للمذكر، (فعلاء) للمؤنث.

ويكون ذلك في الألوان، نحو: (أحمر، حمراء)، والعيوب الظاهرة، نحو: (أعرج، عرجاء)، والباطنة، نحو: (أحمق، حمقاء)؛ وذلك لأن هذه الأوزان قد جاءت منها الصفات المشبهة[1]، وقيل: لأن الأوان، والعيوب ثابتة، فهي كالأعضاء، وقيل : لأن أصلها غير ثلاثي. نحو: (احمرَّ، واسودَّ، واحولَّ، واعورَّ)، والعيوب منها ما لا يتفاوت كالعمى، وحمل الباقي على هذا، وقد أجاز الكوفيون من الألوان الأسود، والأبيض؛ لأنهما أصل الألوان[2].وجوَّزه بعضهم في العيوب الظاهرة، دون الباطنة.

الثامن ــ أن يكون فعله قابلا للتفاوت:

أي: أن يكون معناه قابلا للزيادة، والنقصان، فيقبل الكثرة، ولذلك فإنه لا يُبنى من مثل: (مات، وفني، وهلك، وغرق، وحَدَثَ)، ونحوهم.

وما بني من غير هذه الشروط الثمانية فيعتبر شاذّا[3].

كيفية التفضيل فيما لا تتوافر فيه الشروط:

بدءا يجب أن نعرف أنّ التفضيل لا يصاغ من معنى ليس له فعل، أو كان فعله ناقصا، أو جامدا، أو لا يتفاوت. وما كان غير ذلك فيصاغ منه كالآتي:

أولا ــ إذا كان الفعل زائدا على ثلاثة أحرف، أو كان الوصف منه على مثال: (أفعل فعلاء)، فإنه يستعان بفعل مناسب في المعنى، تتوافر فيه الشروط، فيُؤتى منه باسم التفضيل، ثم يُمَيَّز بالمصدر الصريح من المعنى، أو الصفة المراد بها التفاضل، نحو: (هو أقلّ إهمالا)، و (هذا أنصع بياضا).

وقد يُتلى اسم التفضيل بالمصدر المؤول، نحو: (هو أقلّ أن يهمل). ويكون المصدر المؤول – حينئذ – منصوبا على نزع الخافض على الأرجح.

ثانيا ــ إذا كان الفعل مبنيا للمجهول،أو منفيا،فإن اسم التفضيل المصوغ من الفعل المساعد المناسب،يُميَّز بالمصدر المؤول من الصفة المراد تفاضلها،نحو:(إنه أجدر أن يكافأ، وأولى ألاّ يهمل).

---

(١)– ينظر: (ص٨٣) من هذا البحث.

(٢) – ينظر: الكتاب لسيبويه (ج٤– ص٩٧)، الإنصاف لابن الأنباري (ج١– ص١٣٧ــ م١٦)، شرح المفصل لابن يعيش (ج6– ص١٣٤)،)، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ص٣٨٤)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص٥١٥)، شرح الكافية ليعقوب حاجي عوض (ص٩٦٢).

(٣) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤١٧).

المبحث الثاني

صُوَرُهُ الْبِنْيَوِيَّةُ

الصور البنيويّة لاسم التفضيل في التركيب:

يأتي اسم التفضيل بنيويّا على أربع صور. يختلف مبناها في كل صيغة منها عن الأخرى، وبناء على ذلك تختلف كيفية تصرفه، واحتمالاته، وذلك كالآتي:

المطلب الأول ــ أن يكون مقرونا بـــ(أل):

ويكون اسم التفضيل – حينئذ – صفة للمفضل، ويلزمه – تركيبيا – أمران[1]:

ــ أن يطابق موصوفه المفضل في العدد، والجنس.

ــ امتناع اقترانه بـــ(مِنْ) التي تدخل على المفضل عليه، حيث لا يذكر المفضل عليه؛ لأن وجود (أل) أغنى عنه؛ ولأن (مِنْ) تقتضي التفضيل على المجرور بها لا غير. أما ذكر (أل)، فإنه يقتضي دخول المفضل عليه بـــ(مِنْ)، وغيره، فيقال: (أقبل زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات، أو الفضّل). وقد شذّ في ذلك قول الشاعر:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً وَإِنَّمَا الْعِـــزَّةُ لِلْكَـــــــاثِرِ [2]

الشاهد: قوله: (بالأكثر منهم). حيث جمع بين (أل) الداخلة على أفعل التفضيل، وبين (مِنْ) الداخلة على المفضل عليه.

وإذا كانت (مِنْ) داخلة على غير المفضل عليه، فإنه يجوز اجتماعها مع اسم التفضيل المعرف بـــ(أل)، كقول الشاعر:

---

(١) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج٦– ص١٤١)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٢٦).

(٢) – البيت خزانة الأدب للبغدادي (ج ٨ – ص ٢٥٤) . اللغة: الحصى: العدد، والمراد به هنا عدد الأعوان، والأنصار، للأعشى وإنما أطلق الحصى على العدد؛ لأن العرب أمّيون لا يعرفون الحساب بالقلم، وإنما كانوا يعدون بالحصى،وبه يحسبون المعدود،واشتقوا منه فعلا،فقالوا: أحصيت. خزانة الأدب للبغدادي (ج٨– ص٢٥٥).

فَهُمْ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ، وَهُمْ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ[1]

الشاهد: قوله: (الأقربون من كل خير، والأبعدون من كل ذم).

حيث جمع بين (أل) الداخلة على افعل التفضيل، وبين (مِنْ) غير الداخلة على المفضل عليه.

المطلب الثاني ــ أن يكون مجردا من (أل)، والإضافة:

و يلزمه – حينئذ – أمران:

ــ أن يلزم الإفراد، والتذكير.

ــ أن يتبع بحرف الجر (مِنْ)، جارّا للمفضل عليه، فيقال: (زيد أفضل من عمرو)، و(الزيدان أفضل من العَمْرَيْنِ)، و(الزيدون أفضل من العَمْرِينَ)، و(هذه الفتاة أفضل من الأخرى)، و(هاتان الفتاتان أفضل من الأخريين)،و (هؤلاء الفتيات أفضل من الأخريات).

قد يفصل في هذا التركيب بين (مِنْ)، واسم التفضيل بواحد من ثلاثة:

الأول ــ معمول اسم التفضيل، ومنه قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ ﴾[2]، حيث فصل بين اسمي التفضيل (أولى)، و(من) بشبهي الجملة (بالمؤمنين)، و(في كتاب الله).

ومنه قول الشاعر:

فَلأَنْتَ أَسْمَحُ لِلْعُفَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عِنْدَ الشَّصَائِبِ مِنْ أَبٍ لِبَنِينَا[3]

الشاهد: الفصل بين (أسمح..... ومن)، بمعمول أسمح.

---

(١)– البيت : للكميت ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٣٢١).

(٢)– سورة الأحزاب من الآية (٦) .

(٣)– البيت لم يهتد الباحث إلى قائله. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٢٠)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٦٢). اللغة : الشصائب : الشدائد . (القاموس المحيط : مادة : (شصب) . ص ١٠١).

وقول الشاعر:

مَازِلْتُ أَبْسَطَ فِي غَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو، وَمِنْ هَرِمِ[1]

الشاهد: الفصل بين (أبسط ..... ومن)، بمعمول أبسط.

الثاني ــ لو، وما اتصل بها، نحو: (العلم خير – لو كان صاحبه على خلق– من المال). ومنه قول الشاعر:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ – لَوْ بَذَلْتِ لَنَا– مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ[2]

الشاهد: الفصل بين (أطيب ..... ومن)، بـــ(لو بذلت لنا).

الثالث ــ النداء، نحو: (محمد أفضل – يا أحمد – من سمير).

ومنه قول الشاعر:

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ – يَا فَرَزْدَقُ – مِنْكُمْ لَيْلاً، وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَارَا[3]

الشاهد: الفصل بين (أخبث ..... ومن)، بـــ(يا فرزدق).

المطلب الثالث ــ أن يكون مضافا إلى نكرة:

يلزم هذا التركيب ثلاثة أمور:

الأول ــ يلزم اسم التفضيل الدلالة على الإفراد، والتذكير.

الثاني ــ أن يطابق المضاف إلى اسم التفضيل المفضل الموصوف في النوع، والعدد، وبخاصة الاسم الجامد.

الثالث ــ أن يكون المضاف إلى اسم التفضيل مطابقا للمفضل، في جنسه من العقل، وعدمه، أي: أن يكون شيئا المفضل بعض منه. أما غير ذلك فلا يصح، وذلك نحو: (علي أشجع رجل)، و(العليان أشجع رجلين)، و(العليّون أشجع رجال)،

---

(١) – البيت: لم يهتد الباحث إلى قائله. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٢٠)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٦٢).

(٢) ــ البيت: بلا نسبة: (الدرر اللوامع) للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٧). اللغة: موهبة: السحابة، وغدير ماء صغير. القاموس المحيط: مادة: وهب (ص١٤٣).

(٣) – البيت لجرير. الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢– ص٣٣٨).

و(سعاد أنصت فتاة)، و(السعادان أنصت فتاتين)، و(السعادات أنصت فتيات).

ومعنى التركيب: علي أشجع من كل واحد، والعليان أشجع من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما، والعليّون أشجع من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم .... وهكذا، فحذف (من كل)، وأضيف اسم التفضيل إلى ما كان مضافا إليه[١].

فإذا كان المضاف إلى اسم التفضيل مشتقا، فإنه يجوز إفراده دون النظر إلى تثنية المفضل،أو جمعه،والجمهور يوجبون المطابقة.وقد ورد الوجهان في قول الشاعر:

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ[٢]

ولأن الجمهور يوجبون المطابقة، فإنهم يؤولون كل ما جاء على غير ذلك، حيث يقدرون محذوفا قبل النكرة المضافة، يكون مطابقا في العدد للموصوف المفضل، أو يقدرون المحذوف قبل الموصوف المفضل، يكون مطابقا في العدد للنكرة المضافة. ففي البيت السابق يقدرون (ألأم طاعم) بـــ(ألأم فريق طاعم)، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾[٣]. ولا تكونوا أول فريق كافر به. وفي نحو: (الرُسُل أول داخل الجنة)، أي: الرسل أول فريق داخل الجنة، أو جمع الرسل أول داخل الجنة.

مسألة:

إذا عطفت على اسم التفضيل المضاف إلى نكرة، مضافا إلى الضمير العائد عليها، جاز في الضمير المطابقة، وعدمها، والمطابقة أرجح ، وأوقع، وأكثر قبولا، نحو: (محمد أفضل رجل، وأعقله)، و(هند أحسن فتاة، وأكمله)، أو (أكملها)، و(المحمدان أكرم رجلين، وأشجعه)، أو (أشجعهما).

المطلب الرابع ــ أن يكون مضافا إلى معرفة:

ويلتزم البصريون أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، لا يكون إلا بعض

---

(١)- شرح التسهيل لابن مالك (ج ٢ – ص ٤٢٩) .

(٢)– البيت: لرجل جاهلي النوادر لأبي زيد (ص١٥٢).

(٣) – سورة البقرة من الآية (٤١) .

ما أضيف إليه، فلا يجوز عندهم نحو: (يوسف أحسن إخوته)؛ لأنه ليس منهم، وأجازه الكوفيون.

وفي هذا التركيب تجوز المطابقة، وعدمها، وعدم المطابقة أرجح[١]، نحو: (محمد أكرم الناس)، و(المحمدان أكرم الناس)، أو(أكرما الناس)، و(المحمدون أكرم الناس)، أو(أكرمو الناس)، أو(أكارم الناس)، و(هند أفضل الفتيات)،أو(فضلى الفتيات)، و(الهندان أفضل الفتيات)، أو (فضليا الفتيات)، و(الهندات أفضل الفتيات)، أو (فضلى الفتيات).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾[٢].اسم التفضيل (أراذل) جمع (أرذل)، وقد جاء مطابقا. وكذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ﴾[٣]، اسم التفضيل (أكابر) جمع (أكبر)، وقد جاء مطابقا. وجاء غير مطابق في قوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾[٤]، وفي قول الرسول -صلى الله عليه، وسلم- : "ألا أخبركم بأحبكم، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحسنكم خلقا"[٥]. حيث أفرد (أحب، وأقرب، وأحسن)، وكلها أسماء تفضيل مضافة إلى معرفة.

المطلب الخامس ــ الأثر الإعرابي لاسم التفضيل:عمل اسم التفضيل الرفع

يعمل اسم التفضيل عمل الفعل، من حيث الرفع، لكن لأن اسم التفضيل يشبه (أفعل) المتعجب به، كان قاصرا عن الصفة المشبهة في العمل، حيث إنه يرفع الفاعل، لكن أكثر فاعله يكون ضميرا مستترا فيه. ثم هو يرفع الظاهر في موضعين:

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٢٦)، شرح الشذور لابن هشام (ص٤٢٣)، شرح التصريح لخالد الأزهري (ج٣– ص٣٥٢).

(٢) – سورة هود من الآية (٢٧) .

(٣) – سورة الأنعام من الآية (١٢٣) .

(٤) – سورة البقرة من الآية (٩٦) .

(٥) – المسند. للإمام أحمد بن حنبل (ج٢– ص٦١٠ــ ح٦٧٤٧، ص٦٧٩ــ ح٦٧٩ــ ح٧٠٥٦).

الأول ــ ذكره سيبويه بهذا المثال: "مررت بعبد الله خيرا منه أبوه"، وذكر أنها لغة رديئة[١].

الثاني ــ وهو عند جميع العرب مذكور في القول العَلَم على ذلك، وهو ما اشتهر بـــ(مسألة الكحل): "ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ"[٢].

حيث اسم التفضيل (أحسن)، وهو نعت لرجل منصوب رفع الاسم الظاهر (الكحل)، فالتقدير: (ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل منه كحسنه في عين زيد). (في عينه) شبه جملة متعلقة بـــ(أحسن)، ويجوز أن تكون حالا من (الكحل). (منه) شبه جملة متعلقة بـــ(أحسن). (في عين) شبه جملة حال من الضمير في (منه).

وما ورد منه في التجريد الصريح ثلاثة أحاديث:

ــ حديث: عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "ما رأيتُ أحدا أشدَّ عليه الوجعُ من رسول ــ الله صلى الله عليه ، و سلم ــ"[٣].

ــ حديث: عن عبد الله – رضي الله عنه – قال: (ورفعه)[٤]" لا أحدَ أغيرُ من الله؛ ولذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها، وما بطن، ولا شيءَ أحبُّ إليه المدحُ من الله؛ ولذلك مدح نفسه"[٥].

ــ حديث: "جاءت هند بنت عتبة، فقالت: يا رسول الله، ما كان – على ظهر الأرض – مِنْ أهلِ خِبَاءٍ[٦] أحبَّ إليَّ أنْ يَذِلُّوا مِنْ أهلِ خِبَائِك، ثم ما أصبح – اليومَ

---

(١) – الكتاب لسيبويه (ج ٢– ص ٣٤) .

(٢) ــ الكتاب لسيبويه (ج٢ــ ص٣١)، المقتضب للمبرد (ج٣ــ ص٢٠٣)، شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٣٢)، شرح الشذور لابن هشام (ص٤٢١)، شرح التصريح لخالد الأزهري (ج٣– ص٣٥٥).

(٣) – التجريد الصريح ٦٧ ــ كتاب المرضى – باب: شدة المرض ؟ (ج٢– ص٥٢٠– ح١٩٥٢).

(٤) – أي : نسبه إلى النبي صلى الله عليه، وسلم. ينظر: تعريف الحديث المرفوع (ص ١٧) .

(٥)– التجريد الصريح ٥٧ ــ كتاب التفسير. سورة الأنعام– باب: قوله تعالى: "ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها، وما بطن. (ج٢– ص٤٦٣– ح١٧٤٣).

(٦) – الخباء : من الأبنية لسان العرب : مادة: خبأ (ج١– ص٨٢).

على ظهر الأرض – أهلُ خِبَاءٍ أحبَّ إليَّ أنْ يَعِزُوا مِن أهلِ خِبَائك ....."[1].

هذا الحديث يحتاج بعضه إلى إعراب :

مِنْ : من قوله : (من أهل خباء) زائدة [2].

أهلُ : اسم كان .

أحبَّ : خبر كان .

أنْ يذلوا: أن مصدرية ناصبة، والجملة مصدر مؤول: والقدير: (ذلُّهم).

فجملة: (أن يذلوا)، في محل رفع فاعل لاسم التفضيل (أحبَّ).

وتقدير الجملة: (ما كان أهلُ خباءٍ أحبَّ إليَّ ذلُّهم، من أهلِ خبائك).

أن يعزوا: نفس الكلام في (أن يذلوا).

وتقدير الجملة: (ما أصبح أهلُ خباءٍ أحبَّ إليَّ عزُّهم من أهل خبائك).

ويلحظ أن في هذا التركيب خمس قرائن لا بدّ من توافرها، حتى يرفع اسم التفضيل فاعله الظاهر، وهي:

الأولى ــ أن يصح أن يحل الفعل محل اسم التفضيل.

الثانية ــ أن يسبق بنفي؛ لأن النفي هو الذي يهيئ للفعل أن يقع موقع اسم التفضيل، أما الإثبات فإنه لا يتيح ذلك، حيث يذهب معنى التفضيل، نحو: (رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل منه في عين زيد). نجد أن المعنى قد تغيَّر.

الثالثة ــ أن يكون المعمول المرفوع أجنبيا ليس سببيّا.

الرابعة ــ أن يكون المعمول مفضلا على نفسه باعتبار آخر، أي غير الاعتبار الذي كان في المفضل عليه، فهو مفضل، ومفضل عليه، لكنه مفضل في موقع من التركيب، يكون أسبق، ومفضل عليه في موقع آخر من التركيب، يكون بعد اسم التفضيل.

---

(١)– التجريد الصريح ٥٥ ــ كتاب فضائل الصحابة – باب: ذكر هند بنت عتبة. (ج٢– ص٤٠٥– ح١٥٧٦).

(٢) – ينظر : (مغني اللبيب) لابن هشام (ج ٢ – ص ٦١٥ ، ٦١٦).

الخامسة ــ أن يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس سابق عليه.

ومن الشواهد على مسألة الكحل: حديث: "ما من أيام أحبَّ إلى الله - عزّ، وجل - فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة"(١).

الشاهد: اسم التفضيل (أحبّ) رفع الاسم الظاهر (الصوم)، مع وجود القرائن السابقة.

ــ وقول الشاعر:

مَا عَلِمْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ مِنْكَ يَا بْنَ سِنَانِ(٢)

الشاهد: اسم التفضيل (أحب) رفع الفاعل (البذل). مع وجود القرائن لذلك.

ــ وقول الشاعر:

لاَ قَوْلَ أَبْعَدُ عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَنْ نَهْيِ الْخَلِيِّ عَنْ الْغَرَامِ مُتَيَّمَا(٣)

الشاهد: اسم التفضيل (أبعد) رفع الفاعل (نفع). مع وجود القرائن لذلك.

ــ ومثل لها في الكتاب بـــ "ما رأيت رجلا أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه"(٤).

مسائل:

أولا- قال ابن مالك:"ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بـــ(أفعل التفضيل) إلا بعد نفي،ولا بأس باستعماله بعد نهي،أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك:(لا يكن غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك)،و(هل في الناس رجل أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسن لا يمنّ بمنّة)"(٥)،والتقدير: ليس في الناس رجل،ولم يرتضِ هذا أبو حيان،فقال عنه: "والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه؛ إذ رفع (أفعل التفضيل) للظاهر، هو على سبيل الشذوذ، على أن إلحاق ما ذكر ظاهر في القياس"(٦).

---

(١)- سنن ابن ماجة ٨- كتاب: الصيام ــ ٢٩ - باب: العشر. (ص٣٣٧ــ ح١٧٢٧).

(٢)- البيت: لم ينسب لقائل. الدرر اللوامع للشنقيطي (ج٢- ص٣٣٦).

(٣) – البيت : لم يهتد الباحث إلى قائله. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢- ص٤٣٢)، التمهيد لناظر الجيش (ج٦- ص٢٦٩٤).

(٤) – الكتاب لسيبويه (ج ٢ – ص ٣١) .

(٥) – شرح التسهيل لابن مالك (ج ٢ – ص ٤٣٥) .

(٦) – ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج ٥ – ص ٢٣٣٧).

وحاول ناظر الجيش التوفيق بين الرأيين، فقال: "ولا شك أن ما ذكره المصنف[١]، لا مانع منه، من حيث الصناعة النحوية، كيف، ولا فرق في المعنى بين النهي، والاستفهام المراد به النفي، وبين النفي الحقيقي"[٢].

قال الباحث: هذا التوفيق غريب؛ لأنه يشعر بجواز ذلك في الدراسةً النحويّةً فقط، من غير استعماله في الأساليب، والتعابير. وهل دراسة النحو إلا من أجل تصحيح أسلوب المتحدث، وفهم مراد المتكلم.

ثانيا ــ قد جاء أن المفضل يسبق المفضل عليه إلا في تراكيب الاستفهام، لكن في هذا التركيب يسبق المفضل عليه المفضل دائما، فالمفضل عليه يأتي أولا في سياق النفي؛ لذا لزم النفي، ويذكر المفضل أخيرا.

ثالثا ــ قد يستغنى عن المفضول المجرور المتأخر؛ لفهمه من السياق، أو للعلم به، ومنه قول الشاعر:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ، وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيًا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخَوَفَ إِلاَ أَنْ يَقِيَ اللهُ سَارِيَا[٣]

التقدير: (ولا أرى واديا أقل به ركب منه بوادي السباع).

الشاهد: حذف (منه).

ومنه قول الآخر :

مَا إِنْ رَأَيْتُ كَعَبْدِ اللهِ مِنْ أَحَدٍ أَوْلَى بِهِ الْحَمْدُ فِي وَجْدٍ وَإِعْدَامِ[٤]

التقدير: (أولى به الحمد من غيره). والشاهد: حذف (من غيره).

---

(١) – يعني : (ابن مالك) .

(٢) – تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج ٦ – ص ٢٧١١) .

(٣) – البيتان: لسحيم بن وئيل. خزانة الأدب للبغدادي (ج٨ – ص٣٢٩) . اللغة: تأيّاً، وتئيّة: توقّف، وتمكّث. الصحاح: مادة: أيي نحو: (حيي، وعيي) (ج٢– ص١٦٥٩). وهو (تَفْعِلَةٌ) من (أيي).

(٤) – البيت: لم يهتد الباحث إلى قائله. شرح التسهيل لابن مالك (ج٢– ص٤٣٣)، التمهيد لناظر الجيش (ج٦– ص٢٦٩٥).

مسألة:

هناك حديث يستدل به النحاة، في رفع اسم التفضيل الفاعل (مسألة الكحل)، وهو: "ما مِن أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ، منه في عشر ذي الحجة"[١].

والشاهد عندهم، أن اسم التفضيل (أحبّ)، رفع الفاعل (الصوم).

ومن ضمن تخريجاتهم له، يقولون أخرجه البخاري.

والرواية التي وجدها الباحث في (التجريد الصريح)، هي:

"ما العملُ في أيامٍ أفضلُ منها في هذا العشر، قالوا: ولا الجهاد؟ قال: ولا الجهاد، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه، وماله، فلم يرجع بشيء"[٢].

و اسم التفضيل – هنا – وهو (أفضل)، لم يرفع فاعلا ؛ لذلك لم يورد الباحث هذا الحديث ضمن أحاديث: عمل اسم التفضيل في (التجريد الصريح).

---

(١) ــ تقدم تخريجه (ص 115) .

(٢) – التجريد الصريح ١٣ ــ كتاب العيدين – باب: فضل العمل في أيام التشريق. (ج١– ص١٣٨– ح٥٣٤).

الفصل السابع

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ

ويشتمل على مبحث واحد:

تعريفها، وعملها .

مبحث

تَعْرِيفُهَا، وَعَمَلُهَا

المطلب الأول ــ التعريف بها:

أسماء الأفعال[١] كلمات وضعت في اللغة على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها[٢]، فإذا قلنا: إن (هيهات) اسم فعل، فإنه يكون اسما للفظ الفعل (بَعُدَ) ويكون دالا عليه. لكن لماذا لم تغنِ هذه الأفعال عن أسماء الأفعال الدالة عليها، بحيث تهمل في الاستعمال اللغوي ؟

يذكر ابن يعيش: أن الغرض من أسماء الأفعال هو الإيجاز، والاختصار ونوع من المبالغة "ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد، والواحدة، والتثنية، والجمع بلفظ واحد، وصورة واحدة"[3].

فيقال: (صَهْ) بمعنى (اسكت) يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات. وكذلك (مَهْ) بمعنى (انكفف)، ومنه حديث: عن عائشة – رضي الله عنها – أن النبي – صلى الله عليه، وسلم – دخل عليها، وعندها امرأة، فقال من هذه؟ قالت: فلانة، تذكر من صلاتها، قال: مَهْ، عليكم بما تطيقون ....."[٤].

---

(١) ــ ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص٢٤٢/ ج٤– ص٢٢٩)، المقتضب للمبرد (ج٣– ص١٦٣)، المقتصد للجرجاني (ج١– ص٥٠٦)، شرح المفصل لابن يعيش (ج4– ص١٧٢)، المقرب لابن عصفور (ص١٩٨)، شرح الكافية لابن مالك (ج٢– ص٦٠)، شرح الألفية لابن الناظم (ص٤٣٥)، شرح الكافية للرضي (ج٣– ص١٦٣)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج٥– ص٢٢٨٩)، أوضح المسالك لابن هشام (ج٤– ص٧٥)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٨– ص٣٨٣٥)، شرح الكافية ليعقوب حاجي عوض (ص٨٢٩)، شرح التصريح خالد الأزهري (ج٤– ص٣)، حاشية الصبان على الأشموني للصبان (ج٣– ص٣٠٢)، النحو العربي لإبراهيم بركات (ج٣– ص٣٧٠)،

(٢) ــ شرح المفصل لابن يعيش (ج4– ص١٧٢).

(3) ــ شرح المفصل لابن يعيش (ج4– ص١٧٢).

(٤) – التجريد الصريح٢ ــ كتاب الإيمان – باب: أحبّ الدين إلى الله أدومه. (ج١– ص٢٤– ح٤٠).

وحديث: "مروا أبا بكر، فليصل بالناس، قالت عائشة: فقلت لحفصة: قولي له: إن أبا بكر إذا قام في مقامك، لم يُسْمِع الناس من البكاء، فمر عمر، فليصل للناس، ففعلت حفصة، فقال رسول الله – صلى الله عليه، وسلم– : مَهْ، إنكن لأنتن صواحب يوسف ....."[1]. بمعنى انكففوا، وانكففن.

ويقال بالفعل: اسكت، واسكتا، واسكتوا، واسكتن، واسكتي، ذلك إلي جانب معني المبالغة الكامن في (صه)، فمعناه اسكت سكوتا تاما، أو كثيرا، أو غير ذلك مما يدل علي المبالغة.

المطلب الثاني ــ حــدُّهــا:

أسماء الأفعال أسماء نائبة عن أفعال ملاقية لها في معانيها الحدثيَّة، وأزمانها، أي هي أسماء لمسميات هي أفعال؛ ولذلك فإنها تنوب عن هذه الأفعال في معانيها، وأزمانها، وعملها.

ومنهم من يجعل أسماء الأفعال خالفة الفعل، أي خليفته، ونائبة في الدلالة على معناه[2]، وهو ما يتفق مع التحليل السابق.

وعموما للنحاة في حد أسماء الأفعال أربعة أقوال هي:

الأول – أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال، وهو رأي الجمهور.

الثاني – أسماء نائبة عن معاني الأفعال من الأحداث، والأزمنة، وذهب إليه جماعة من البصريين.

الثالث – أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، وذهب إليه جماعة من البصريين.

الرابع – هي أفعال، وهو قول الكوفيين.

---

(١)– التجريد الصريح ١٠ ــ كتاب الأذان – باب: أهل العلم، والفضل أحق بالإمامة. (ج١– ص١١١– ح٤٠٦).

(٢)– ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج٢– ص١٧٥)، شرح الكافية لابن مالك (ج٢– ص٦٠)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (ج٨– ص٣٨٣٥)، حاشية الصبان على الأشموني للصبان (ج٣– ص٣٠٤).

المطلب الثالث ــ موضعها من الإعراب:

في هذا الاتجاه ثلاثة أقوال[١]:

الأول – أنه لا موضع لها من الإعراب، وهو أرجح الأقوال.

الثاني – أنها في موضع نصب بأفعالها النائبة عنها.

الثالث – أنها في موضع رفع بالابتداء، ومرفوعها سدَّ من الخبر.

المطلب الرابع ــ الفرق بينها، وبين الأسماء:

أسماء الأفعال ليست بأسماء محضة، فهي تفترق عن الأسماء فيما يأتي: أولا– أنها لا تتصرف تصرف الأسماء، حيث لا تكون مبتدأ، ولا فاعلا، ولا مفعولا، ولا تقع في أي موقع إعرابي، فهي – كما سبق – علي الوجه الأرجح: لا محل لها من الإعراب، ويستشهد بعض النحاة علي تصرفها بقول الشاعر:

فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلاَمَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ[٢]

الشاهد: اسم الفعل (نزال) في ظاهر التركيب في موقع المفعولية للفعل (دعا).

وبقول الآخر:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ، وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[٣]

الشاهد: اسم الفعل (نزال) في ظاهر التركيب، في موقع نائب فاعل.

فهذا كله من قبيل الإسناد اللفظي، أي عن طريق الحكاية، حيث يكون الصواب الذي عليه الجمهور، أن أسماء الأفعال لا يُسند إليها، فلا تقع في موقع المسند إليه. وإلى هذا يشير سيبويه،فيقول:"لم تتصرف تصرف المصادر؛ لأنها ليست بمصادر"[٤].

---

(١)– ينظر:شرح التصريح لخالد الأزهري(ج٤– ص٣)،حاشية الصبان على الأشموني للصبان(ج٣– ص٣٠٤).

(٢)ــ البيت: لربيعة بن مقرون الضبي. خزانة الأدب للبغدادي (ج٥– ص٤٩، ج٦– ص٢٩٥).

(٣)– البيت: لزهير بن أبي سلمى. خزانة الأدب للبغدادي (ج٦– ص٢٩٥). اللغة: حشو الدرع: جعل لابس الدرع حشوا لها؛ لاشتماله عليها، كما يشتمل الإناء على ما فيه. لجَّ في الذعر: تتابع الناس في الفزع، وهو من اللجاج في الشيء، وهو التمادي فيه. خزانة الأدب للبغدادي (ج٦– ص٢٩٥ ، ٢٩٨).

(٤) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص٢٤٢).

ثانيا – نعلم أن الأسماء لا تستقل بالفائدة بنفسها، كما لا تستقل بالحرف، وإنما لابد للاسم من اسم آخر، أو فعل؛ كي يعطي فائدة معنوية مقصودة من تحقيق اللغة.

لكن أسماء الأفعال تستقل بالفائدة بنفسها؛ لأنها – وإن كانت اسما– فهي اسم لفعل، فتضمنت فاعلا، إما مضمرا، أو مظهرا يجب ذكره، فنقول: (صه)، (إيه)، (نزال)، (تراك)، فيفهم معنى بين طرفي الحديث.

ثالثا – لا يدخل عليها حرف جر، ولا تُجَر بالإضافة.

رابعا – لا تَجُرُّ ما بعدها، أي ما بعدها لا يكون مضافا إليها، ويقول سيبويه: "وهي أسماء الأفعال، وأجريت مجرى ما فيه (الألف، واللام)، نحو: (النجاء)؛ لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر، والنهي"(١)، ويفهم من ذلك أن أسماء الأفعال تعامل معاملة ما فيه (الألف، واللام)، فلا يضاف إليها ما بعدها، ويظل مثل ما يكون عليه بعد الأمر، والنهي، وهو النصب، فلا يُجَرُّ.

المطلب الخامس ــ الفرق بينها وبين الأفعال:

كما أن أسماء الأفعال ليست بأفعال في كل خصائص الفعل، فهي تفترق عنها فيما يأتي:

أولا – يلزم اسم الفعل البناء مطلقا علي ما وضع عليه، والفعل المبني يتغير بناؤه بين الفتح، والضم، والسكون. والمضارع معرب.

ثانيا – يتجرد اسم الفعل من عوامل النصب، والجزم التي يمكن أن تدخل على الفعل المضارع.

ثالثا– من أسماء الأفعال ما ينوَّن نحو: (واهاً)، و(أفٍ)، كقول الشاعر:

واهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً هِيَ الْمُنَا لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا(٢)

وقوله تعالي:﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ ﴾(٣).

---

(١) – الكتاب لسيبويه (ج١– ص٢٤٢).

(٢) – البيت نسب لشاعرين، لأبي النجم العجلي، ولرؤبة بن العجاج. المقاصد النحوية للعيني (ج١– ص٨٠).

(٣) – سورة الإسراء من الآية (٢٣).

وحديث: عن أنس – رضي الله عنها – قال: خدمت النبي – صلى الله عليه، وسلم – عشر سنين، فما قال لي: أفٍّ، ولا لِمَ صنعتَ ؟ ولا: ألا صنعت"[1].

ومنها ما يُنَكَّر؛ للتفريق بين النكرة، والمعرفة، نحو: (صَهْ)، و(صَهٍ)، فبالتنوين يعني مطلق السكوت عن كل كلام، وبغير التنوين يعني السكوت المعهود المعين.

ومنه حديث: أم إسماعيل – رضي الله عنها – مع إبراهيم – عليه السلام – "فلما أشرفت على المروة، سمعت صوتا، فقالت: صهٍ – تريد نفسها– ثم تسمَّعت ....."[2].

رابعا – لا يؤكد اسم الفعل بالنون، ثقيلها، وخفيفها، وإلحاقها في لغة بني تميم بـــ(هلمَّ)؛ بسب أنها عندهم ليست باسم فعل، وإنما فعل[3].

خامسا – لا يجوز حذف اسم الفعل، أي لا يعمل مضمرا.

سادسا – لا يجوز تقديم معموله عليه، أما قوله تعالي: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[4]، بنصب (كتاب) فإنه يؤول.

علي الآتي:

– أن يكون منصوبا بإضمار فعل، تقديره: (الزموا)، ويكون شبه الجملة (عليكم)، متعلقة بالمصدر (كتاب)، أو في محل نصب حال من (كتاب).

– أو يكون منصوبا علي المصدرية، حيث يُتَأَوَّلُ بمصدر حذف عامله، والتقدير: (كتب ذلك كتابا الله عليكم)، ثم أضيف المصدر إلي فاعله، وشبه الجملة تكون متعلقة بالمصدر، أو بالفعل المحذوف.

أما الكوفيون فيجيزون تقديم المعمول عليه.

ومنه قول الراجز:

---

(١) – التجريد الصريح ٧٠ ــ كتاب الأدب – باب: حسن الخلق، والسخاء، وما يكره من البخل. (ج٢– ص٥٣٦– ح٢٠٢٩).

(٢) – التجريد الصريح ٥٤ ــ كتاب أحاديث الأنبياء – باب: (ج٢– ص– ٣٦٦، ٣٦٧– ح١٤١٥).

(٣) – الكتاب لسيبويه (ج٣– ص٥٢٩).

(٤)– سورة النساء من الآية (٢٤).

يَا يُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يحمِدُونَكَا[١]

الشاهد: قوله: (دلوي دونكا)، حيث قدم (دلوي)، وهو مفعول به لاسم الفعل (دونكا).

سابعا – لا يجوز إظهار ضمائر الرفع البارزة معه[٢].

ثامنا – لا يُنصب الفعل المضارع، الواقع في جوابه بعد فاء السببية، أو واو المعيه، خلافا للكسائي، ولكن يجزم الفعل معه.

كقول الشاعر:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ: مَكَانَكِ؛ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[٣]

الشاهد: قوله: (مكانك تحمدي)، حيث جزم الفعل (تحمدي)، باسم الفعل (مكانك)، وهو بمعنى اثبتي.

تاسعا – لا تتصرف في نفسها، بل تلزم صيغة واحدة.

عاشرا – منها ما يخالف أوزان الأفعال، نحو: (نَزَالِ)، ومنها ما هو شبه جملة، نحو: (عليك)، و(دونك)، و(مكانك).

نحو حديث: عن أم قيس بنت محصن – رضي الله عنها – قالت: "سمعت النبي – صلى الله عليه، وسلم – يقول: عليكم بهذا العود الهندي ....."[٤].

وحديث: قتل كعب بن الأشرف، قال محمد بن مسلمة لمن معه: "فإني قائل بشعره، فأشمه، فإذا رأيتموني استمكنت من رأسه فـدونكم، فاضربوه ....."[٥].

---

(١)– البيت: لجارية من بني مازن. المقاصد النحوية للعيني (ج٣– ص٢٩٢). اللغة: المائح: الذي ينزل البئر، فيملأ الدلو، وذلك إذا قلَّ ماؤها. الصحاح: مادة: ميح (ج١– ص٣٥٩).

(٢)– ينظر: الكتاب لسيبويه (ج١– ص٢٤٢ ، ج٣– ص٢٨٠).

(٣)– البيت: لعمرو بن الإطنابة. خزانة الأدب للبغدادي (ج٢– ص٣٨٧). اللغة: جشأت نفسي جشوءا: إذا نهضت إليك، وجاشت من حزن، أو فزع. جاشت نفسي أي: غثت، ويقال: دارت للغثيان، فإن أردت أنها ارتفعت من حزن، أو فزع، قلت: جشأت. الصحاح: مادة: جشأ (ج١– ص٨٦، ومادة: جوش (ج١– ص٧٨٧).

(٤)– التجريد الصريح ٦٨ ــ كتاب الطب – باب: السعوط بالقط الهندي، والبحري. (ج٢– ص٥٢٣– ح١٩٦٦).

(٥)– التجريد الصريح ٥٦ ــ كتاب المغازي – باب: قتل كعب بن الأشرف. (ج٢– ص٤٢٠، ٤٢١– ح١٦١٦).

ــ حديث: عن أبي هريرة – رضي الله عنه – "قال: أقيمت الصلاة، وعدلت الصفوف قياما، فخرج إلينا رسول الله – صلى الله عليه، وسلم–، فلما قام في مصلاه، ذكر أنه جنب، فقال لنا: مكانكم، ثم رجع فاغتسل....."[١].

المطلب السادس ــ أثرها النحوي.

يعمل اسم الفعل عمل فعله في التعدي، واللزوم ، ويستثني من ذلك اسم الفعل (آمين)، فهو لا يتعدى، وفعله (استجب) متعدٍ. فمن ذلك حديث: "عن النبي – صلى الله عليه، وسلم– قال: قال الله عزّ، وجلّ: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أُذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ذخرا بَلْهَ ما أُطْلِعْتم عليه[٢] ...."[٣].

فإن اسم الفعل (بله) نصب (ما) مفعولا به؛ لأنه بمعنى (اترك).

وحديث: "ما سئل النبي – صلى الله عليه، وسلم – عن شيء قطُّ، فقال: لا "[٤].

فاسم الفعل (قطَّ) لازم بمعنى (اكتفِ)، رفع الفاعل المضمر.

وإذا كان الفعل المسمى لاسم الفعل لازما تارة، ومتعديا تارة أخرى، فإن اسم الفعل يكون كذلك، ومنه قوله تعالي: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾[٥]، أي: (أحضروهم)، فيتعدى اسم الفعل (هلمَّ)، كما تعدى الفعل المسمى به، وهو (أحضر)، ويكون (شهداء) مفعولا به لاسم الفعل. وقال تعالي: (هلمَّ إلينا)، أي (أقبلوا)، أو (ائتوا)، فيكون لازما، كما كان (أقبل) لازما.

---

(١)– التجريد الصريح ٥ ــ كتاب الغسل – باب: إذا ذكر في المسجد أنه جنب، خرج كما هو، ولا يتيمم. (ج١– ص٦٢– ح١٩٦).

(٢) – أي: دع ما أطلعتم عليه جانبا، فإنه سهل إلى ما ادخر لكم في الجنة.

(٣) – التجريد الصريح ٥٧ كتاب التفسير – باب: قوله عزَّ، وجلَّ " فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين". (ج٢– ص٤٧١– ح١٧٦٠).

(٤)– التجريد الصريح ٧٠كتاب الأدب باب:حسن الخلق، والسخاء،وما يكره من البخل.(ج٢ص٥٣٥– ح٢٠٢٨).

(٥) – سورة الأنعام من الآية (١٥٠).

كحديث: "عن النبي –صلى الله عليه، وسلم– قال: بينما أنا نائم، فإذا زُمْرَةٌ، حتى إذا عرفتهم، خرج رجل من بيني، وبينهم، فقال: هَلُمَّ، فقلت: أين؟ قال: إلى النار، والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ..."(١).

ويلحظ أن كلا من الفعل اللازم، واسمه يتعدى بالحرف نفسه، نحو: أقبل، وحيَّ.

كحديث: عن معاوية –رضي الله عنه– في حديث إذا سمعتم النداء، فقولوا: مثل ما يقول المؤذن ....ولما قال: حيَّ على الصلاة، قال: لا حول، ولا قوة، إلا بالله ..."(٢).

---

(١) – التجريد الصريح ٧٣ ــ كتاب الرقاق – باب: في الحوض. (ج٢– ص٥٥٩– ح٢١٣٥).

(٢)– التجريد الصريح١٠ ــ كتاب الأذان – باب: ما يقول إذا سمع المنادي. (ج١– ص١٠٥– ح٣٧٦).

معجم

لأسماء الأفعال بالفاظها المشهور بها، وما يكتنفها من أشهر اللغات ومسماها، ونوع فاعلها بين الأضمار والظهور، ونوعها بين الأمر والمضارع والماضي، واللزوم والتعدي، ومع ذكر نوعها بين التعريف والتنكير، وبين الارتجال والنقل والقياس[1]:

اسم الفعل	لغاته	مسماه	فاعله مظهر أو مضمر	نوع زمنيا ونحويا	نكرة أم معرف	نوع بنيته
إخ أف	اخ أف – أفا	أتكره أتضجر	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
	أفٍّ – أفَّ		مضمر	مضارع لازم	نكرة ومعرفة	مرتجل
إليك		تنح	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
إلىَّ		أتنحي	مضمر	أم لازم	معرفة	منقول
أمامك		تقدم، حذرته شيئاً بين يديه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
آمين	أمين	استجب	مضمر	أمر لازم مع أنه معتد	معرفة	مرتجل
أوه	آه – أوه	أتألم	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
إيه	إيه – إيه	امض في حديثك	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرتجل
إيها	إيه	انكفف	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرتجل

(1) -ينظر: (النحو العربي) لإبراهيم بركات (ج٣ – ص ٤١٧).

بجل		يكفي واكتف	مظهر	مضارع متعد وامر لازم	معرفة	مرتجل
بس		ارفق	مضمر	لازم أمر	معرفة	مرتجل
بطان		أبطأ	مظهر	لازم أمر	معرفة	مرتجل
بعدك		تأخر، حذرته شيئاً خلقه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
بله		اترك، دع	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
تيد		أمهل	مضمر	أمر متعد	معرفة	مرتجل
تيدخ		أمهل	مضمر	أمر متعد	معرفة	مرتجل
حيهل	حيهل حيهلا حيّهل حيهلاً حيهلاَ حي هل	قدم أو عجل أو أقبل أقبل عجل	مضمر مضمر مضمر مضمر	أمر متعد أمر لازم ومتعد مضمر مضمر	معرفة معرفة معرفة ونكرة نكرة نكرة	مرتجل مرتجل مرتجل
دع	دعدعا	أنتعش	مضمر	أمر لازم	نكرة ومعرفة	مرتجل
دونك		خذ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
سَرعان	سُرعان يسرعان	سرع	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
شتانَ	شتانِ	افترق	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل

صه		اسكت	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرتجل
عرعار		العب	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
عليك		الزم	مضمر	أمر متعد ولازم	معرفة	منقول
عليه		ليلزم	غائب	أمر متعد	معرفة	منقول
علي		أولني	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
عندك		خذ الزمه من قرب	مضمر	أمرمتعد	معرفة	منقول
فرطك		تقدم، تحذره شيئا بين يديه	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
قد		يكفي	مظهر	مضارع متعد	معرفة	مرتجل
قرقار	جرجار	صوت	مضمر	أمر لازم	مرعفة	مرتجل
قط		يكفي واكتف	مضمر ومظهر	مضارع متعد وأمر لازم	معرفة	مرتجل
كخِّ	كخ	أتكره	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
كذاك		دع	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لديك		خذ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لعاَ		انتعش	مضمر	أمر لازم	نكرة	مرتجل
مكانك		اثبت	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
مه		انكفف	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرتجل
ها	هاك	خذ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرتجل
هاء	هاءك، هاء، هاؤ، ها، هاؤم، هاؤن	خذ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرتجل
هل	هلا	عجل	مضمر	أمر لازم	ينطر	مرتجل

هلم (الحجازية)	هلم إلي..	أحضر، أقبل، أذته	مضمر	أمر لازم متعد	نكرة	مرتجل
هيت	هيتُ – هيتِ – هي – هيا – هيت – هيك–	اسرع أو أقبل	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
هيهات	هيهاتِ– هيهاتٍ– هيهاتُ هيهايا – هيها– هيهاتُ إيهات – أيهات – إيهاتا – أيها– إيهاك – هيهان	بعد	مظهر	ماض لازم	معرفة وقد ينكر	مرتجل
وا		أعجب	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
واها		أعجب	مضمر	مضارع لازم	نكرة	مرتجل
وراءك		تأخر، إذا كنت تحذره شيئاً خلقه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
وشكان	وشكان	سرع	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
وى		أعجب واتندم	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
ويها		أغر وانزجر	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
ما كان علي مثال (فعال) دالاً على الأمر من فعل ثلاثي تام		فعل أمر من لفظه نزال = أنزل	مضمر	أمر لازم ومتعد	معرفة	قياسي

مدحرج بالأحاديث

التي عملت فيها الأسماء عمل الفعل

ولم ترد ضمن البحث

المصدر

المضاف إلى فاعله مع ذكر المفعول:

ــ حديث: ".... فكيف كان قتالكم إيَّاه؟ ...."[١].

ــ حديث: "ما من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث[٢] إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إيَّاهم"[٣].

ــ حديث: "أنّ النبي رأى شيخا يهادى[٤] بين ابنيه، قال: ما بال هذا؟ قالوا: نذر أن يمشي، قال: إنّ الله عن تعذيبِ هذا نفسَه لغني، وأمره أن يركب"[٥].

ــ حديث الثلاثة الذين تخلّفوا عن غزوة تبوك، وهو حديث طويل جدا،

قال كعب بن مالك -رضي الله عنه، في آخره-: "وليس الذي ذكر الله مما خلفنا عن الغزو، إنما هو تخليفه إيّانا، وإرجاؤه أمرَنا عمَّن حلف له، واعتذر إليه، فقبل منه"[٦].

ــ حديث: قال أنس – رضي الله عنه"..... فأنا أ حب النبي -صلى الله عليه، وسلم- وأبا بكر، وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إيَّاهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم"[٧].

ملحوظة: ذكر الباحث أن عدد أحاديث الإضافة إلى الفاعل مع حذف المفعول واحد وستون حديثا، وذكر منها أربعة في موضعها، وأن عدد أحاديث الإضافة إلى المفعول مع حذف الفاعل واحد وأربعون حديثا، وذكر منها أربعة في موضعها، وسيكتفي بذلك في النوعين، لكثرتها؛ ولأن المصدر لم يعمل فيهما عمل الفعل.

---

(١) – التجريد الصريح ١– كتاب بدء الوحي إلى رسول الله – صلى الله عليه، وسلم. (ج١– ص١٤،١٣– ح٧).

(٢) – الحنث: المعصية، والطاعة. الصحاح: مادة: حنث (ج١ــ ص٢٦٤).

(٣) ــ التجريد الصريح ٢٣– كتاب الجنائز – باب: فضل من مات له ولد فاحتسب. (ج١– ص١٦٤– ح٦٤٠).

(٤) – أي: يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه الصحاح: مادة: هدى (ج٢– ص١٨٣٥).

(٥) – التجريد الصريح٢٩– كتاب جزاء الصيد، ونحوه – باب: من نذر المشي إلى الكعبة. (ج١– ص٢٢٦– ح٩٠٠).

(٦) – التجريد الصريح ٥٦ ــ كتاب المغازي – باب حديث كعب بن مالك ــ رضي الله عنه ــ، وقول الله ــ عزّ، وجلّ ــ: (وعلى الثلاثة الّذين خلفوا). (التوبة١١٨). (ج٢– ص٤٥٠ – ح١٦٩٩).

(٧) – التجريد الصريح ٥٥ ــ كتاب فضائل الصحابة – باب: مناقب عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – (ج٢– ص٣٩٥– ح١٥٣٠).

اسم الفاعل

ـــ حديث: عبد الله بن زيد الأنصاري –رضي الله عنه– "أنه رأى النبي –صلى الله عليه، وسلم– مستلقيا في المسجد، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى"(١).

ـــ حديث: "إن رسول الله –صلى الله عليه، وسلم– كان يصلي، وهو حاملٌ أُمَامَةَ بنت زينب بنت رسول الله –صلى الله عليه، وسلم– ....."(٢).

ـــ حديث: عائشة –رضي الله عنها– في حادثة الإفك. "..... وقد بكيت ليلتين، ويوما، حتى أظن أن البكاء فالقٌ كبدي ....."(٣).

ـــ حديث: البراء بن عازب –رضي الله عنه– يوم أحد "..... قال: وأنا والله رأيت النساء يَشْتَدِدْنَ، قد بدت خلاخلهن، وأسْوُقُهن، رافعاتٍ ثيابَهن ....."(٤).

ـــ حديث: خباب بن الأرت –رضي الله عنه– " قال: شكونا إلى رسول الله –صلى الله عليه، سلم– وهو مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً له في ظل الكعبة ....."(٥).

ـــ حديث: عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– "..... قال: فقال لنا النبي –صلى الله عليه، وسلم– : أترون هذه طارحةً ولدَها في النار؟ قلنا: لا ....."(٦).

ـــ حديث: هرقل مع أبي سفيان، حيث يقول أبو سفيان عن الرسول –صلى الله عليه، وسلم– : "فما زلت موقنا أنَّه سيظهر، حتى أدخل الله علي الإسلام "(7).

---

(١) – التجريد الصريح ٨ ـــ كتاب الصلاة – باب: الاستلقاء في المسجد. (ج١– ص٨٨– ح٢٩٨).

(٢) – التجريد الصريح ٨ ـــ كتاب الصلاة – باب: إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة. (ج١– ص٩٤– ح٣٢٣).

(٣)– التجريد الصريح ٤٩– كتاب الشهادات– باب: تعديل النساء بعضهن بعضا. (ج٢– ص٣٠١، ٣٠٤– ح١١٧٩).

(٤) – التجريد الصريح ٥٢ ـــ كتاب الجهاد – باب: ما يكره من التنازع، والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه. (ج٢– ص٣٣٠– ح١٢٩٩).

(٥)–التجريد الصريح ٥٤ـــ كتاب أحاديث ألأنبياء– باب: علامات النبوة في الإسلام.(ج٢– ص٣٨٩– ح١٥٠٨).

(٦) – التجريد الصريح ٧٠ ـــ كتاب الأدب – باب: رحمة الولد، وتقبيله، ومعانقته. (ج٢– ص٥٣٣– ح٢٠١٤).

(٧) – التجريد الصريح ١ ـــ كتاب بدء الوحي. (ج١– ص١٣، ١٥– ح٧).

ـــ حديث: "أن رسول الله – صلى الله عليه، وسلم– أقبل يوم الفتح من أعلى مكة، على راحلته، مُرْدِفاً أسامةَ بنَ زيدٍ ....."[1].

ـــ حديث: عن عائشة – رضي الله عنها – " قالت: من زعم أن محمدا رأى ربه، فقد أعظم، ولكن قد رأى جبريل في صورته، وخلقه، سادّا ما بين الأفق"[2].

ـــ حديث: "إن أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغٍ في الإسلام سنَّةَ الجاهلية، ومُطَّلِبٌ دمَ امرئ بغير حق ....."[٣].

ـــ حديث: قول الرسول – صلى الله عليه، وسلم– : ".....ولو كنت مُتَّخِذا خليلا من أمتي لاتخذت أبا بكر....."[٤].

ـــ حديث: شعر عبد الله بن رواحة – رضي الله عنه –:

وَفِينَا رَسُولُ اللهِ يَتْلُو كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنْ الْفَجْرِ سَاطِعُ
أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى، فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعُ
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِـــهِ إِذَا اسْتَثْقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ[٥]

---

(١)– التجريد الصريح ٥٢ ـــ كتاب الجهاد– باب: الردف على الحمار. (ج٢– ص٣٣٥– ح١٢٨٢).
(٢)–التجريد الصريح ٥٣ـــكتاب بدء الخلق – باب: ذكر الملائكة صلوات الله عليهم. (ج٢– ص٣٥٦–ح١٣٦٨).
(٣) – التجريد الصريح ٨٠ ـــ كتاب الديات – باب: من طلب دم امرئ بغير حق. (ج٢– ص٥٧٠– ح٢١٧٢).
(٤) – التجريد الصريح ٨ ـــ كتاب الصلاة – باب: الخوخة، والممر في المسجد. (ج١– ص٨٧، ٨٨– ح٢٩٤).
(٥) – التجريد الصريح ١٩ ـــ كتاب التهجد – باب: فضل من تعار من الليل فصلى. (ج١– ص١٥٦– ح٦١٢).

الصفة المشبهة

ــ حديث: عن عائشة – رضي الله عنها – "أن امرأة قالت لها: أيجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ فقالت: أ حرورية أنتِ ؟ كنا نحيض مع النبي – صلى الله عليه، وسلم– فلا يأمرنا به، أو قالت: فلا نفعله"(١).

ــ حديث: هرقل، حيث يقول عن الرسول – صلى الله عليه ، و سلم – : "..... اذهبوا فانظروا أ مُخْتَتِنٌ هو ؟ ....."(٢).

يجوز في كل من الضميرين (أنتِ، وهو)، أن يعرب فاعلا، أو مبتدأ مؤخرا(٣).

ــ حديث عبد الرحمن بن عوف " بينما أنا واقف ....بغلامين... حديثةٍ أسنانُها"(٤).

---

(١) – التجريد الصريح ٦ ــ كتاب الحيض – باب: لا تقضي الحائض الصلاة. (ج١– ص٦٧– ح٢١٦). اللغة: الحرورية: نسبة إلى حروراء، والحرورية: الخوارج على علي كرم الله وجهه.

(٢) – التجريد الصريح ١ ــ كتاب بدء الوحي – (ج١– ص١٣، ١٥– ح٧).

(٣) – ينظر: (مغني اللبيب) لابن هشام (ج٢– ص٢٨٥).

(٤)– التجريد الصريح ٥٢– كتاب الجهاد– باب: من لم يخمس الأسلاب ..... (ج٢– ص٣٤٧ – ح١٣٣٠).

أسماء الأفعال

ــ حديث: عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يخبر عن النبي – صلى الله عليه، وسلم – ، قال: الذهب بالذهب رباً، إلا هاء، وهاء، والبُر بالبُر رباً، إلا هاء، وهاء، والتمر بالتمر رباً، إلا هاء، وهاء، والشعير بالشعير رباً، إلا هاء، وهاء"[١].

ــ حديث: صلاة أبي بكر – رضي الله عنه – في مرض النبي – صلى الله عليه، وسلم–، فخرج النبي يهادى بين رجلين "فأراد أبو بكر – رضي الله عنه – أن يتأخر، فأومأ إليه النبي–صلى الله عليه، وسلم– أن مكانك، ثم أُتِيَ به، حتى جلس إلى جنبه ....."[٢].

ــ حديث: عن عبد الله – رضي الله عنه – قال: ".....كنا مع رسول الله – صلى الله عليه، وسلم– في سفر، فَقَلَّ الماء، فأدخل يده في الإناء ثم قال: حيَّ على الطهور المبارك ....."[٣].

ــ حديث: "أن رسول الله – صلى الله عليه، سلم – قال: إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخر، غفر له ما تقدم من ذنبه"[٤].

ــ حديث: "جاء بلال – رضي الله عنه – إلى النبي – صلى الله عليه، وسلم – بتمر بَرْني[٥]، فقال له النبي – صلى الله عليه، وسلم –: من أين هذا ؟ قال بلال: كان عندي تمر رديء، فبعت منه صاعين بصاع، ليطعم النبي – صلى الله عليه، وسلم– ، فقال النبي – صلى الله عليه، وسلم – عند ذلك – أوَّهُ، أوَّه، عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري، فبع التمر ببيع آخر، ثم اشترِ به"[٦].

---

(١)–التجريد الصريح ٣٣ــ كتاب البيوع – باب: ما يذكر في بيع الطعام، والحكرة. (ج١– ص٢٥٣– ح١٠١٩).

(٢)– التجريد الصريح ١٠ ــ كتاب الأذان – باب: حد المريض أن يشهد الجماعة. (ج١– ص١٠٩– ح٣٩٩).
اللغة: التهادي: مشي في تمايل يمينا، وشمالا، كمشي النساء. (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي. مادة: هدي (ص٨٦٥).

(٣)– التجريد الصريح٥٤ ــ كتاب أحاديث الأنبياء – باب: علامات النبوة في الإسلام. (ج٢– ص٣٨٧– ح١٥٠١).

(٤) – التجريد الصريح ١٠ ــ كتاب الأذان – باب: فضل التأمين. (ج١– ص١١٩– ح٤٤٩).

(٥) – البَرْني: أجود أنواع التمر. (لسان العرب: مادة: (برن). ج٥– ص٤٩٣).

(٦) – التجريد الصريح ٣٨ ــ كتاب الوكالة – باب: إذا باع الوكيل شيئا فاسدا، فبيعه مردود. (ج١– ص٢٧٠– ح١٠٦٩).

الخاتمة

وتحتوي على:

١- ملخص البحث.

٢- أهم النتائج.

٣- التوصيات.

الحمد لله، الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أولا: ملخص البحث:

المصدر:

– يعمل عمل فعله المشتق منه، ويُشترط له أن يُقصد به قصد فعله من الحدوث، والنسبة إلى مخبر عنه، وأن يحل محله فعل مع (أن)، أو مع (ما)، وليس مصغرا، ولا مضمرا، ولا محدودا، ولا مثنى، ولا مجموعا، ولا متبوعا قبل العمل، ولا محذوفا، ولا مفصولا من معموله، ولا مؤخرا عنه، ولا مؤكِّدا، ولا مبيِّنا.

– وعمله مضافا أقوى، ومنوَّنا أقيس، وبـــ(أل) قليل.

– اسم المصدر يعمل إذا كان ميميًّا، ولا يعمل إذا كان علما، وكذا الموازن الثلاثي؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.

اسم الفاعل:

– يُشترط في عمله، أن يكون معرفا بـــ(أل)، أو مجردا منها دالا على الحال، أو الاستقبال، غير مصغر، ولا موصوف، ولا مفصول من معموله، وأن يكون معتمدا.

– وجائز للدال على الماضي أن يرفع فاعلا.

– إضافته غير محضة، وهو الأكثر، وقد ترد محضة.

صيغ المبالغة:

– لا يُقال منها إلا ما قالته العرب، فهي ليست قياسية، وإنما سماعية.

– يجوز إعمالها؛ لما سُمِعَ من ذلك، وللحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ ولذلك عملت بشروطه، إلا الحال، أو الاستقبال، فلم يشترطا فيها.

اسم المفعول:

– يعمل بشوط اسم الفاعل المتقدمة، ويشترط له الحال أو الاستقبال إذا كان ناصبا لمفعول به.

الصفة المشبهة:

– صيغها وأوزانها سماعية، وقد تأتي من الجامد المؤول بالمشتق، والمنسوب، ولكنه قليل، وقد تجاري وزن (فاعل)، و(مفعول).

– استخدامها سماعي في الجريان على مثلها، وعلى ضدها.

– إعمالها بالحمل على اسم الفاعل المتعدي، ولا يُشترط لها الحال أو الاستقبال؛ لأنها مفيدة للثبوت، وهي مطلقا تفيد الحال، ولا تعمل إلا في سببي، ومنصوبها لا يكون مفعولا به في المعنى؛ لأنها من فعل لازم.

– إضافتها غير محضة، وهو الأكثر، وقد تأتي محضة.

اسم التفضيل:

– لا يعمل عمل الفعل إلا في مسألة (الكحل).

أسماء الأفعال:

– يعمل اسم الفعل عمل فعله في التعدي واللزوم.

– لا موضع لها من الإعراب.

ثانيا: أهم النتائج:

ما جاء من عمل هذه الأسماء في (التجريد الصريح)، فهو كالآتي:

المصدر:

ـــ المنون: حديث واحد.

ـــ المضاف إلى المبتدأ، أو إلى الخبر المتقدم: لم يرد فيه حديث.

ـــ المضاف إلى الفاعل مع ذكر المفعول: ثمانية أحاديث.

ـــ المضاف إلى الفاعل مع حذف المفعول: واحد وستون حديثا.

ـــ المضاف إلى المفعول مع ذكر الفاعل: لم يرد فيه حديث.

ـــ المضاف إلى المفعول مع حذف الفاعل: واحد وأربعون حديثا.

ـــ المضاف إلى الظرف: لم يرد فيه حديث.

ـ المعرف بـــ(أل): لم يرد فيه حديث.

ـ اسم المصدر: لم يرد فيه حديث.

وجميع الأحاديث المشار إليها، جاء عملها موافقا لما قرَّره النحاة، إلا حديثا واحدا جاء فيه عمل المصدر مخالفا لقواعدهم، حيث عمل، وهو دال على الوحدة. وهذا العمل يعتبر شاذًّا عندهم.

اسم الفاعل:

ـ المعرف بـــ(أل): حديث واحد.

ـ المعتمد على استفهام: لم يرد فيه حديث.

ـ المعتمد على نفي: لم يرد فيه حديث.

ـ المعتمد على مخبر عنه: أحد عشر حديثا.

ـ المعتمد على ذي حال: خمسة أحاديث.

ـ المعتمد على موصوف: لم يرد فيه حديث.

ـ المعتمد على مقدر: لم يرد فيه حديث.

ـ الدال على الماضي: لم يرد فيه حديث.

ـ المصغر: لم يرد فيه حديث.

ـ الموصوف قبل العمل: لم يرد فيه حديث.

ـ ألمفصول بظرف أجنبي: لم يرد فيه حديث.

ـ المثنى، أو المجموع: لم يرد فيهما حديث.

صيغ المبالغة:

ـ لم يرد فيها حديث.

اسم المفعول:

ـ ما ورد منه عاملا حديثان، واعتمد فيهما على مخبر عنه.

ـ ولم يرد ناصبا لمفعول ثانٍ.

الصفة المشبهة:

ــ ما ورد منها عاملا ستة أحاديث. وجميعها رافعة لفاعل، وواحد معتمد على مخبر عنه، وثلاثة على موصوف، واثنان على استفهام.

ــ لم تعمل النصب في حديث ما.

ــ وأما بقية الأحاديث، فقد جاءت فيها مضافة، فلم تعمل فيها عمل الفعل، وعددها واحد وعشرون حديثا. فنحو (حسنُ وجهٍ): حديث واحد، ونحو (حسنُ وجهِهِ): حديث واحد، ونحو (حسنُ الوجهِ): تسعة عشر حديثا.

وجميع الأحاديث المشار إليها، جاء عملها موافقا لما قرَّره النحاة، إلا حديثا واحدا جاء فيه عملها مخالفا لقواعدهم، حيث عملت، وهي مفصولة من معمولها بظرف. وهذا العمل يعتبر شاذًّا عندهم.

اسم التفضيل: ما ورد منه عاملا ثلاثة أحاديث.

أسماء الأفعال:

ــ ما ورد منها ثلاثة عشر اسما، وهي: قطُّ، وهاء، ومَهْ، وعليكم، ومكانك ، وحيَّ، وآمين، وأوّهِ، وصَهْ، ودون، وبَلْهَ، وأُفّ، وهلُمَّ.

وقد وردت في اثنين وأربعين حديثا.

ثالثا: التوصيات:

- الاهتمام بالدراسات التطبيقية على الأحاديث النبوية.
- الغوص في بطون كتب الحديث، واستخراج الأمثلة منها، وتمثيلها أمام الطلاب.
- إجراء دراسة في الظروف وتشمل المجرورات وفي الإضافة في التجريد الصريح؛ إذ وجدها الباحث كثيرة أثناء الاطلاع عليه.
- ضم نتائج الدراسات التطبيقية على الأحاديث النبوية بعضها إلى بعض في كتاب واحد، حيث تكون نتائج كل كتاب من كتب الحديث في فصل.
- التأليف في إعراب الحديث، كما هو في إعراب القرآن.

والحمد لله

الفهارس

وتحتوي على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأبيات الشعرية.

٤- فهرس الأعلام.

٥- فهرس المصادر والمراجع.

٦- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم المسلسل	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة الفاتحة

١- ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ..... (٤) ٩٧

سورة البقرة

٢- ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ..... (٣٠) 67

٣- ﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ ..... (٤١) ١١١

٤- ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ ..... (٨٥) 40

٥- ﴿مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ﴾ ..... (٩١) 71

٦- ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ ..... (٩٦) ١١٢

٧- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ
مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾ ..... (١٨٣،١٨٤) 31

٨- ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ ..... (٢٥١) 38

سورة آل عمران

٩- ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ..... (١٨٥) 66

سورة النساء

١٠- ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ ..... (٢٠) 40

١١- ﴿كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ﴾ ..... (٢٤) ١٢٣

١٢- ﴿وَلاَ تَهِنُوا فِي ابْتِغَاء الْقَوْمِ﴾ ..... (١٠٤) 40

١٣- ﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾.....(١٤٨).....47

١٤- ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾.....(١٦١).....38

سورة المائدة

١٥- ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ﴾.....(٢).....٦٠

١٦- ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ﴾.....(٦٣).....38

١٧- ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾.....(٩٥).....66

سورة الأنعام

١٨- ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.....(١٧).....٨٨

١٩- ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ﴾.....(١٢٣).....١١٢

٢٠- ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾.....(١٣٧).....43

٢١- ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾.....(١٥٠).....١٢٥

سورة الأعراف

٢٢- ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾.....(١٥٤) 71

سورة التوبة

٢٣- ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ ﴾.....(١١١).....39

٢٤- ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾.....(١١٤).....39

سورة هود

٢٥- ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾.....(١٢).....٨٢

٢٦- ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا

بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾.....(٢٧).....١١٢

٢٧- ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ

ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾.....(١٠٢).....39

سورة يوسف

٢٨- ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي

إِلَيْهِ ﴾.....(٣٣).....١٠٤

٢٩- ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾.....(٤٣).....71

سورة الرعد

٣٠- ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾.....(٦).....39

سورة إبراهيم

٣١- ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾.....(٤٧).....67

سورة النحل

٣٢- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾.....(٩٠).....40

سورة الإسراء

٣٣- ﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ ﴾.....(٢٣).....١٢٢

سورة الكهف

٣٤- ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾.....(١٨).....57

٣٥- ﴿ لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾.....(١٠٨).....33

سورة مريم

٣٦- ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾.....(٢).....41

سورة الأنبياء

٣٧- ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾.....(٧٨).....٧١

سورة الحج

٣٨- ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾.....(٩).....66

سورة النور

٣٩- ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾.....(٢).....33

سورة العنكبوت

٤٠- ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾.....(٣٣).....70

سورة الروم

٤١- ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾.....(٤).....39

سورة الأحزاب

٤٢- ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ ﴾.....(٦).....١٠٩

٤٣- ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾.....(٣٥).....٥٦

سورة الصافات

٤٤- ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾.....(٦).....44

٤٥-﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾.....(١٠٢).....33

سورة ص

٤٦- ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾.....(٢٤).....40

٤٧- ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾.....(٥٠).....٨٧

سورة غافر

٤٨- ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾.....(٣).....٦٧ / ٩٧

٤٩- ﴿ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾.....(٣).....٨٩

سورة الأحقاف

٥٠- ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾.....(٢٤).....66

سورة محمد

٥١- ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾.....(٤) 34

سورة القلم

٥٢- ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾.....(٢).....33

٥٣- ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾.....(١٠ ، ١١).....٧٥

سورة المعارج

٥٤- ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾.....(١٦).....٧٢

سورة المدثر

٥٥- ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾.....(٩).....33

سورة البروج

٥٦- ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾.....(١٦).....٧٢

سورة الطارق

٥٧- ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾.....(٩).....31

سورة البلد

٥٨- ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾.....(١٤ ، ١٥).....44

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم المسلسل الحديث رقم الصفحة

١- " إذا سمعتم النداء ، فقولوا : مثل ما يقول المؤذن "..... ١٢٦
٢- " إذا قال أحدكم : آمين ، و قالت الملائكة في السماء " ١٣٦
٣- " اذهبوا فانظروا أ مختتن هو ؟ " ١٣٥
٤- " اعتدلوا في السجود ، ولا يبسط أحدكم "..... ٣٩
٥- " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت " ١٢٥
٦- " أعورُ عينِه اليمنى كأن عينه عنبة مطفيَّة " ٩٢
٧- " أعور العين اليمنى"..... ٨٨
٨- " ألا أخبركم بأحبكم وأقربكم مني " ١١٢
٩- " إن أبغض الناس إلى الله ثلاثة " ١٣٤
١٠- " إنّ الله حرّم عليكم عقوقَ الأمهاتِ" ٤١
١١- " أن امرأة قالت لها : أيجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ " ١٣٥
١٢- " أن رسول الله – صلى الله عليه ، و سلم – أقبل يوم الفتح " ١٣٤
١٣- " أنّ رسول الله حرّم بيع الخمر " ٤٠
١٤- " أن رسول الله – صلى الله عليه، وسلم – كان يصلي ، وهو حاملٌ أُمَامَةَ " ١٣٣
١٥- " أنّ رسول الله نهى عن متعةِ النساءِ " ٤١
١٦- " أنّ النبي – صلى الله عليه ، وسلم – رأى شيخا يهادى " ١٣٢
١٧- " أنه رأى النبي – صلى الله عليه ، وسلم – مستلقيا في المسجد " ١٣٣
١٨- " أنّه سأله رجل عن استلامِ الحجرِ " ٤١
١٩- " بينما أنا نائم ، فإذا زُمْرَةٌ ، حتى إذا عرفتهم " ١٢٦
٢٠- " بينما أنا واقف ....بغلامين... حديثةٍ أسنانُها"..... ١٣٥

٢١- " ثم قال لترجمانه : قل لهم : إني سائلٌ هذا " ٦٥
٢٢- " جاء بلال رضي الله عنه –إلى النبي
– صلى الله عليه ، و سلم – بتمر بَرْني " ١٣٦
٢٣- " جاءت امرأة إلى رسول الله – صلى الله عليه ، وسلم – ببردة " ٨٧
٢٤- " خدمت النبي – صلى الله عليه ، وسلم – عشر سنين ".....١٢٣
٢٥- " خرج رسول الله – صلى الله عليه ، و سلم – في مرضه " ٦٥
٢٦- " الخيل معقود في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة " ٨٠
٢٧- " الذهب بالذهب ربا ، إلا هاء ، و هاء " ١٣٦
٢٨- " الساعي على الأرملة ، و المسكين " ٥٦
٢٩- " سَمِعَ النبيُّ – صلى الله عليه ، وسلم – صوت خصوم بالباب ".....٨٨
٣٠- " صلاة الجماعةِ تفضل صلاة الفذِّ ".....٣٩
٣١- " عليكم بهذا العود الهندي " ١٢٤
٣٢- " فأراد أبو بكر – رضي الله عنه – أن يتأخر ، فأومأ إليه النبي " ١٣٦
٣٣- " فأنا أ حب النبي – صلى الله عليه ، و سلم – وأبا بكر " ١٣٢
٣٤- " فإن ترخّص أحد لقتالِ رسولِ الله فيها " ٣٩
٣٥- " فإني قائل بشعره ، فأشمه ، فإذا رأيتموني استمكنت " ١٢٤
٣٦- " فجاء أبو بكر ، ورسول الله – صلى الله عليه ، و سلم – واضعً رأسَه ".....٦٥
٣٧- " فكيف كان قتالكم إيَّاه ؟ " ١٣٢
٣٨- " فلما أشرفتْ على المروة ، سمعت صوتا ، فقالت : صهٍ ".....١٢٣
٣٩- " فما زلت موقنا أنَّه سيظهر ، حتى أدخل الله علي الإسلام " ١٣٣
٤٠- "فهل أنتم تاركو لي صاحبي " ٦٧
٤١- " قال : أقيمت الصلاة ، وعدلت الصفوف قياما " ١٢٥
٤٢- " قالت : من زعم أن محمدا رأى ربه " ١٣٤
٤٣- " قال : شكونا إلى رسول الله – صلى الله عليه ، و سلم – " ١٣٣

٤٤- " قال : فقال لنا النبي -صلى الله عليه ، و سلم- : أترون هذه طارحةً " ١٣٣
٤٥- " قال : وأنا والله رأيت النساء يَشْتَدِدْنَ " ١٣٣
٤٦- " كان النبي – صلى الله عليه ، و سلم – ضَخْمَ اليدين " ٩١
٤٧- " كنا مع رسول الله -صلى الله عليه ، و سلم- في سفر ، فقلَّ الماء " ١٣٦
٤٨- " لا أحدَ أغيرُ من الله ؛ و لذلك حرَّم الفواحش " ١١٣
٤٩- " لا تقبل صلاةُ من أحدث حتى يتوضأ " ٣٩
٥٠- " لأن يجلس أحدكم على جمرة " ١٠٤
٥١- " ما رأيتُ أحدا أشدَّ عليه الوجعُ من رسول ــ الله صلى الله عليه ، وسلم ــ " ١١٣
٥٢- " ما رأيت من ناقصاتِ عقلٍ ، و دينٍ " ٩١
٥٣- " ما سئل النبي -صلى الله عليه ، و سلم- عن شيء قطُّ ، فقال : لا ".....١٢٥
٥٤- " ما العملُ في أيامٍ أفضلُ منها في هذا العشر " ١١٧
٥٥- " ما كان – على ظهر الأرض – مِنْ أهلِ خِبَاءٍ " ١١٣
٥٦- " ما من أيام أحب إلى الله ــ عز وجل ــ فيها الصوم ".....١١٥، ١١٧
٥٧- " ما من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث " ١٣٢
٥٨- " مروا أبا بكر ، فليصل بالناس " ١٢٠
٥٩- "من قبلة الرجل امرأته الوضوء " ٥١
٦٠- " من كان منكم مادحاً أخاه لا محالة " ٦٥
٦١- " مَهْ عليكم بما تطيقون " ١١٩
٦٢- " نعمتان مغبون فيهما كثيرٌ من الناس ، الصِّحَّة ، و الفراغ " ٨٠
٦٣- " وبلغني معاتبة النبي بعضَ نسائه " ٣٨
٦٤- " وحج البيت من استطاع" ٤١
٦٥- " و قد بكيت ليلتين ، ويوما ، حتى أظن أن البكاء فالقٌ كبدي " ١٣٣
٦٦- " وكان من المهاجرين ... بكسعة المهاجريِ الأنصاريَ " ٢٨
٦٧- " و لو كنت مُتَّخِذا خليلا من أمتي لاتخذت أبا بكر " ١٣٤

٦٨- " و لو لا أن قومك حديثٌ عهدُهم بالجاهلية " ٨٨
٦٩- " وليس الذي ذكر الله مما خلفنا عن الغزو " ١٣٢
٧٠- " و يبقى رجل ... وهو آخر...." ٤٤
٧١- " يا عباس ألا تعجب من حبِّ مغيثٍ بريرةَ " ٣٨

فهرس الشواهد الشعرية

الرقم المسلسل الشاهد رقم الصفحة

قافية الهمزة

١- حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا، أَبْنَاؤُهَا.....٤٥

قافية الباء

٢- سِيري أُمَامُ فإنَّ الأَكْثَرِينَ حَصًى وَالطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا.....٨٧

٣- فَرَاشَةُ الْحِلْمِ، فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ، وَإِنْ تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ، دُونَهُ كَلِبُ.....٨٣

٤- فَلَوْلاَ اللهُ، وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لأَبْتَ، وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ.....٨٤

٥- وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّه سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ، وَمَذَاهِبُهْ.....٦١

٦- وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوَعِدًا لَوْ وَفَتْ بِه مَوَاعِدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ.....٢٩

٧- يُحَايِي بِهَا الجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ.....٢٨

٨- عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ.....٣٤

قافية التاء

٩- فَرُمْ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْتَطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ.....٤٤

١٠- لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِها لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا.....١٠٠

قافية الحاء

١١- وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ: مَكَانَكِ؛ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي.....١٢٤

قافية الدال

١٢- فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ.....٤٣

١٣- تَمَنَّى لِقَايَ الْجُونُ مَغْرُورُ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثَمَّتَ عَرَّدَا.....١٠١

١٤- وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ.....٩٧

١٥- فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ، وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ، قَدْ كَانُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ ٢٨

قافية الراء

١٦- إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا، فَحَمَلَتْ بَرَّةَ، وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ.....٥٢

١٧- حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تُخَافُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنْ الأَقْدَارِ.....٧٦

١٨- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ.....٧٦

١٩- عَجِبْتُ مِنْ الرِّزْقِ الْمُسِيءَ، إِلَهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا.....٤٩

٢٠- فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيتٍ عَصِيرُها.....٦٠

٢١- كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ، وَلَمْ تَكُ شَاهِدًا بَلاَئِي، وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا.....٢٩

٢٢- لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ - يَا فَرَزْدَقُ - مِنْكُمْ لَيْلاً، وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَارَا.....١١٠

٢٣- مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا.....٩٥

٢٤- وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِـــزَّةُ لِلْكَـــــــاثِرِ.....١٠٨

٢٥- وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ، وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ. ١٢١

٢٦- وَلَفُوكِ أَطْيَبُ - لَوْ بَذَلْتِ لَنَا- مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ.....١١٠

قافية السين

٢٧- أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ، وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ.....٣٠

٢٨- بِثَوبٍ، وَدِينَارٍ، وَشَاةٍ، وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَهُنَا رَأْسُ.....١٠٠

قافية العين

٢٩- أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا.....٥١

٣٠- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا.....٧٠

٣١- بِبَذْلٍ فِي الأُمُورِ، وَصِدْقِ بَأْسٍ وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلَلِ الْمُتَاعَا.....٤٤

٣٢- تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ رَاجِعُ.....٩٧

٣٣- لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكِلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا.....٤٧

٣٤- وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ.....١١١

٣٥- وَإِنَّ امْرَأً لَمْ يُعْنَ إِلاَ بِصَالِحٍ لَغَيرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ.....٦٣

٣٦- لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ ٩٢

٣٧- وَفِينَا رَسُولُ اللهِ يَتْلُو كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنْ الْفَجْرِ سَاطِعُ.....١٣٤
٣٨- أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى، فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعُ.....١٣٤
٣٩- يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِـــهِ إِذَا اسْتَثْقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ.....١٣٤

قافية الفاء

٤٠- أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ، وَمَصِيفُ بِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤونِ، وَكِيفُ.....٤٠

قافية القاف

٤١- وَإِنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَـــا بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا.....٧٣

قافية الكاف

٤٢- وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَبَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا.....٢٦
٤٣- يَا يُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يحمُدونَكَا.....١٢٤

قافية اللام

٤٤- إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُزَايِلِ.....٦١
٤٥- أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ.....٤٢
٤٦- الْوَاهِبُ الْمِئَةِ الْهِجَانِ، وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا.....٦٩
٤٧- الْوُدُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ.....٦٨
٤٨- إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا، مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولاَ.....٣١
٤٩- ضَعِيفُ النِّكَايَةِ، أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ، يُرَاخِي الأَجَلْ.....٤٧
٥٠- فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلاَمَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ.....١٢١
٥١- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ.....٨٧
٥٢- فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا، وَقَابِلَهْ.....٥٢
٥٣- كَنَاطِحِ صَخْرَةً – يَوْمًا- لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ.....٦٣
٥٤- لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَا بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ، وَالْقَتْلِ.....٦٨
٥٥- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ، وَلاَ ذِي الرَّأْيِ، وَالْجَدَلِ.....٥٦

٥٦- وَرُبَّ مَحْدُودٍ، وَمَجْمُوعٍ عَمِلْ بِسَمَاعٍ،لاَ بِقِيَاسٍ قَدْ قُبِلْ.....٣٠
٥٧- وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لاَ تَهْلِكْ، أَسًى، وَتَجَمَّلِ.....٣٦
٥٨- بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أُلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ..... ٢٦
٥٩- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلْ مَحَلَّهُ وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ ٢٦

قافية الميم

٦٠- أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ.....٦٨
٦١- أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ.....٥١
٦٢- سَهْلُ الْخَلِيقَةِ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُه تُزَيِّنُهُ الْخَصْلَتَانِ الْحِلْمُ، وَالْكَرَمُ.....٨٧
٦٣- فَهُمْ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ، وَهُمْ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمِّ.....١٠٩
٦٤- لاَ قَوْلَ أَبْعَدُ عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَنْ نَهْيِ الْخَلِيِّ عَنْ الْغَرَامِ مُتَيَّمَا.....١١٥
٦٥- لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ، وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ.....٦٩
٦٦- مَا إِنْ رَأَيْتُ كَعَبْدِ اللهِ مِنْ أَحَدٍ أَوْلَى بِهِ الْحَمْدُ فِي وَجْدٍ وَإِعْدَامِ.....١١٦
٦٧- مَازِلْتُ أَبْسَطَ فِي غَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو، وَمِنْ هَرِمِ.....١١٠
٦٨- مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاَّمًا وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمَا.....٩٨
٦٩- وَمَا الحَرْبُ إِلاَ مَا عَلِمْتُمْ، وَذُقْتُمْ، وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ.....٣٣،٢٧
٧٠- كَفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أُعْمِلَ حَيْثُما يَصِحُّ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَمَّما.....٢٦

قافية النون

٧١- أَظَلٌّ أَرْعَى، وَأَبِيتُ أَطْحَنُ الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ.....١٠٥
٧٢- إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي.....٦٨
٧٣- يَلُومُ اِمْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الضَّلاَلَةِ حِينُ.....٤٨
٧٤- قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ، وَقَحْطَانُ.....٧٣
٧٥- لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي أَمْ هُمْ لِي فِي حُبِّهَا عَاذِلُونَا.....٦٣
٧٦- مَا عَلِمْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ مِنْكَ يَا بْنَ سِنَانِ.....١١٥
٧٧- وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـــلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ.....٣٢

٧٨- يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ، وَحِرْمَانا.....٦٧
٧٩- هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ، رَحْمَانُ قُرْبَانَا؟.....٣٢
٨٠- فَلأَنْتَ أَسْمَحُ لِلْعُفَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عِنْدَ الشَّصَائِبِ مِنْ أَبٍ لِبَنِينَا.....١٠٩
٨١- فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِي شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لاَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ.....٧٣
٨٢- وَأَنَّا الْمَانِعُونَ إِذَا قَدَرْنَا وَأَنَا الْمُهْلِكُونَ إِذَا لَقِينَا.....٥٧
٨٣- وَأَنَّا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْوًا وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدَرًا، وَطِينَا..... ٥٧
٨٤- واهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً هِيَ الْمُنَا لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا.....١٢٢
٨٥- أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ وَلاَ اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا.....٧٢

قافية الياء

٨٦- مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ، وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيًا.....١١٦
٨٧- أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَــوْهُ تَــئَــيَّــةً وَأَخَوَفَ إِلاَ أَنْ يَقِيَ اللهُ سَارِيَا.....١١٦

فهرس الأعلام

الرقم المسلسل العَلَم رقم الصفحة

١- أحمد بن حنبل: ١٥.

٢- الأخفش: 35، 36، 57، 64، 69، 85، 100.

٣- آدم بن أبي إياس: 14.

٤- اسحق بن راهويه: 15.

٥- إسماعيل بن أبي أويس: 13.

٦- الآملي: 14.

٧- ابن الباذش: ٤١.

٨- البخاري: 12.

٩- البركوي: 5.

١٠- الجرجاني: 5.

١١- الجرمي: ٥٠.

١٢- ابن الجزري: ١٩.

١٣- ابن جني: ٢٨، ٥٨، ٩٠.

١٤- ابن الحاجب: ٤٩.

١٥- ابن حجر: ١٢.

١٦- أبو حيّان: ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٩، ٦٢، ٩٨، ١٠١، ١١٥.

١٧- ابن خروف: ٥٩.

١٨- ابن الخشاب: ٥٤.

١٩- الدماميني: ٤٨.

٢٠- ابن الديبع: ١٩.

٢١- الذهلي: ١٤.

٢٢- ابن لأبي الربيع: ٢٥، ٦٤، ٩٨.
٢٣- الرضي: ٢٨، ٣١، ٣٣، ٤٩.
٢٤- الرماني: ٥٦، ٦٩.
٢٥- الزبيدي: ١٨، ٢٠.
٢٦- الزجاج: ٣٥، ٦٢.
٢٧- الزمخشري: ٩٤.
٢٨- ابن السراج: ٣٤، ٤٧.
٢٩- سليمان بن حرب: ١٣، ١٤.
٣٠- السهيلي: ٣٣.
٣١- سيبويه: ٢٥، ٣٥، ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٧، ١٠٥، ١١٣، ١٢١.
٣٢- السيرافي: ٣٥، ٤٥.
٣٣- السيوطي: ٥.
٣٤- شعبة: ١٣.
٣٥- الشلوبيني: ٥٨، ٩٠.
٣٦- الشنتمري: ٤٧.
٣٧- الصبان: ٩٩
٣٨- ابن طاهر: ٥٩.
٣٩- ابن الطراوة: ٤٩.
٤٠- ابن طلحة: ٤٩.
٤١- ابن عامر: ٤١، ٤٣.
٤٢- ابن عصفور: ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٥، ٥٨، ٨٩، ٩٨، ١٠٠.
٤٣- الفارسي: ٢٨، ٣٥، ٤٩، ٧٩، ٩٢.
٤٤- الفراء: ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٤٧، ٥٩، ٦٩، ٨٧.

٤٥- الكسائي: ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٧١، ٨٥، ١٢٤.

٤٦- ابن مالك: ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٤٧، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٧٣، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١١٥.

٤٧- الإمام مالك: ١٢.

٤٨- المبرد: ٣٥، ٣٦، ٤٧، ٦٤، ٦٩، ٧٧.

٤٩- محمد بن عبد الله الأنصاري: ١٣.

٥٠- المرادي: ٩٤، ٩٥.

٥١- المُطَرِّزِي: ٥.

٥٢- ناظر الجيش: ٥٨، ٨٩، ١٠١، ١١٦.

٥٣- ابن الناظم: ٥٦، ١٠٦.

٥٤- النحاس: ٥٩.

٥٥- النسفي: ١٤.

٥٦- النفيس العلوي: ١٩.

٥٧- ابن هشام: ٤٩، ٦٣، ٦٤.

٥٨- ابن يعيش: ١١٩.

فهرس المراجع، والمصادر

الرقم المسلسل المرجع

* القرآن الكريم.

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي المتوفي سنة (٧٤٥هـ). تحقيق، وشرح، ودراسة: د. رجب عثمان محمد. مراجعة: د. رمضان عبد التواب. ط الأولى. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. القاهرة. مصر. مطبعة المدني. المؤسسة السعودية بمصر. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢ـ الإرشاد إلى علم الإعراب. تأليف: محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي شمس الدين (ت ٦٩٥هـ). تحقيق: د. يحي مراد. د ط. القاهرة: دار الحديث ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣ـ أسرار النحو. لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بـ(ابن كمال باشا) المتوفي سنة (٩٤٠هـ). تحقيق: د. أحمد حسن حامد. ط الثانية. بيروت. لبنان - دار الفكر - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

٤ ـ أصول الحديث، وعلومه، ومصطلحه. تأليف: الدكتور حمد عجاج الخطيب. ط الرابعة. بيروت. لبنان. دار الفكر. ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥- الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي التوفي سنة (٣١٦هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط الرابعة. بيروت. لبنان - مؤسسة الرسالة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦- إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفي سنة (٣٣٨هـ). تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط الثانية. بيروت- عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٧- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال، والنساء من العرب، والمستعربين، والمستشرقين).تأليف: خير الدين الزركلى(ت.....). ط السابعة عشرة. بيروت. لبنان. دار العلم للملايين٢٠٠٧م.
٨- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب، والقراءات في جميع القرآن). تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨- ٦١٦هـ). ط الأولى. بيروت. لبنان – دار الكتب العلمية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين). تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣- ٥٧٧هـ). ومعه كتاب (الانتصاف من مسائل). تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. د ط. القاهرة – دار الطلائع – د ت.
١٠- أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك. تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ). ومعه كتاب: (عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك)، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح. تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. كلام المحقق – د ط. صيدا بيروت– المكتبة العصرية – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
١١- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري . تأليف: أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب المالكي المتوفي سنة (٦٤٦هـ). تحقيق: محمد عثمان. ط الأولى. بيروت لبنان – دار الكتب العلمية – ٢٠١١م.
١٢- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث. تأليف: الحافظ ابن كثير. (٧٠١- ٧٧٤هـ). د ط. بيروت. لبنان. دار الفكر. د ت.
١٣- البسيط شرح جمل الزجاجي. تأليف: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي لسبتي (٥٩٩ – ٦٨٨هـ). تحقيق، ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي. ط الأولى. بيروت لبنان. دار الغرب الإسلامي- ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

١٤ ــ تبصرة المبتدي، وتذكرة المنتهي. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. من وفيات القرن الخامس الهجري. تحقيق: د. يحي مراد. د ط. القاهرة – دار الحديث – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٥- التبيان في إعراب القرآن. تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. (٥٣٨- ٦١٦هـ). ط الأولى. القاهرة. شركة القدس للتصدير، والاستيراد. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
١٦- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح. للإمام: أبي العباس أحمد الزبيدي (٨١٢- ٨٩٣ه). تحقيق: عماد عامر. د ط. القاهرة. دار الحديث. ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م.
١٧- تفسير الطبري. المسمى جامع البيان في تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفي سنة (٣١٠هـ). تحقيق: هاني الحاج، وآخرَيْنِ. د ط. القاهرة مصر- المكتبة التوفيقية. د ت.
١٨- التقييد، والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن الحسين العراقي (٧٢٥هـ). حققه: عبد الرحمن محمد عثمان. ط الأولى. المدينة المنورة. المكتبة السلفية. ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م.
١٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد. لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة (٧٧٨هـ). دراسة، وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين. ط الأولى. القاهرة – دار السلام – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٢٠- تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢–٣٧٠هـ). تحقيق: الأستاذ: علي حسن هلالي. مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار. د ط . القاهرة – مصر – الدار المصرية للتأليف، والترجمة. مطابع سجل العرب. د ت.
٢١- توضيح المقاصد، والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك. تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابـ(ن أم قاسم) المتوفي سنة (٧٤٩هـ). تحقيق: أحمد محمد عزوز. ط الأولى. صيدا بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ومعه (شرح الشواهد للعيني). الصبان: محمد بن علي الصبان أبو العرفان (ت ١٢٠٦هـ). الأشموني: علي بن محمد بن عيسى (٨٣٨- ٩٠٠هـ). تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. ط الأولى. صيدا بيروت المكتبة العصرية - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٢٣- الحلل في شرح أبيات الجمل. تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المتوفي سنة (٥٢١هـ). قرأه، وعلق عليه: الدكتور يحي مراد. منشورات محمد علي بيضون، لنشر كتب السنة، والجماعة. ط الأولى. بيروت. لبنان. دار الكتب العلمية-١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٤ ـ حماسة البحتري. تأليف: أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري (٢٠٦ - ٢٨٤هـ). رواية: أبي العباس أحمد بن محمد، المعروف بابن أبي خالد الأحول عن أبيه عن البحتري. تحقيق: د. محمد نبيل طريفي. ط الأولى. بيروت - دار صادر - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٥ ـ الحماسة البصرية. تأليف: صدر الدين أبي الفرج علي بن الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ). تحقيق: مختار الدين أحمد. ط الثالثة. بيروت- عالم الكتب- ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٦- خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب. تأليف: عبد لقادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠- ١٠٩٣هـ). قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: د. محمد نبيل طريفي. أ. د. إميل بديع يعقوب. ط الثانية. بيروت. لبنان - دار الكتب العلمية- ٢٠٠٩م.
٢٧- الخصائص. صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ). تحقيق: الشربيني شريدة. د ط. القاهرة دار الحديث ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٨- الدرر اللوامع على همع الهوا مع شرح جمع الجوامع. تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي المتوفي سنة(١٣٣١هـ).وضع حواشيه:محمد باسل عيون السود.ط الأولى. بيروت لبنان - دار الكتب العلمية - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٩- ديوان: أبي طالب بن عبد المطلب: ٨٥ ق.هـ-٣ ق. هـ. صنعة هفان الهزمي البصري المتوفي سنة (٢٥٧هـ)، وعلي بن حمزة البصري التميمي المتوفي سنة (٣٧٥هـ). بتحقيق: محمد حسن آل ياسين. ط الأولى. بيروت. لبنان. دار مكتبة الهلال ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
٣٠- ديوان: الأحوص: ..... - ١٠٥ هـ. جمعه، وحققه: عادل سليمان جمال. قدم له الدكتور: شوقي ضيف. د ط.
٣١- ديوان: الحارث بن خالد المخزومي: ..... - ٨٠هـ. تحقيق يحي الجبوري. د ط. ساعدت جامعة بغداد على طبع هذا الكتاب لسنة-١٣٩٢هـ-١٩٧١م-١٩٧٢م.
٣٢- ديوان: الحطيئة: ..... - نحو٤٥هـ. من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني. د ط. بيروت لبنان - المكتبة الثقافية. د ت.
٣٣- ديوان:الفرزدق:.....-١١٠هـ.ضبط معانيه،وشروحه،وأكملها: إيليا الحاوي. ط الثانية. بيروت. لبنان- الشركة العالمية للكتاب- مؤسسة خليفة للطباعة. د ت.
٣٤- ديوان: القطامي عمير بن شييم: نحو٤٠ - ١٠١هـ. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي - أحمد مطلوب. ط الأولى. بيروت - دار الثقافة - ١٩٦٠م.
٣٥- ديوان: النابغة الذبياني: ..... - ١٨ ق.هـ. تحقيق، وشرح: كرم البستاني. د ط. بيروت - دار بيروت للطباعة، والنشر. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٦- ديوان: امرئ القيس: نحو١٣٠ق.هـ- ٨٠ ق.هـ. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. ط الرابعة. القاهرة: دار المعارف. د ت.
٣٧- ديوان: جرير: ٢٨ - ١١٠ هـ. بشرح: محمد حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. د ط. القاهرة - دار المعارف - د ت.
٣٨- ديوان: حميد بن ثور الهلالي: ..... - نحو٣٠هـ. صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. د ط. القاهرة - الناشر الدار القومية للطباعة، والنشر. ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

٣٩- ديوان: ذي الرّمة غيلان بن عقبة العدوي: ٧٧ – ١١٧هـ. شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي. رواية الإمام أبي عباس ثعلب. حققه، وقدم له، وعلق عليه:د. عبد القدوس صالح. د ط. دمشق- مطبعة طربين مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٤٠ ـ ديوان: رؤبة بن العجاج: ..... – 145هـ. نسخة مصححة، ومقابلة على عدة مخطوطات، ونسخ معتمدة. مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.اعتنى بتصحيحه، وترتيبه: وليم بن الورد البرؤسي. د ط. بيروت. منشورات دار الآفاق الجديدة. د ت.

٤١- ديوان: علقمة بن عبدة الفحل: ..... – ٢٠ ق.هـ. شرحه، وعلق عليه، وقدم له: سعيد نسيب مكارم. ط الأولى. بيروت – دار صادر ١٩٩٦م .

٤٢- ديوان: كثير عزة: ..... – ١٠٥هـ. حققه، وجمعه، وشرحه: د. إحسان عباس. د ط. بيروت لبنان – دار الثقافة١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

٤٣- ديون: زهير بن أبي سلمى: ..... – ١٣ ق. هـ. تقديم، وشرح، وتعليق: د.محمد حمود. ط الأولى. بيروت – دار الفكر اللبناني ١٩٩٥م .

٤٤- (ديوان ليلى الأخيلية (ت٨٠هـ)). تحقيق: د. واضح الصمد. ط الأولى. بيروت لبنان- دار صادر ١٩٩٨م.

٤٥- ديوان عبد الله بن رواحة. دراسة. د. وليد قصاب. ط الأولى. دار العلوم. ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤٦ ـ ديوان الحماسة. الحماسة: لأبي تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (١٨٨- ٢٣١هـ). الشرح: لأبي علي أحمد بن محمد بت الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ). نشره: أحمد أمين – عبد السلام هارون . ط الثانية. القاهرة – مطبعة لجنة التأليف، والترجمة، والنشر- ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٤٧- ديوان عمرو بن كلثوم. شرح وتحقيق: د. رحاب عكاوي. ط الأولى. بيروت لبنان- دار الفكر العربي ١٩٩٦م.

٤٨ – ذيل الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة. تصنيف: أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (٧٧٣– ٨٥٢هـ). تحقيق: د. عدنان درويش. د ط. القاهرة. المنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم. معهد المخطوطات العربية. ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٤٩ – سنن ابن ماجة. تأليف: الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧– ٢٧٥هـ). تحقيق: عماد ذكي البارودي. د ط. القاهرة. دار التوفيقية للتراث. د ت.
٥٠ – سنن الدارقطني. تأليف: الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفي سنة (٣٨٥هـ). حققه، وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض. ط الأولى. بيروت لبنان – دار المعرفة – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٥١– شرح أبيات سيبويه. تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٣٠– ٣٨٥هـ). حققه وقدم له: د. محمد علي سلطان. ط الأولى. دمشق سوريا. دار العصماء ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٩م.
٥٢– شرح القصائد العشر. شرح الإمام يحي بن الخطيب التبريزي (٤٢١– ٥٠٢هـ). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار. ط الأولى. بيروت لبنان– مؤسسة المعارف ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٥٣– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تأليف: عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل. (٦٩٨ـ ٧٦٩هـ). ومعه كتاب: (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل). تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. د ط. طبعة جديدة منقحة. القاهرة. مكتبة دار التراث. ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٥٤– شرح التصريح على التوضيح. للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٨٣٨– ٩٠٥هـ).على (ألفية ابن مالك في النحو) لابن هشام الأنصاري(٧٠٨–٧٦١هـ). وبهامشه حاشية للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي. حققه، وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد. راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني. د ط. القاهرة– المكتبة التوفيقية– د ت.

٥٥- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد. تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجياني الأندلسي المتوفي سنة (٦٧٢هـ). تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي. د ط. القاهرة – المكتبة التوفيقية – د ت.
٥٦- شرح العقيدة الطحاوية. للعلامة ابن أبي العز الحنفي، (٧٣١- ٧٩٢هـ). حققها، وراجعها: جماعة من العلماء. خرّج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني. ومعه التوضيح، بقلم: زهير الشاويش. ط السابعة. بيروت. لبنان. المكتب الإسلامي. ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٧- شرح ألفية ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المتوفي سنة(٦٨٦هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط الأولى. بيروت. لبنان- دار الكتب العلمية-١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥٨- شرح الكافية الشافية. تأليف: جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائى (٦٠٠ – ٦٧٢هـ). تحقيق: أحمد بن يوسف القادري. ط الأولى. بيروت – دار صادر – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٥٩- شرح المفصل. للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة (٦٤٣هـ). حققه، وشرح شواهده: أحمد السيد أحمد. راجعه، وضبط فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني. د ط. القاهرة- مصر- المكتبة التوفيقية – د ت.
٦٠- شرح المكودي على ألفية ابن مالك. أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي .المتوفي سنة (٨٠٧ هـ). ضبطه، وخرّج آياته، وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين. ط الأولى. بيروت. لبنان – دار الكتب العلمية – ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٦١- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي المتوفي سنة (٦٦٩هـ). قدّم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: فوّاز

الشعار. إشراف د. إميل بديع يعقوب. ط الأولى. بيروت. لبنان– دار الكتب العلمية – ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٦٢– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (٧٠٨– ٧٦١هـ). ومعه كتاب (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب). تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. د ط. صيدا. بيروت. المكتبة العصرية– ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.
٦٣– شرح قطر الندى، وبل الصدى. تصنيف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفي سنة (٧٦١هـ). ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى). تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد. د ط. طبعة جديدة منقحة مذيلة بالفهارس. صيدا – بيروت – لبنان – المكتبة العصرية – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٦٤– شرح كافية ابن الحاجب. تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفي سنة (٦٨٦هـ). تحقيق: أحمد السيد أحمد. د ط . القاهرة. المكتبة التوفيقية. د ت.
٦٥ ــ شرح كافية ابن الحاجب. ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض المتوفي سنة (٨٤٥هـ). تحقيق، ودراسة: د. سعد محمد عبد الرازق أبو نور. مراجعة: أ. د. المتولي علي المتولي الأشرم. د ط. القاهرة. مكتبة الإيمان بالمنصورة. د ت.
٦٦– شرح كتاب سيبويه. تأليف: أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان. المتوفي سنة (٣٦٨هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. ط الأولى. بيروت لبنان – دار الكتب العلمية – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٦٧– شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تأليف: الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد محمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ). دراسة، وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط الأولى. بيروت لبنان – دار الكتب العلمية – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٦٨- الصحاح، المسمى: (تاج اللغة، وصحاح العربية). لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفي في حدود سنة (٤٠٠هـ). حققه، وضبطه: شهاب الدين أبو عمرو. ط الأولى. طبعة جديدة، منقحة، مصححة. بأشراف مكتب البحوث، والدراسات في دار الفكر للطباعة، والنشر، والتوزيع. بيروت. لبنان. دار الفكر. ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٩- صحيح البخاري. للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ). تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. د ط. القاهرة. مصر. المكتبة التوفيقية. د ت.

٧٠- صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦- ٢٦١هـ). طبعة متميزة ومرقمة بترقيم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث. د ط. مصر. مكتبة الإيمان بالمنصورة. د ت.

٧١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. تأليف: المؤرخ الناقد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفي سنة (٩٠٢هـ). د ط. بيروت. لبنان- منشورات دار مكتبة الحياة- د ت.

٧٢- علقمة بن عبدة الفحل. حياته، وشعره. تأليف: عبد الرزاق حسين. ط الأولى. بيروت – المكتب الإسلامي- الرياض مكتبة فرقد الخاني – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٧٣- علل النحو. تأليف: أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفي سنة (٣٨١هـ). تحقيق: محمود محمد محمود نصار. ط الثانية. بيروت. لبنان – دار الكتب العلمية – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٧٤- عمدة الحافظ، وعدة اللافظ. للشيخ العلامة جمال الدين محمد بن مالك المتوفي سنة (٦٧٢هـ). يطبع لأول مرة على خمس نسخ خطية. دراسة، وتحقيق، وتعليق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني. قدّم له فضيلة الشيخ العلامة د. أحمد بن منصور آل سبالك. ط الأولى. القاهرة – المكتبة الإسلامية – ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٧٥ ــ في أصول النحو. سعيد الأفغاني. بيروت. المكتب الإسلامي. ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٧٦- القاموس المحيط. تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب، الفيروز أبادي، (ت٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ط الثالثة. طبعة فنية منقحة مفهرسة. بيروت. لبنان. مؤسسة الرسالة. ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.
٧٧- القراءات الشاذّة. لابن خالويه أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان المتوفي سنة (٣٧٠هـ). د ط. أربد الأردن- دار الكندي للنشر، والتوزيع – د ت.
٧٨- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح. لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت ٦٨٨هـ). تحقيق، ودراسة: د. فيصل الحفيان . ط الأولى. الرياض – مكتبة الرشد – ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١م.
٧٩- كتاب العين. تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي. (١٠٠- ١٧٥هـ). ترتيب، ومراجعة: د. داود سلوم، وآخرَيْنِ. ط الأولى. بيروت. لبنان- مكتبة لبنان. ناشرون – ٢٠٠٤م.
٨٠- كتاب معرفة علوم الحديث. تصنيف: الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري.(٣٢١- ٤٠٥هـ). اعتنى بنشره، وتصحيحه، والتعليق عليه مع ترجمة المصنف: الأستاذ الدكتور السيِّد معظم حسين. ام ا> دى حل (اكسن). ط الثانية. طبع تحت إدارة جمعيّة دائرة المعارف العثمانية الكائنة في عاصمة حيدر آباد الدكن. المدينة المنوّرة. المكتبة العلمية. ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م.
٨١- الكتاب. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط الرابعة. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. مصر مدينة ٦ أكتوبر – الشركة الدولية للطباعة – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٨٢- كشف المشكل، وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن الكريم، وعلل القراءات. للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المتوفي سنة (٥٤٣هـ).

دراسة، وتحقيق: د. نضر سعيد عبد المقصود– الأستاذ الشيخ عبد الغفور خليل. ط الأولى. مصر– دار الصحابة للتراث بطنطا – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٨٣ ــ الكناش في النحو، والصرف. للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، الشهير بـ(صاحب حماة). (ت٧٣٢هـ). دراسة، وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام. د ط. بيروت المكتبة العصرية. ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.
٨٤– لسان العرب. للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (٦٣٠– ٧١١هـ). ط الأولى. بيروت البنان– دار الفكر ١٤٢٨هـ– ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٨٥– مجمع الأمثال. أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (الميداني). ط الثانية. منقحة. بيروت. لبنان– منشورات دار مكتبة الحياة– د ت.
٨٦– المساعد على تسهيل الفوائد.تأليف:الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد ابن عقيل (٦٩٨–٧٦٩هـ).تحقيق،وتعليق:د.محمد كامل بركات. ط الأولى. المملكة العربية السعودية– جامعة أم القرى– مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي– كلية الشريعة، والدراسات الإسلامية– ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
٨٧– المسند. للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤–٢٤١هـ). ضبط، ومراجعة: صدقي محمد جميل العطار. ط الثانية. بيروت. لبنان– دار الفكر– ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.
٨٨– المصباح في علم النحو. تأليف ناصر بن أبي المكارم المطرزي (٥٣٨– ٦١٠هـ). حققه، وعلّق عليه: ياسين محمود الخطيب. راجعه، وقدّم له: د. مازن المبارك. ط الأولى. بيروت. لبنان – دار النفائس – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
٨٩ ــ معاني القرآن.لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء المتوفي سنة(٢٠٧هـ).ط الثالثة بيروت– عالم الكتب – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٩٠– معاني القرآن، وإعرابه. للزجاج أبي إسحق إبراهيم بن السري المتوفي سنة (٣١١هـ). شرح، وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط الأولى. بيروت– عالم الكتب– ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٩١- معجم البلدان. للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، الحموي، الرومي، البغدادي، (٥٧٤- ٦٢٦هـ). ط الثانية. بيروت. دار صادر ١٩٩٥م.
٩٢- معجم المطبوعات العربية، والمعربة. تأليف: يوسف إليان سركيس. القاهرة. مطبعة سركيس. ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م.
٩٣- المعجم المفصل في اللغويين العرب. إعداد: د. إميل بديع يعقوب. ط الأولى. بيروت. لبنان- دار الكتب العلمية- ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٩٤- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية.إعداد: د. إميل بديع يعقوب.ط الثانية. طبعة جديدة منقحة. بيروت لبنان – دار الكتب العلمية – ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٩٥- المعجم الوسيط: تأليف مجمع اللغة العربية بمصر. ط الرابعة. القاهرة مصر. مكتبة الشروق ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تأليف: الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المتوفي سنة(٧٦١هـ). قدم له، ووضع حواشيه، وفهارسه: حسن حمد. أشرف عليه، وراجعه: د. إميل بديع يعقوب. ط الثانية. بيروت. لبنان - دار الكتب العلمية - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى). تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني المتوفي سنة(٨٥٥هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط الأولى. بيروت. لبنان- دار الكتب العلمية- ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٨- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح. تأليف: الإمام أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفي سنة (٤٧١هـ). تحقيق: الشربيني شريدة. د ط. القاهرة - دار الحديث- ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٩٩- المقتضب. تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفي سنة (٢٨٥هـ). تحقيق: حسن حمد - مراجعة: د. أميل يعقوب. ط الأولى. بيروت. لبنان - دار الكتب العلمية - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٠٠- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. تأليف: ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن المتوفي سنة (٦٤٣هـ). د ط. دمشق دار الحكمة ١٩٧٢م.
١٠١-المقرب، ومعه مثل المقرب. تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي المتوفي سنة (٦٦٩هـ). تحقيق، وتعليق، ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط الأولى. بيروت. لبنان- دار الكتب العلمية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٠٢- المنهاج الحديث في علوم الحديث. تأليف: الأستاذ الدكتور شرف القضاة. ط الأولى. عمان. الأردن. الأكاديميون للنشر، والتوزيع. ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
١٠٣ ـ المنهل الصافي في شرح الوافي. تأليف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني. المتوفي سنة (٨٢٨هـ). دراسة، وتحقيق: أ. د. فاخر جبر مطر. ط الأولى. صيدا بيروت لبنان - دار الكتب العلمية - ٢٠٠٨م.
١٠٤- النحو العربي. لإبراهيم إبراهيم بركات. ط الأولى. القاهرة- دار النشر للجامعات- ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
١٠٥- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة.عباس حسن. د ط. د ت. د المكتبة.
١٠٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته، وغريبه. تأليف: أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري المتوفي سنة (٤٧٦هـ). قرأه، وضبط نصه: د. يحي مراد. ط الأولى. بيروت. لبنان- دار الكتب العلمية- ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٧- النوادر في اللغة العربية. لأبي زيد سعيد بن أوس ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ). تعليق: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني. د ط. بيروت- دار الكتاب العربي. د ت.
١٠٨- هدي الساري، مقدمة فتح الباري، بشرح صحيح البخاري. للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٧٧٣- ٨٥٢هـ). عن الطبعة التي حقق أصلها عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقّم كتبها، وأبوابها، وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي. ط الأولى. القاهرة. دار الحديث. ١٤١٩هـ ـ ١٠٨٨م.
١٠٩- ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفي سنة (٩١١هـ). تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. د ط. القاهرة – مصر – المكتبة التوفيقية – د ت.

فهرس الموضوعات

الموضوع رقم الصفحة

المقدمة..... ٥

الفصل الأول: التعريف بالإمامين البخاري والزبيدي،

وبكتابيهما الصحيح والتجريد:..... **١١- ٢١**

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري، وبصحيحه. **١٢- ١٧**

المطلب الأول: نسبه ومولده ومنشؤه، وابتداء طلبه للحديث. ١٢

المطلب الثاني: الثناء عليه، ومشايخه والرواة عنه. ١٣

المطلب الثالث: تصانيفه، ووفاته. ١٤

المطلب الرابع: سبب تصنيفه الكتاب. ١٥

المطلب الخامس: فائدة تكراره للأحاديث، وشروحه ومختصراته. ١٦

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الزبيدي، وبتجريده..... **١٨**

المطالب الأول: نسبه ومولده وعلمه. ١٨

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته. ١٨

المطلب الثالث: التعريف بالتجريد. ٢٠

المطلب الرابع: شروحه وطبعاته. ٢١

الفصل الثاني: المصدر..... **٢٢-٥٢**

المبحث الأول: تعريفه وعمله:..... **٢٣-٣٦**

المطلب الأول: التعريف به..... ٢٣

المطلب الثاني: عمل المصدر..... ٢٤

المطلب الثالث: شروط العمل..... ٢٥

المبحث الثاني: أنواع المصدر العامل:..... **٣٧-٥٢**

المطلب الأول: المصدر المضاف..... ٣٧

المطلب الثاني: المصدر المنون.....٤٣
المطلب الثالث: المصدر المعرف بـــ(أل).....٤٦
العطف على المحل.....٤٩
المطلب الرابع: اسم المصدر.....٥٠
الفصل الثالث: اسم الفاعل:.....٥٣-٧٣
المبحث الأول: تعريفه وعمله.....٥٤-٦٥
المطلب الأول: تعريفه وصوغه.....٥٤
المطلب الثاني: عمله وشروطه.....٥٤
رفع اسم الفاعل الدال على المضي فاعلا.....٥٨
المبحث الثاني: مسائل متنوعة:.....٦٦-٧٣
المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل.....٦٦
المطلب الثاني: تابع المعمول المجرور.....٦٩
المطلب الثالث: تقديم معمول اسم الفاعل عليه.....٧٠
المطلب الرابع: دخول لام التقوية على المعمول.....٧١
المطلب الخامس: إجراء الوصف لغير من هو له.....٧٢
الفصل الرابع: ما يأخذ حكم اسم الفاعل:.....٧٤-٨٠
المبحث الأول: صيغ المبالغة:.....٧٥-٧٨
المطلب الأول: أنواعها وصيغها.....٧٥
القياس منها.....٧٦
المطلب الثاني: عملها.....٧٧
المبحث الثاني: اسم المفعول:.....٧٩-٨٠
المطلب الأول: تعريفه ووزنه.....٧٩
المطلب الثاني: عمله.....٧٩

الفصل الخامس: الصفة المشبهة.....**٨١-١٠١**
المبحث الأول: التعريف بها، وبعملها.....**٨٢-٨٨**
المطلب الأول: تعريفها وحدُّها.....٨٢
المطلب الثاني: صيغها وأوزانها.....٨٣
المطلب الثالث: استخدامها.....٨٤
المطلب الرابع: عملها.....٨٥
المبحث الثاني: مسائل متعددة.....**٨٩-١٠١**
المطلب الأول: إضافتها.....٨٩
المطلب الثاني: هل تعتبر صفة مشبهة إذا رفعت فقط؟ ٨٩
المطلب الثالث: الحديث عن بعض وجوهها.....٩٠
المطلب الرابع: مجاراتها لوزن (فاعل) ٩٤
المطلب الخامس: مجاراتها لوزن (مفعول) ١٠٠
الفصل السادس: اسم التفضيل.....**١٠٢-١١٧**
المبحث الأول: التعريف به.....**١٠٣-١٠٧**
المطلب الأول: تعريفه.....١٠٣
المطلب الثاني: جانبه المعنوي.....١٠٤
المطلب: الثالث: صوغه وبناؤه.....١٠٥
المبحث الثاني: صوره البنيوية.....**١٠٨-١١٧**
المطلب الأول: أن يكون معرفا بـــ(أل) ١٠٨
المطلب الثاني: أن يكون مجردا من (أل) والإضافة.....١٠٩
المطلب الثالث: أن يكون مضافا إلى نكرة.....١١٠
المطلب الرابع: أن يكون مضافا إلى معرفة.....١١١
المطلب الخامس: الأثر الإعرابي لاسم التفضيل.....١١٢

الفصل السابع: أسماء الأفعال.....١١٨-١٤١
مبحث: تعريفها وعملها.....١١٩-١٤١
المطلب الأول: التعريف بها.....١١٩
المطلب الثاني: حدُّها.....١٢٠
المطلب الثالث: موضعها من الإعراب.....١٢١
المطلب الرابع: الفرق بينها وبين الأسماء.....١٢١
المطلب الخامس: الفرق بينها وبين الأفعال.....١٢٢
المطلب السادس: أثرها النحوي.....١٢٥
ملحق بالأحاديث.....١٣١-١٣٦
الخاتمة:.....١٣٧-١٤١
الفهارس:.....١٤٢-١٧٩
ـ الآيات القرآنية.....١٤٣
ـ الأحاديث النبوية.....١٤٩
ـ الشواهد الشعرية.....١٥٣
ـ الأعلام.....١٥٨
ـ المراجع والمصادر.....١٦١
ـ الموضوعات.....١٧٦